

□ جامعة دمشق

□

□ كلية الاقتصاد

□

□ قسم المحاسبة

□

□

□

أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة

□ **في المصارف الإسلامية**

□

(دراسة تطبيقية)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

□

□ **إعداد الطالبة:**

□

□ **علاء أسامة الشعراني**

□ **إشراف الدكتورة:**

□

□ **منى خالد فرحات**

□ 1431 هـ - 2010م

لجنة الحكم والمناقشة

الدكتور حسن زكي الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - عضواً

الدكتور عطا الله خليل الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - عضواً

الدكتورة منى فرحات المدرسة في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - عضواً مشرفاً

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 15 / 6 / 2010 وأجيزت بتقدير (جيد جداً) بعلامة (81,7)

□

□

وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

جزء من آية رقم (85) سورة الإسراء

شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهته وعظيم سلطانه، اللهم علمنا ما لم نعلم وفقهنا فيما نعلم واجعل فيما نعلم خيراً لنا وللآخرين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وأما بعد:

تقدّم الباحثة مجزيل النكر والتقدير للدكتورة منى فرحان لتفضلها بالإسراء على الرسالة، ولما أمدح به الباحثة من العود والمساعدة والملاحة القيمة.

تقدّم الباحثة أيضاً مجزيل النكر والتقدير للدكتور حمس زكي لقبوله المتساركة في لجنة الحكم على الرسالة.

أيضاً تقدّم الباحثة بالنكر والتقدير للدكتور عطا الله خليل لقبوله المتساركة في لجنة الحكم على الرسالة.

ويطيب للباحثة تقديم النكر للسوق اللغوي السيد عرفان المصري لتفضله بتدقيق الرسالة لغوياً.

وتقدّم الباحثة أيضاً النكر للإدارة وموظفي بنسك سورية الدولي الإسلامي لمساعدتهم الباحثة.

واللتنسي الباحثة تقديم النكر لكل من ساعدوا في تقديم هذه الدراسة من الباحثين والدراسين والسني

ساجد كتبهم وأبحاثهم القيمة في رفد المكتبة العربية، وروصف طريق العلم للأجيال القادمة.

والحمد لله الذي بفضله تمّ الصالحات.

□

إهداء

إِلَى مَنْ صَبَرَ وَصَبَّرَ وَالِدِيَّ.

إِلَى مَنْ أَيْدِيهِمْ رَوْحِي إِخْوَتِي.

إِلَى كُلِّ مَنْ سَارَ عَلَيَّ وَرَبَّ الْعِلْمِ وَأَخْلَصَ النِّيَّةَ.

أَهْدِي هَذَا الْعَمَلِ الْمَتَوَاضِعَ .

□

□

□

□

□

□

□

الفهرس

و - ز	فهرس الجداول.
ح - ط	الملخص.
1	المقدمة.
2	مشكلة البحث.
3	أهمية البحث.
3	أهداف البحث.
4	فرضيات البحث.
4	الدراسات السابقة.
9	منهج البحث.
	الفصل الأول: مدخل إلى المصارف الإسلامية
	المبحث الأول: تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها.
12	-- تعريف المصارف الإسلامية.
12	-- نشأة المصارف الإسلامية.
15	-- فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.
17	-- أسس العمل المصرفي الإسلامي.
21	-- خصائص المصارف الإسلامية.
	المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
25	-- تعريف المصرف التقليدي.
25	-- خصائص المصارف التقليدية.
26	-- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
30	-- المصارف الإسلامية والأزمة المالية العالمية الحالية.
	المبحث الثالث: أنشطة المصارف الإسلامية وخدماتها.
38	-- الخدمات المصرفية.

40	-- الخدمات الائتمانية.
44	-- الخدمات الاستثمارية.
45	-- توظيف الأموال.
46	§ المشاركة.
48	§ المضاربة.
50	§ السلم.
52	§ المتاجرات.
52	§ الاستصناع.
53	§ المرابحة.
54	§ البيع بالعمولة.
54	§ المزارعة.
55	§ المساقاة.
55	-- أوجه النشاط الثانوي للمصارف الإسلامية.
56	-- هيكل التوظيف من منظور مجال الاستثمار.
56	-- هيكل التوظيف من منظور الصيغ المستخدمة.
	المبحث الرابع: نشاط المرابحة.
58	-- المرابحة التقليدية.
58	-- المرابحة للأمر بالشراء.
59	§ مراحل المرابحة للأمر بالشراء.
60	§ ضوابط المرابحة للأمر بالشراء.
61	§ حكمة مشروعية المرابحة للأمر بالشراء.
61	§ الالتزام بالوعد.
61	§ الضمانات الشرعية.
62	§ مزايا تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء.
62	§ صعوبات تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء.
63	§ استخدامات صيغة المرابحة للأمر بالشراء.

67	-- المقارنة بين المرابحة والقرض الربوي.
	الفصل الثاني: المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية
	المبحث الأول: مفهوم المحاسبة في التاريخ الإسلامي.
71	-- الأنظمة المالية والمحاسبية الإسلامية.
71	-- مراحل تطور المحاسبة الإسلامية.
72	-- تعريف المحاسب المسلم وصفاته.
73	-- أهم الأفكار المحاسبية لأهم كتاب المحاسبة للمسلمين.
75	-- أهم المصطلحات المحاسبية الإسلامية.
	المبحث الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.
79	-- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
79	-- معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة.
79	§ العرض والإفصاح العام في القوائم المالية.
80	§ المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء.
80	§ التمويل بالمضاربة.
80	§ التمويل بالمشاركة.
80	§ الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
80	§ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.
81	§ السلم والسلم الموازي.
81	§ الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.
81	§ الزكاة.
81	§ الاستصناع والاستصناع الموازي.
81	§ المخصصات والاحتياطيات.

	-- معيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.
82	§ نطاق المعيار.
82	§ المعالجات المحاسبية للمراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.
85	§ تاريخ سريان المعيار.
85	-- مصطلحات هامة.
86	-- المستخلص.
	الفصل الثالث: أنظمة التكلفة حسب الأنشطة
	المبحث الأول: نظام التكلفة حسب الأنشطة.
89	-- أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي.
91	-- أهمية البحث عن نظام تكاليف جديد.
93	-- نظام التكلفة حسب الأنشطة ABC.
93	§ نشأة نظام ABC.
94	§ تعريف ABC.
94	§ مفهوم ABC.
95	§ عناصر نظام ABC.
96	§ خطوات تطبيق نظام ABC.
99	§ فوائد نظام ABC.
100	§ مراحل تطبيق نظام ABC على المنشآت.
100	§ شروط التطبيق الناجح لنظام ABC.
	المبحث الثاني: نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني TDABC.
102	-- مشكلات تطبيق نظام ABC.
103	-- نظام ABC الزمني.
104	-- خطوات تطبيق نظام ABC الزمني.
105	-- محركات الزمن المضاعفة.
106	-- مزايا نظام ABC الزمني.
110	-- المقارنة بين ABC التقليدي وبين ABC الزمني.

	الفصل الرابع: النموذج المقترح تطبيقه من قبل الباحثة
	المبحث الأول: لمحة عن نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
115	-- لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي.
115	-- حجم نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
117	-- أنواع نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
119	-- مدى التزام بنك سورية الدولي الإسلامي بالمعيار رقم 2 (المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء - المعالجات المحاسبية).
	المبحث الثاني: نموذج ABC الزمني المقترح من قبل الباحثة.
121	-- مراحل بناء النموذج المقترح.
145	-- نتائج النموذج.
	النتائج والتوصيات.
150	-- النتائج.
151	-- التوصيات.
152	المراجع.
A-B	ملخص باللغة الإنكليزية.

-
-
-
-
-
-
-
-

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	مقارنة بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي	1
29-27	مقارنة بين الأعمال المصرفية للمصرف التقليدي والمصرف الإسلامي	2
65	مقارنة الاعتماد المستندي بين المصارف التقليدية والإسلامية	3
67	الفروق بين المرابحة والقرض الربوي	4
75-73	أهم الأفكار المحاسبية لأهم كتاب المحاسبة المسلمين	5
77-75	المصطلحات المحاسبية الإسلامية	6
115	النسب المئوية لإيرادات الأنشطة التمويلية	7
116	ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدها	8
116	توزيع صافي ذمم المرابحة على القطاعات الإنتاجية	9
124-122	قائمة الأنشطة المؤداة ذات العلاقة بخدمة المرابحة	10
126-125	مركز تكلفة النشاط في تمويل العقارات	11
127-126	مركز تكلفة النشاط في تمويل السيارات من الشركات المعتمدة	12
127	مركز تكلفة النشاط في تمويل السيارات من الشركات غير المعتمدة	13
128	مركز تكلفة النشاط في تمويل الاعتمادات	14
129	مركز تكلفة النشاط في تمويل الأنواع الأخرى	15
131	المصروفات الواردة في قائمة الدخل المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2008	16
132	نفقات الموظفين	17
132	المصاريف الإدارية والعمومية	18
132	الاستهلاكات والإطفاءات	19
134	التكاليف المباشرة على نشاط المرابحة	20
136-135	تحديد تكاليف الإدارة العامة وفرع الحريقة لعام /2008/	21
137	توزيع مصاريف التأمين واستهلاك المباني وتحسينات المباني	22
140-139	توزيع تكاليف الإدارة - حساب الوقت العملي	23

142-141	توزيع تكاليف فرع الحريقة - حساب الوقت العملي	24
146	تكلفة العميل الأول وربحيته	25
146	تكلفة العميل الثاني وربحيته	26
147	تكاليف طلب مراهبة مدته 4 سنوات وإيراداته	27
147	تكاليف طلب مراهبة مدته 10 سنوات وإيراداته	28

أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة

□ في المصارف الإسلامية

(دراسة تطبيقية)

□

□ إعداد الطالبة:

□ علا الشحراني

□ إشراف الدكتورة:

منى فرحات

المخلص

ظهرت المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية منذ عام /1974/ معتمدة على فكر وأسس مختلفة, وسعت إلى تقديم خدمات وأنشطة مصرفية متعددة, منها ما هو مماثل لنظيراتها في المصارف التقليدية ومنها ما هو جديد ومختلف, ومع ازدياد أعداد المصارف العاملة على الساحة المصرفية واشتداد المنافسة, كانت الحاجة ملحة لاعتماد نظام تكاليف جديد قادر ليس فقط على تحديد تكلفة كل خدمة مصرفية على حدة وربحيتها, بل قادر أيضاً على تحديد تكلفة كل عميل بحد ذاته وربحيته, ومع قصور نظام التكاليف التقليدي عن أداء هذه المهمة اتجهت معظم المؤسسات المالية الدولية إلى اعتماد نظام التكلفة حسب الأنشطة, ولكن النظام لم يصمد أمام الحاجة إلى التحديث الفوري المطلوبة في هذا المجال, فكانت الحاجة للبحث عن نظام جديد لديه كل مزايا نظام التكلفة حسب الأنشطة دون عيوبه فكانت نتيجة البحث ولادة نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني.

سعت الباحثة من خلال الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني على نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي, من خلال نموذج مقترح قائم على معادلات زمنية تكاليفية تعتمد على محركات الزمن المضاعفة, وقد تمت الدراسة على فرع الحريقة.

وقد تمكنت الباحثة من خلال النموذج من تحويل الأنواع الخمسة من نشاط التمويل عن طريق المرابحة المقدمة من بنك سورية الدولي الإسلامي إلى أربعة معادلات تكلفة فعالة, احتوت ببساطتها تعقيدات المراحل المختلفة مع قابليتها للتوسع لاحتواء ظهور متغيرات جديدة, بالإضافة إلى قدرتها على تحديد تكلفة كل عميل على حدة وربحيته, وتحديد تكاليف كل سنة من سنين التمويل بشكل منفصل وإيراداتها, مع قابلية للتحديث بشكل فوري دون الحاجة إلى انتظار التحديث الدوري, وقدرتها على مساعدة الإدارة على تحديد مواضع التكلفة المرتفعة والتحكم فيها من خلال تحديد العنصر الأكثر تأثيراً على ارتفاع التكلفة والعمل على تخفيضه.

وخلصت الباحثة إلى أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني على نشاط المرابحة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي, وأن تطبيقه يدعم جهود تخفيض التكلفة وتحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

أوصت الباحثة بنك سورية الدولي الإسلامي بتطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني على نشاط المرابحة وتوسيعه ليشمل نشاطات المصرف كافة. وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات الهادفة إلى تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني على مصارف ومؤسسات مالية أخرى.

-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-
-

المقدمة:

بدأ ظهور المصارف الإسلامية عام /1974/ بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية إسلامية تملكها حكومات الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبلغ نمو المؤسسات المالية الإسلامية نسبة (15%) سنوياً في (75) دولة تتراوح أصولها بين (200 - 500) مليار دولار، تدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليصل عددها في آذار عام /2008/ إلى (396) مصرفاً في (53) دولة، ليبليغ رصيد التمويل في هذه المصارف مبلغ (442) مليار دولار.⁽¹⁾

تتميز المصارف الإسلامية بتقديمها الأعمال المصرفية الإسلامية التي تجمع بين الأصالة بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية؛ والمعاصرة من خلال تقديم الخدمات المصرفية بأسلوب بديل ومنافس للمصارف التقليدية.

وتقدم المصارف الإسلامية العديد من الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف التقليدية، بينما تمتنع عن تقديم بعضها الآخر، كما تقدم العديد من الخدمات الاجتماعية، مثل: جمع الزكاة ومنح القروض الحسنة دون مقابل، وتقدم أيضاً التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بصيغ عديدة، مثل: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والسلم، والإجارة، والاستصناع.

تتعرض المصارف الإسلامية لمنافسة قوية ولمواجهة هذه المنافسة فهي بحاجة إلى تقديم الخدمات بجودة عالية وأسعار تنافسية، ولكي تتمكن المصارف الإسلامية من تسعير الخدمات لابد لها من معرفة تكلفة كل خدمة بشكل دقيق.

يستخدم نظام التكاليف التقليدي في تحميل التكاليف غير المباشرة أسس توزيع تعتمد على الحجم، بينما التكاليف في الحقيقة تحرك من قبل أنشطة لا تعتمد على الحجم، مما ينتج عنه أرقام تكلفة غير صحيحة، ومع ارتفاع حجم التكاليف غير المباشرة - وخاصة في النشاط المصرفي - تزداد الفجوة بين التكلفة الحقيقية والتكلفة المعدة من قبل النظام التقليدي، مما يستوجب البحث عن نظام جديد.

(1) البلتاجي، محمد، معلومات منشورة على موقع البلتاجي. www.bltagi.com

ترافقت عملية البحث عن نظام تكاليف جديد يحقق أرقاماً تكاليفية أدق مع ظهور نظام التكلفة حسب الأنشطة (Activity- Based Cost System (ABC) على الساحة الأكاديمية ونجاحاته على الساحة العملية، وذلك في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، فاتجهت معظم الشركات لاعتماده، ورغم سجل إنجازاته إلا أن ذلك لم يمنعه من تحقيق مشاكل خاصة به، لتعود عملية البحث من جديد ولكن بدون التخلي عن المبادئ الأساسية للنظام بل من خلال بعض التعديلات، ليظهر نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني

. Time Driven Activity Based Costing System (TDABC)

تركز الدراسة على بيان أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني في المصارف الإسلامية، من خلال وضع نموذج مقترح من قبل الباحثة لتطبيقه على نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الآتي:

عدم إمكانية الاعتماد على نظام التكاليف التقليدي في تحديد تكلفة خدمة نشاط المراجعة التي تقدمها المصارف الإسلامية بشكل دقيق، مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها، وتخفيض القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

حيث إن المصارف الإسلامية تقدم العديد من الخدمات، وهي خدمات ليست نمطية ثابتة التكلفة، بل إنها تتأثر بشكل كبير بخصوصية كل عميل، فلا بد من تطبيق نظام تكاليف يراعي خصوصية العمل المصرفي، ويقدم بيانات التكلفة على مستوى كل نشاط وكل خدمة وكل عميل على حدة، حيث إن اعتماد نسبة ربح موحدة سيؤدي إلى اختلاف الربحية من عميل إلى آخر.

إن اعتماد المصارف الإسلامية على نظام تكاليف كفاء سيعزز دورها التتموي والاجتماعي، ويساعدها على تسعير الخدمات المقدمة بشكل أفضل، وبيان فرص تخفيض التكلفة، ويعزز موقفها التنافسي أمام المصارف التقليدية.

وقد تم تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة (ABC) في العديد من المنشآت المالية من أجل تحديد أدق للتكلفة، وبيان التكلفة على مستوى كل نشاط وكل خدمة وكل عميل على حدة، ودعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

ويحاول البحث الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- 1- هل يؤدي تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة إلى دقة تحديد التكلفة.
- 2- هل يؤدي تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة إلى دعم جهود تخفيض التكلفة واتخاذ القرارات الإدارية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على مفهوم المصارف الإسلامية والخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، والتعرف على طبيعة الأنشطة المنجزة والخدمات المقدمة من قبل المصارف الإسلامية، وأهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة في المصارف الإسلامية من أجل بيان التكلفة بشكل أدق، ودعم جهود تخفيض التكلفة، ودعم عملية اتخاذ القرارات.

ويتم التركيز على بيان أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة، من أجل بيان تكلفة عمليات المراجعة المنجزة من حيث كل خدمة مقدمة وكل عميل على حدة، مما يدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ويساعد على تخفيض التكلفة، وتسعير الخدمات بشكل أفضل.

ويتم بيان النموذج المقترح من قبل الباحثة لتطبيقه على نشاط المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي - فرع الحريقة، ويتألف النموذج المقترح من معادلات زمنية تكاليفية قادرة على تحديد التكلفة بشكل أفضل، وتحديد تكلفة كل عميل بشكل منفصل، مع قدرتها على التوسع واستيعاب متغيرات جديدة بشكل فعال، والقدرة على التحديث الفوري.

أهداف البحث:

يهدف البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة في المصارف الإسلامية.
- بيان نموذج التكلفة حسب الأنشطة المقترح من قبل الباحثة الذي يمكن الاعتماد عليه لمعرفة تكلفة نشاط المراجعة، وتكلفة كل عميل على حدة، مما يساعد على معرفة الربحية على مستوى النشاط وعلى مستوى كل عميل على حدة.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الفرضيتين الآتيتين:

- 1- إن تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة يؤدي إلى دقة تحديد التكلفة.
- 2- إن تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة يدعم جهود تخفيض التكلفة واتخاذ القرارات الإدارية.

الدراسات السابقة:

ظهرت العديد من الدراسات التي تبحث في أنظمة التكاليف ومنها نظام التكلفة حسب الأنشطة وأهمية تطبيقه في مختلف المنشآت الصناعية والخدمية، وركز قسم منها على أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة في المصارف التقليدية، ولم تتطرق أية دراسة - على حد علم الباحثة - لأهمية ذلك التطبيق في المصارف الإسلامية.

دراسات في مجال المصارف الإسلامية:

دراسة القباطي (2007):⁽¹⁾

هدفت الدراسة معرفة واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف الإسلامية العاملة في السودان ومعوقات هذا التطبيق.

توصلت الدراسة إلى أن المصارف لا تطبق نظام محاسبة التكاليف، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- عدم وجود وحدة إدارية متخصصة ومستقلة بمحاسبة التكاليف.
- عدم وجود دراسات علمية متخصصة تتناول نظام محاسبة التكاليف في المصارف الإسلامية وتراعي الجوانب الشرعية.
- عدم قناعة إدارة المصارف بأهمية نظام محاسبة التكاليف.
- عدم وجود إلزام من الجهة المشرفة على المصارف لتطبيق أنظمة محاسبة التكاليف.

(1) القباطي، محمد عبده نعمان علي، مدى تطبيق نظام التكاليف في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في جمهورية السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، السودان، 2007م.

دراسات في مجال المصارف التقليدية:

دراسة علي (2008):⁽¹⁾

هدفت الدراسة التعرف على مدى اختلاف محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية عن مثيلاتها في المصارف التجارية.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من صعوبة تحميل الوحدات المنتجة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة في المصارف على عكس المنشآت الصناعية، إلا أنه ليس هناك اختلاف في أساسيات محاسبة التكاليف في المصارف عن مثيلاتها في المنشآت الصناعية.

دراسة حلبية (2007):⁽²⁾

هدفت الدراسة دراسة تكاليف الخدمة المصرفية وتحليلها في المصرف الصناعي السوري فرع اللاذقية، والربط بين القياس المحاسبي للتكلفة وبين إمكان تطوير الخدمات المصرفية، من خلال تخفيض تكاليفها في المصرف الصناعي السوري - فرع اللاذقية.

توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية أدى إلى زيادة سعرها، وبالتالي إضعاف قدرة المصرف على المنافسة.

دراسة Kocakulah (2007):⁽³⁾

هدفت الدراسة تطبيق نظام ABC على نشاط القروض في مصرف تجاري صغير في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقارنة ربحية محفظة القروض وفقاً للنظام التقليدي المعتمد في المصرف وبين نظام ABC.

(1) علي، خالدة عثمان اسحق، اختلاف محاسبة التكاليف في البنوك عن مثيلاتها في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، كلية الدراسات الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، 2008م.

(2) حلبية، كندة، القياس المحاسبي لتكلفة الخدمات المصرفية: المصرف الصناعي السوري - فرع اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (2)، 2007م.

(3) Kocakulah, M. C., Using Activity-Based Costing (ABC) to Measure Profitability on a Commercial Loan Portfolio, Journal of Performance Management. 2007

خلصت الدراسة إلى الآتي:

- إن تطبيق نظام ABC على محفظة القروض يقدم معلومات أكثر دقة من المعلومات التي يقدمها نظام التكاليف التقليدي حول ربحية أنواع القروض المقدمة من المصرف.
- إن تطبيق نظام ABC يساعد الإدارة على تخفيض التكاليف المرتبطة بالقروض، من خلال إعادة توزيع الأعمال بين الموظفين العاملين في قسم القروض.

دراسة Max (2007):⁽¹⁾

هدفت الدراسة التعرف على إيجابيات تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني (TDABC) على عملية التوثيق في المؤسسات المالية.

خلصت الدراسة إلى أن المصارف تستطيع بشكل متزايد رفع استثماراتها في توثيق عملية إدارة المخاطر، والتحكم بتطوير واستخدام معلومات التكاليف بسرعة وفعالية من خلال تطبيق نظام TDABC، الذي يساعد على زيادة الدقة والشفافية مع انخفاض كبير في تكلفة تطويره وصيانته.

دراسة تانقي (2005):⁽²⁾

هدفت الدراسة تحديد المنافع المتوقع تحقيقها للمصارف من تطبيق نظام التكاليف، وتم تطبيق نظام التكاليف التقليدي ونظام التكاليف على أساس الأنشطة، وإجراء مقارنة بين نتائج تطبيق النظامين، واختيار النظام الأكثر دقة، وذلك في المصرف التجاري السوري فرع (2) في حلب. توصلت الدراسة إلى أن نظام التكلفة حسب الأنشطة هو النظام الأكثر دقة في قياس تكلفة الخدمات المصرفية.

(1) Max, M. Leveraging Process Documentation for Time- Driven Activity Based Costing, Journal of Performance Management, 2007

(2) تانقي، أحمد محمد، نظام محاسبة التكاليف في المصارف السورية: الواقع وآفاق التطوير وفقاً لنظام التكاليف على أساس الأنشطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة حلب، 2005 م.

دراسة مطارنة (2003):⁽¹⁾

هدفت الدراسة التعرف على صعوبات تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، والتحقق من صحة مخرجات نظام التكاليف المطبق، وعلاقته بصحة القرارات المتخذة في المصارف الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- إن نظم التكاليف التقليدية المستخدمة في المصارف التجارية الأردنية تعطي نتائج غير دقيقة لتكلفة الخدمات المقدمة، وبالتالي تؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة.
- إن المؤهلات العلمية والعملية والتكلفة كانت من أهم الصعوبات التي تواجهها المصارف التجارية الأردنية وتحول دون تطبيق نظام ABC.

دراسة McGuire وآخرون (1998):⁽²⁾

هدفت الدراسة تطبيق نظام ABC في بنك تجاري، والتعرف على المنافع التي يحققها النظام لإدارة المصرف.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام ABC يمنح الإدارة المعلومات التي تمكنها من المنافسة القوية، ووضعت الدراسة ست مراحل أساسية للتطبيق الناجح لنظام ABC.

دراسات في المجالات غير المصرفية:

دراسة المسني (2006):⁽³⁾

هدفت الدراسة دراسة نظام ABC كنظام تكاليف وتوضيح الخطوات العملية لتطبيقه على مصنع إسمنت البرح في اليمن، بالإضافة إلى معرفة أثر ذلك التطبيق على القرارات المختلفة مع التركيز على قرارات التسعير.

(1) مطارنة، غسان فلاح، مدى إمكانية تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط (ABC) في البنوك التجارية الأردنية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، منشورات جامعة المنصورة، المجلد (27)، العدد (2) ص (323-344)، 2003 م.

(2) [McGuire, B. L., Kocakulah, M.C., Wagers, L. G.](#), Implementing activity-based management in the banking industry, Journal of Bank Cost & Management Accounting. 1998.

(3) المسني، فائزة محمد عبد الهادي، إمكانية تطبيق نظام التكلفة على أساس الأنشطة ABC وأثره على قرارات التسعير دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت البرح في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2006.

توصلت الدراسة إلى أن نظام ABC يعطي بيانات أكثر دقة من البيانات التي يقدمها نظام التكاليف التقليدي، وأن تطبيق نظام ABC يؤدي إلى اتخاذ قرارات تسعير أفضل.

دراسة حلس (2006):⁽¹⁾

هدفت الدراسة استخدام نظام التكلفة على أساس الأنشطة في مجال قياس تكلفة الخدمات التعليمية وترشيدها، وتوفير المعلومات اللازمة في مجال ترشيح القرارات الإدارية، وتحديد أسعار تلك الخدمات في الجامعات بالاستناد إلى أسس موضوعية دقيقة.

خلصت الدراسة إلى أن التسعير على أساس بيانات التكاليف يفيد كلاً من إدارة الجامعة والمتعاملين معها، وينعكس على الاستخدام والنشغيل الاقتصادي للموارد المتاحة بما يحقق الأهداف المرغوبة.

دراسة عابورة (2005):⁽²⁾

هدفت الدراسة بيان أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة في قطاع الخدمات، وتطبيق هذا النظام على المستشفى الإسلامي في الأردن، وتوضيح المنافع المترتبة على تطبيقه، والتعرف على مدى صحة المخرجات وقدرتها على مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات إدارية أكثر ملاءمة في مجال التخطيط والتسعير.

توصلت الدراسة إلى الآتي:

- إن نتائج تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على الأقسام المختارة لم تنحصر بمعلومات أكثر دقة، ولكن تجاوزته إلى تسريع آلية العمل في الأقسام التي جرت عليها الدراسة، من خلال دمج أنشطة وإلغاء أنشطة معينة.
- إمكان توسيع التطبيق ليشمل أقسام المستشفى كافة، ولكن بسبب سياسة تسعير الخدمات الطبية من قبل الدولة لا يمكن الاستفادة من النظام في تطوير عملية التسعير.

(1) حلس، سالم عبد الله، نظام تكاليف الأنشطة كأساس لقياس تكلفة الخدمات التعليمية بالجامعات، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص(211-238)، 2007 م.

(2) عابورة، أشرف جمال فايز، تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في المستشفيات: حالة المستشفى الإسلامي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005 م.

دراسة فرحات (2004):⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على نظام ABC بصفته نظام تكاليف جديد صمم أصلاً للوفاء بحاجة الإدارة إلى معلومات لأغراض اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، ومن أجل دعم الاستراتيجية التنافسية، ودعم جهود التحسين المستمر وغير المستمر، وإعداد نموذج ABC يمكن تطبيقه في كل من الشركة العامة لمرفأ اللاذقية والشركة العامة لمرفأ طرطوس.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج ABC يحقق المنافع المتوخاة من تطبيقه، والمتمثلة في دقة احتساب التكلفة، وتوجيه الجهود لتخفيض التكاليف وتحسين الأداء، وترشيد توزيع الموارد المتاحة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويتم العودة إلى العديد من المراجع والمصادر العلمية المتخصصة في مجال المصارف الإسلامية ونظام التكلفة حسب الأنشطة، وتم تصميم نموذج التكلفة حسب الأنشطة يمكن تطبيقه على نشاط المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي.

تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لبناء النموذج من القوائم المالية المنشورة عن نتائج بنك سورية الدولي الإسلامي لعام /2008/، وإجراء المقابلات مع الموظفين الإداريين العاملين في هذا البنك، والمدقق الشرعي في البنك، والزيارة الميدانية لفرع الحريقة التابع لبنك سورية الدولي الإسلامي.

-
-
-
-
-

(1) فرحات، منى خالد، نظام التكلفة حسب الأنشطة ABC: دراسة تطبيقية في إحدى الوحدات الاقتصادية في سورية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2004 م.

الفصل الأول: مدخل إلى المصارف الإسلامية.

- المبحث الأول: تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها.

- المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

- المبحث الثالث: أنشطة المصارف الإسلامية وخدماتها.

- المبحث الرابع: نشاط المرابحة.

المبحث الأول: تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها.

مقدمة:

أثبت العمل المصرفي الإسلامي حضوراً متميزاً على الساحة المصرفية, مما دفع بعض الدول الإسلامية إلى أسلمة نظامها المصرفي بكامله, ودفع كبريات المصارف والمؤسسات المالية الدولية لفتح نوافذ إسلامية, كمجموعة سيتي بنك وبنك HSBC, ودفع الجامعات ومراكز الأبحاث الغربية لإنشاء أقسام خاصة للدراسات والأبحاث الإسلامية, مثل: جامعات هارفارد والسوربون وبرمنجهام وأكسفورد. وترافق ذلك مع ظهور عدد كبير من المنظمات الدولية الراعية للمصارف الإسلامية منها: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين, ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا, ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية بالبحرين, وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بالبحرين.⁽¹⁾

يتناول المبحث ما يأتي:

أولاً- تعريف المصارف الإسلامية.

ثانياً- نشأة المصارف الإسلامية.

ثالثاً- فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

رابعاً- أسس العمل المصرفي الإسلامي.

خامساً- خصائص المصارف الإسلامية.

(1) سفر, أحمد, المصارف الإسلامية العمليات, إدارة المخاطر, والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية, اتحاد المصارف العربية, بيروت, لبنان, 2005, ص 305.

أولاً - تعريف المصارف الإسلامية:

تعددت التعاريف في المراجع والأبحاث, نذكر فيما يأتي بعضاً منها:

المصرف الإسلامي: هو عبارة عن مؤسسة مالية, يقوم عملها على أساس الشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

المصرف الإسلامي: "هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية, في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية, من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية, القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة, ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة".⁽²⁾

المصارف الإسلامية: هي مؤسسات مالية مصرفية, غايتها تجميع الأموال وتوظيفها, بما يتفق والشريعة الإسلامية, وبما يخدم الفرد والمجتمع.⁽³⁾

المصارف الإسلامية: هي أجهزة مالية وتنموية واجتماعية, تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية, وذلك في إطار الشريعة الإسلامية.⁽⁴⁾

وترى الباحثة تعريف المصرف الإسلامي بأنه:

مؤسسة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية, تتمثل غايتها في تجميع الأموال وتوظيفها بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للمجتمع, مستخدمة في ذلك مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.

ثانياً - نشأة المصارف الإسلامية:

جاءت نشأة المصارف الإسلامية, تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية, في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي, بعيداً عن شبهة الربا, ودون استخدام سعر الفائدة.⁽⁵⁾

(1) الشعار, محمد نضال, أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي, 2005 م, ص19.

(2) البلتاجي, محمد, (2009-د), المصارف الإسلامية, محاضرة منشورة على موقع www.bltagi.com. ص2

(3) خلف, فليح حسن, البنوك الإسلامية, 2006, الطبعة الأولى, إربد, ص 93.

(4) سفر, أحمد, مرجع سابق, 2005م, ص 41.

(5) البلتاجي, محمد, (2009-د), مرجع سابق. ص1.

وقد أسهمت عدة عوامل في خروج فكرة المصارف الإسلامية إلى واقع التطبيق، أهمها: (1)

- نمو الوعي الإسلامي.
- نمو المقدرّة العلميّة لدى المسلمين.
- زيادة الإمكانيات المتوافرة في العالم الإسلامي.
- وجود قسم كبير من المدخرات الوطنية خارج نطاق العمل المصرفي بما يؤثر بشكل ملحوظ على الحركة الاقتصادية، حيث أوضحت دراسة أجراها فريق من بنك الاستثمار الأوروبي، عبر مسح تفصيلي لـ 650 شركة سورية، أن سبب عدم تقدم (34%) من الشركات بطلبات قروض يعود لأسباب دينية، ومن ناحية أخرى فإن ما يتراوح نسبته بين (10 إلى 15%) من الودائع في المصارف الحالية هي ودائع بدون فوائد، بالإضافة لوجود (330) مليار ليرة سورية كنفد متداول خارج المصارف. (2)
- ظهور الدراسات العلمية، والندوات المتخصصة التي جمعت بين الاقتصاديين ورجال المصارف الإسلاميين.

وترجع البدايات الأولى لمحاولة إنشاء مصرف إسلامي لعام /1963/، حيث تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية، والتي أقيمت بمدينة ميت غمر - بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها الدكتور أحمد النجار رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات، ثم تم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، حيث يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو إعطاءً، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى.

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام /1972/، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية. وجاء نتاج ذلك إعداد إتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام /1974/، وباشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه عام /1977/ بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، برأس مال (2000) مليون دينار إسلامي، تم رفعه عدة مرات ليصل رأس

(1) سفر، أحمد، مرجع سابق، 2005م، ص 131.

(2) المركز الاقتصادي السوري "القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق"، 2007م، ص 21.

المال المصرح به إلى (30) مليار دينار إسلامي في عام /2006/،⁽¹⁾ والمساهمين من حكومات الدول الإسلامية الأعضاء بالمؤتمر الإسلامي والذين بلغ إجمالي عدد عضويتهم حتى تاريخه (56) دولة، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.⁽²⁾

وفي عام /1975/ ظهر بنك دبي الإسلامي ليكون أول بنك ينشئه الأفراد، تلاه بنك فيصل الإسلامي المصري عام /1977/، فبنك التمويل الكويتي /1977/، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني /1978/، ثم انتشرت المصارف الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية كافة، والعديد من الدول الأجنبية، وعملت العديد من المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية.

وقد أخذ انتشار العمل المصرفي الإسلامي شكلين أساسيين:⁽³⁾

الأول: انتشار المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية.
والثاني: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بكامله ليتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل: السودان وباكستان وماليزيا وإيران.

وفي الجمهورية العربية السورية صدر قرار بالترخيص لإنشاء ثلاثة مصارف إسلامية هي⁽⁴⁾:

- بنك الشام الإسلامي صدر قرار بترخيصه بتاريخ 2006 /9/7.
- بنك سورية الدولي الإسلامي صدر قرار بترخيصه بتاريخ 2006 /9/7.
- بنك البركة الإسلامي صدر قرار بترخيصه بتاريخ 2007 /6/28.

وقد باشر كل من بنك الشام الإسلامي وبنك سورية الدولي الإسلامي، ولم يباشر بنك البركة الإسلامي حتى تاريخه.

(1) الدينار الإسلامي: يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي حيث أن 1 دينار إسلامي يعادل 1.4 دولار أمريكي. (موقع البنك الإسلامي للتنمية www.isdb.org)

(2) البلتاجي، محمد، (2009-د)، مرجع سابق، ص 1.

(3) سفر، أحمد، مرجع سابق، 2005م، ص 132.

(4) دليل المصارف الخاصة المرخصة في سورية منشورة على موقع مصرف سورية المركزي

www.banquecentrale.gov.sy

ثالثاً: فلسفة العمل المصرفي الإسلامي: (1)

المقصود بفلسفة العمل المصرفي الإسلامي طبيعة الرسالة التي يحملها، والدور الذي يقدمه في مجال أعمال المصارف بشتى أنواعها وصورها.

رسالة المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية هي جزء من النظرية الاقتصادية الإسلامية، التي تقوم على مبدأ أن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه لإعمار الأرض، وما دام الإنسان مستخلفاً على هذا المال، فإن ملكيته له مربوطة بهدف ومقيدة بشروط من استخلفه، بأن يحصل عليه بالأساليب التي ارتضاها، وأن ينميها بالوسائل التي شرعها، وأن يستخدمه فيما يحل له وألا ينسى حق الله فيه، وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع.

فالعبادة في المجال المالي تعني إعمار الأرض مع الالتزام بالحلال وتحقيق العدل الاجتماعي.

دور المصارف الإسلامية: (2)

يتمثل الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بما يلي:

- 1- تجميع المدخرات وبخاصة من فئة صغار المدخرين، التي تشكل شريحة واسعة من المجتمعات، مع إعطائهم عائداً شرعياً يسمح بتحسين دخلهم.
- 2- توجيه الأموال المجمععة للاستثمار بدل الإقراض، وبالتالي زيادة في قدرات الاقتصاد الإنتاجية، مما يسمح له بالتطور والنمو.
- 3- تطوير الاقتصاد من خلال توجيه الاستثمارات إلى أكثر المجالات أهمية، والتي تعجز الجهات الأخرى عن القيام بها بسبب ضعف الإمكانيات والموارد، والمخاطر المرتفعة، والأرباح المنخفضة في البداية، وطول فترة استرداد الأموال بالرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد.
- 4- تلبية احتياجات المجتمع الاستهلاكية الأساسية، ولسع الاستهلاك الدائم، مما يسهم في زيادة رفاهية الأفراد.

(1) أبو غدة، عبد الستار، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق - سورية، خلال الفترة 13-14 / 3 / 2006 م. ص 3، ص (3-6).

(2) خلف، فليح حسن، مرجع سابق، 2006م، ص (158-178).

- 5- زيادة التشغيل والحد من ظاهرة البطالة, من خلال تمويلها للمشاريع الإنتاجية.
- 6- تصحيح الهيكل الاقتصادي, عن طريق تمويل النشاطات المنتجة في القطاعات الأساسية, التي لا يتم تمويلها بسبب عدم تحقيقها عائداً سريعاً ومرتفعاً.
- 7- الحد من التفاوت في توزيع الدخل, من خلال توفير التمويل للمحتاجين والأقل قدرة ودخلاً, مما يسمح بزيادة دخولهم.
- 8- الحد من التضخم, وخصوصاً في اقتصاديات الدول النامية, من خلال توفير التمويل لزيادة العرض الكلي, ليتناسب مع حجم الطلب الكبير, وبالتالي الإسهام بخفض الأسعار ومكافحة التضخم.

ويتمثل الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية بما يلي:

- 1- تشكيل صندوق خاص لتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على المستحقين, في حال عدم وجود مؤسسة إسلامية متخصصة, بما يساعد على محاربة الفقر, وإعادة توزيع الدخل, وتقليص الفوارق الطبقيّة في المجتمع, كما أن استخدام أموال الزكاة في سد ديون الغارمين يشجع الناس على الاستمرار بالعمل وتجنب الإفلاس.
- 2- تجميع الصدقات والتبرعات وتوجيهها للمحتاجين.
- 3- تقديم القروض الحسنة للمحتاجين إليها لأداء التزامات ضرورية, مثل: العلاج, والزواج, والدراسة, ومساعدة الأفراد العاطلين عن العمل على بدء مشروع صغير, والمشاركة في تأسيس مشروعات لا تهدف إلى الربح, وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لغير القادرين.
- 4- زيادة الوعي العلمي والثقافي والديني من خلال الدورات والندوات والمحاضرات.
- 5- الإسهام في تأمين السكن لغير القادرين عليه, من خلال إنشاء مشاريع سكنية تعتمد على مبدأ الإجارة المنتهية بالتملك.

رابعاً - أسس العمل المصرفي الإسلامي:

1 - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها وعملياتها. ومنها: قاعدة الغرم بالغنم، وقاعدة الحلال والحرام.

قاعدة الغرم بالغنم: (1) أي أن الحق بالحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بمقدار تحمل المشقة والتكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)، فيكون الحق في الربح بمقدار الاستعداد لتحمل الخسارة، فكل طرف في العقد حقوق تعادل ما عليه من التزامات، والالتزامات ثلاثة: التزام بمال أو عمل أو ضمان.

قاعدة الحلال والحرام:

حيث أن الأساس في الإسلام بأن جميع البيوع والمعاملات حلال، إلا ما خالطه ظلم وهو أساس تحريم الربا والاحتكار والغش، أو ما يؤدي إلى عداوة وبغضاء في المجتمع مثل الخمر والميسر. (2) فالخطر الآمن 0% المتمثل بالربا مرفوض، والخطر الذي يقترب من احتمال 100% كالغرر والمقامرة مرفوض أيضاً. (3)

ولتحقيق الالتزام بهذه القاعدة لابد من التعرف على أنواع البيوع في الإسلام، وشروط صحة البيوع والبيوع المحرمة وأسباب التحريم.

أنواع البيوع في الإسلام: (4)

- بيع المقايضة (العين بالعين): مبادلة سلعة بسلعة بغياب النقد.
- بيع الصرف (الثمن بالثمن): وهي مبادلة نقد بنقد، بيع عملة أو شراء عملة.

(1) ناصر، الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها، الطبعة الثانية، 2006، ص 86.

(2) سفر، أحمد، مرجع سابق، 2005م، ص 36.

(3) قنطقجي، سامر، المصارف الإسلامية وآليات عملها، محاضرة أقيمت بغرفة تجارة حماة منشورة على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com . ص 3.

(4) الشعار، محمد نضال، مرجع سابق، 2005م، ص (36-38).

- **البيع المطلق (العين بالثمن):** أي مبادلة سلعة بنقد، وله نوعان:
 - بيع حال: يتم دفع الثمن عاجلاً.
 - بيع آجل: يؤخر أداء الثمن. وله نوعان:
 - بيع النسئنة: يتم دفع الثمن كاملاً في الموعد المحدد.
 - بيع التقسيط: يدفع الثمن على أقساط في مواعيد محددة.
 - **بيع الثمن بالعين:** حيث يتم تعجيل الثمن وتأخير تسليم العين إلى أجل محدد، وله أنواع منها:
 - بيع السلم: يتم دفع الثمن كاملاً عند التعاقد.
 - بيع الاستصناع: يتم دفع الثمن على أقساط أو تأجيله لموعد محدد.
- إذا كان كل من الثمن والمثمن مؤجلاً فهو بيع محرم يدعى **بيع الكالئ بالكالئ**.⁽¹⁾
- أركان البيع:**⁽²⁾
- 1- **الصيغة:** وهي قولية (الإيجاب، والقبول) (بعتك، قبلت).
 - 2- **المتعاقدان:** البائع والمشتري، ويشترط فيهما:
 - الرضا.
 - الأهلية: أي أن يكون كلاهما مؤهلاً لإجراء العقد أي جائز التصرف، وهو: البالغ، العاقل، الرشيد.
 - الملك: أي أن يكون البائع مالكا للمعقود عليه أو يقوم مكان المالك، (وكيل، ولي، وصي).
 - 3- **المعقود عليه (السلعة التي ستباع والثمن) ويشترط فيه:**
 - أ- الإباحة: أي أن يكون فيه منفعة مباحة وليس منفعة محرمة ((إن الله عز وجل إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه)) قول النبي صلى الله عليه وسلم في مسند الإمام أحمد.
 - ب- القدرة على التسليم: أي أن يكون مالكا للسلعة التي يريد بيعها.
 - ج- العلم: وهو العلم بالسلعة والعلم بثمن البيع.

(1) (2) الشبلي، يوسف بن عبد الله، فقه المعاملات المصرفية، محاضرات منشورة على موقع www.shubily.com ج1 ص (5-8).

أنواع المحرمات في البيوع: (1)

أ- محرم لذاته.

ب- محرم لكسبه.

أ- محرم لذاته: كل ما كانت منفعته محرمة, وله نوعان:

محرم العين محرمة المنفعة: وهي: الخمر - الميتة - الخنزير - الأصنام - الكلب.

مباح العين محرمة المنفعة: فيحرم بيعه إذا كان لهذه المنفعة المحرمة, مثل: بيع الحرير للرجال لارتدائه, وبيع العنب لمن أراد أن يتخذه خمراً.

ب- محرم لكسبه: الأشياء في ذاتها مباحة ولكن طرأ التحريم عليها بسبب طريقة اكتسابها مثل المال المقبوض بعقد فاسد كالربا أو القمار.

وأسباب التحريم في المحرم لكسبه: الظلم - الغرر - الربا. (2)

• من المعاملات التي تندرج تحت الظلم:

النجش: (وهو الزيادة في السعر دون الرغبة بالشراء كما في المزاد العلني) - الغش - بيع الرجل على بيع أخيه أو شرائه على شرائه - التسعير - الاحتكار.

• الغرر: وهو كل بيع مجهول العاقبة, وهو محرم لأن فيه نوع من المقامرة, ومن مثله بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

• الربا: وهو نوعان: ربا ببيع, وربا ديون, سيتم تفصيلها لاحقاً.

2- الإلتزام بضوابط استثمار المال: (3)

- ضابط المشروعية الحلال: يجب التأكد من أن نشاط المشروع حلالاً طيباً.

- ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية: ولقد حدد أبو حامد الغزالي مقاصد الشريعة في خمس هي: أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم, وهي المسماة بالضروريات. ويعني ذلك أن ترتبط المشروعات المراد تمويلها بهذه المقاصد.

(1) الشيبلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج1, ص (8-11).

(2) الشيبلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج2, ص (2-11).

(3) البلتاجي, محمد, صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك, بحث قدم في المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, المملكة الأردنية الهاشمية, عمان, 29 - 2005/5/31م, (2005 - أ), ص (18-20).

- ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر.
- ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية هي: الضروريات والحاجيات والتحسينات. ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات والحاجيات.
- ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز.
- ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق: قال تبارك وتعالى " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه..." البقرة آية 282.
- ضابط التوثيق لحفظ الحقوق: قال عز وجل " وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتبه ولا شهيد" البقرة آية 282.
- ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة: قال الله تبارك وتعالى "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون" النور آية 56.

وتعد هذه الضوابط من موجبات التمويل الفعال الهادف الذي يحقق التنمية الشاملة.

3- المال وسيلة تبادل وليس سلعة بحد ذاتها:

فالنقود وسيلة للتبادل ومخزن للقيم وأداة للوفاء، وهي ليست سلعة، وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية.⁽¹⁾

وهو مبدأ أساسي ينتج عنه عدم المساهمة في التضخم، من خلال جعل الفائدة صفراً، وهذا يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل وخص الأسعار، وبالتالي زيادة الطلب، يتبعها زيادة العرض، وتنتهي بتحقيق زيادة العمالة، فعندما تتحقق العمالة الكاملة تختفي مشكلة البطالة، وعندما تختفي تكلفة التمويل يختفي التضخم، حيث أن البطالة والتضخم هما أصل البلاء في أي مجتمع.⁽²⁾

(1) أبو غدة، عبد الستار، 2006م، مرجع سابق، ص 5.

(2) سفر، أحمد، مرجع سابق، 2005م، ص 29.

خامساً - خصائص المصارف الإسلامية:

تتمتع المصارف الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن المصارف التقليدية، نذكر منها ما يأتي:

أ- استبعاد التعامل بالفائدة: (1)

وهذه خاصية رئيسية لاعتبار المصرف إسلامياً، فالمبدأ الأساسي في الإسلام تحريم الربا. فما هو الربا؟

الربا: وهو الفضل الخالي عن عوض. (2)

الربا نوعان: ربا ديون، و ربا بيوع.

ربا الديون (في المداينات أي عقود الدين) وله نوعان: (3)

أ- ربا النسيئة: الزيادة في الدين عند حلول الأجل، كأن يقرض شخص آخر مالاً أو يبيعه سلعة إلى أجل محدد، وعند حلول أجل الاستيفاء لا يتوافر المال للمشتري أو المقترض فيطلب مهلة إضافية مقابل زيادة مبلغ الدين، وهو الربا العلني المحرم.

ب- ربا القروض: وهو الإقراض مقابل الحصول على منفعة من القرض، كأن يسترد المبلغ أكبر، أو يستخدم المقترض للعمل لديه مجاناً.

ربا البيوع (في المعاملات التجارية) وله نوعان: (4)

أ- ربا الفضل (أو ربا اليد أو ربا النقد): الزيادة في تبادل مثليين أو شبه مثليين (ولو كانت غير مشروطة، فقد تؤخذ استغلالاً لجهل الآخر أو ضعفه).

ب- ربا النساء (ربا البيع): وهو تبادل مثليين أو شبه مثليين مع تأخير تسليم أحدهما.

إن ربا الفضل و ربا النساء هما من الربا الخفي المحرم بالسنة.

ويكون ربا البيوع في الأصناف الستة: الذهب والفضة والقمح والشعير والملح والتمر، ففي كل صنف من هذه الأصناف يحرم مبادلة صنف بصنفه إلا مع التساوي والتقابض. أما إذا كانت المبادلة بين صنفين مختلفين أبيح عدم التساوي لكن ظل شرط التقابض قائماً.

(1) الأمين، فكري كباشي، مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2006م، ص2.

(2) (4) المصري، رفيق يونس، النظام المصرفي الإسلامي، 2001 م، ص (13-15).

(3) الشيبلي، يوسف بن عبد الله، مرجع سابق، ج2، ص (13-15).

والحكمة واضحة في تخصيص هذه الأصناف بهذه القيود ففي الصنفين الذهب والفضة – يبرز معنى التأكيد على دورهما النقدي (والتقليل من دورهما كسلعة)، وبهذا الاعتبار فلا تستحق النقود عائداً بمفردها لأن وظيفتها المبادلة مع السلع والخدمات التي هي محل الإنتاج المنتج للربح. أما باقي الأصناف الأربعة الأخرى فإن اشتراط التساوي عند تبادلها يدفع إلى توسيط النقود منعاً للجهالة والغبن. أما اشتراط التقابض – فلأنها قوت الناس الأساسي لحياتهم – يدفع إلى حصر التعامل التجاري فيها للقادر على الدفع الفوري، أما غير القادر فإن كان عجزه مؤقتاً فسيبيله القرض الحسن، وإن كان عجزه دائماً فواجب المجتمع أفراداً أو حكومة توفير الحد الأدنى الكريم لمعاشه.

إن النهي الشديد عن الربا، والأمر بالزكاة يحفز صاحب المال ليغير موقفه، من سلبية المستثمر بالربا الذي لا يعبأ بكيفية استخدام أمواله، طالما ضمن الربا المتفق عليه، إلى إيجابية المستثمر الذي يخاطر بماله، ويحرص على اختيار مجال استثماره وعلى متابعتها حتى يحقق غرضه، وبذلك يؤدي أمانة هذا المال الذي استخلفه الله فيه.⁽¹⁾

2- أولوية التنمية:

- إن تنمية المجتمع تعد من الأهداف الأساسية للمصرف الإسلامي فهو يعمل على:
- تعبئة أقصى قدر من الادخارات من أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي.
 - توجيه التمويل اللازم لأكثر النشاطات نفعاً للفرد والمجتمع.
 - تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي تقوم بها.
 - تقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، مما يحقق نمواً في كل القطاعات.⁽²⁾
 - التركيز على الاستثمار المحلي مما يؤدي لتنمية المجتمع.
 - الاهتمام بتوزيع الاستثمارات لتشمل الخدمات الاجتماعية الملحة كبناء المستشفيات والمدارس.
 - تمويل الإسكان للأفراد والجمعيات السكنية.

(1) عطية، جمال الدين، نحو فهم نظام البنوك الإسلامية، مقال منشور على موقع الموسوعة الإسلامية، www.balogh.com ص2.

(2) الشرع، مجيد، النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، دراسة تطبيقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بعنوان: اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، خلال الفترة 12-14 / 5 / 2003 م. جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص 3.

3- اختلاف علاقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية:

فالعلاقة القائمة بين المتعامل مع المصرف التقليدي هي علاقة المقرض بالمقترض، أما في المصارف الإسلامية فالعلاقة هي علاقة شراكة.⁽¹⁾

ويحقق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المزايا الآتية:⁽²⁾

أ/ عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، لأن الربا يضمن غنم طرف دائماً وأبداً، بينما يضمن فائدة محتملة للطرف الآخر إذ قد يخسر أو يربح.

ب/ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، لأنه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية، مما يدفعه إلى التدقيق في دراسات الجدوى والبحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية.

ج/ يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، بتوجيهه الموارد الاقتصادية إلى أفضل استخداماتها.

د/ يزيد من معدل التراكم الرأسمالي، ويحقق الاستقرار الاقتصادي.

ألقى هذا المبحث الضوء على تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها وخصائصها وفلسفة العمل المصرفي الإسلامي وأسسها، ويبين المبحث التالي أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

(1) أبو غدة، عبد الستار، مرجع سابق، 2006م، ص 6.

(2) أحمد، مجذوب أحمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره علي السياسات النقدية، 2006م،

مقال منشور على موقع المشكاة الإسلامية www.almeshkat.net ص 1.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

مقدمة:

مع ظهور المصارف الإسلامية على ساحة العمل المصرفي, تنشأ الحاجة إلى إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية للتعرف على أهم الفروقات بينهما, مع التطرق للأزمة المالية العالمية الحالية وأثرها على المصارف, وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

ولتقديم نظرة أوضح سيتم تقسيم المبحث إلى الأقسام الآتية:

أولاً- تعريف المصرف التقليدي.

ثانياً- خصائص المصارف التقليدية.

ثالثاً- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

رابعاً- المصارف الإسلامية والأزمة المالية العالمية الحالية.

أولاً - تعريف المصرف التقليدي: (1)

تعددت التعاريف التي تتناول المصرف التقليدي ولكنها اجتمعت على ما يأتي:
هو مؤسسة مالية مصرفية للمتاجرة بالنقود، بغرض تحقيق أكبر عائد مادي ممكن.

فنشاطه الجوهري يقوم على الاتجار بالديون، وربحه يتمثل بالفرق بين ما يتقاضاه من فائدة مقابل الإقراض، وما يدفعه من فائدة الاقتراض، مما يؤدي إلى التضخم الناتج عن زيادة في الكتلة النقدية المتمثلة في الفوائد، دون أن يقابلها إنتاج حقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ثانياً - خصائص المصارف التقليدية: (2)

تتميز المصارف التقليدية بعدة خصائص نذكر منها:

- تمنح التسهيلات المصرفية التقليدية مقابل فوائد مركبة باهظة من العملاء.
- مدة معظم التسهيلات سنة، أي تمويل قصير الأجل لضمان سرعة العائد.
- التركيز على كبار العملاء الملتزمين، لضمان استرداد أموال المصرف والفوائد لتحقيق الأرباح.
- وجوب تقديم ضمانات كافية، لاستخدامها عامل ضغط في حالة المماطلة أو التعثر من بعض العملاء.
- تركيز التمويل في الميادين والأنشطة المربحة، بغض النظر عن ميادين التنمية الشاملة، مما يؤدي إلى خلل في البنية الاقتصادية وعدم التوازن التنموي.
- تركز الثروة بيد عدد قليل من أفراد المجتمع، وبالتالي سوء توزيع الثروة، من خلال تركيز عمليات الإقراض على أشخاص قادرين على تقديم ضمانات لتسديد القرض وفوائده، وتمييزهم بمعدلات فائدة منخفضة.

(1) (2) سفر، أحمد، مرجع سابق، 2005 م، ص (139-140).

ثالثاً- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

يمكن إيجاز أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية بما يأتي:

1- الفلسفة: (1)

تتمثل فلسفة المصارف التقليدية بأنها لا تخاطر ولا تقدم إلا على ما هو مضمون النفع بحسب الأصل والطبيعة، وتجعل تبعة الخسارة على المقرض الذي تشتت عليه منفعة عن القرض، ويلتزم هو الأداء مهما كانت الظروف، أو تأخذ عن الضمان عائداً مهما كانت نتائج النشاط الذي يدخل فيه المستفيد من الضمان.

بينما تتمثل فلسفة المصارف الإسلامية بتوقع المخاطر وتحملها بالرغم من السعي لتقليلها.

2- النظرة إلى النقود: (2)

تتاجر المصارف التقليدية بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان والتكسب من الفرق، فهي قائمة على الربا وليس التعامل في السلع أو الخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية الخالية من المخاطرة.

أما المصارف الإسلامية فهي تتقيد بوظيفة النقود التي هي تسهيل انتقال السلع والخدمات.

3- الإيراد، الاستخدام، العلاقة بالمتعاملين، فوائد التأخير، عائد المبالغ، الرقابة الداخلية.

جدول رقم 1/1: مقارنة بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي.

المصرف الإسلامي	المصرف التقليدي	
ربح	فوائد	إيراد الودائع
صيغ مشاركة بالربح والخسارة	قروض بفائدة	استخدام موارد المصارف
علاقة شراكة	علاقة مقرض بمقرض	علاقة المصرف بالمتعاملين
غير موجودة	موجودة	فوائد تأخير
نسبة مئوية من الربح المحقق	نسبة مئوية من المبلغ المودع	عائد المبالغ المودعة
التدقيق الداخلي-الرقابة الشرعية	التدقيق الداخلي	الرقابة الداخلية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى كتاب البنوك الإسلامية، د فليح خلف، السابق ذكره.

(1) (2) أبوغدة، عبد الستار، مرجع سابق، 2006م، ص 8.

4- الأسس:

تتمثل الأسس التي يقوم عليها المصرف التقليدي بـ: (1)

- الحرية الاقتصادية المطلقة (الحرية بدون قيود) القائمة على مبدأ النظام الرأسمالي الاقتصادي (دعه يعمل دعه يمر).
- الملكية الخاصة الفردية.
- الربح الفاحش وهو المحرك لزيادة الإنتاج والمحفز لأصحاب العمل.

وبالمقابل نجد الأسس التي يقوم عليها المصرف الإسلامي ومنها: (2)

- الحرية الاقتصادية المقيدة (أولوية مبدأ تقديم حاجات المجتمع والمصلحة الجماعية على العائد الفردي).
- الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة).
- التكافل الاجتماعي وتحقيق التوازن في المجتمع الإسلامي بتقريب الفوارق بين الأفراد (تحقيق العدالة الاجتماعية).
- التمسك بالقاعدة الذهبية (الحلال والحرام) والموجهات الإسلامية الأخرى.

5- الأعمال المصرفية: (3)

يبين الجدول رقم/2/ مقارنة بين الأعمال المصرفية التي يقوم بها المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي.

جدول رقم /2/: المقارنة بين الأعمال المصرفية للمصرف التقليدي والمصرف الإسلامي.

المصرف الإسلامي	المصرف التقليدي	العمل
نوع العقد	نوع العقد	
المصرف غير ضامن للمبلغ فهو عقد مضاربة، وفي حال تحقيق الربح يعطى صاحب المبلغ نسبة مئوية محددة مسبقاً من الربح	المصرف ضامن للمبلغ المودع فهو قرض. المصرف يضمن نسبة مئوية من المبلغ كإيراد	الودائع لأجل

(1) (2) سفر، أحمد، مرجع سابق، 2005م، ص (140-141).

(3) ناصر، الغريب، مرجع سابق، 2006م، ص (65-66).

غير موجود	قرض مقابل فائدة محددة	الإقراض المباشر
		الاعتمادات المستندية
عقد الوكالة	خدمة مقابل أجر	مغطية بالكامل
عقدي المشاركة والمرابحة	قرض بفائدة	غطاء جزئي
عقدي المشاركة والمرابحة	قرض بفائدة	بدون غطاء
		خطابات الضمان
عقد كفالة ووكالة	خدمة مقابل أجر	ابتدائي
عقد كفالة ووكالة	خدمة مقابل أجر	نهائي مغطى بالكامل
تنفذ من عمليات التمويل	قرض بفائدة	نهائي بغطاء جزئي
تنفذ من عمليات التمويل	قرض بفائدة	نهائي بدون غطاء
		الأوراق المالية
عقد الوديعة	خدمة مقابل أجر	إيداع الأوراق
عقد الوكالة	خدمة مقابل أجر	بيع وشراء الأوراق
عقد الوكالة	خدمة مقابل أجر	إدارة الاكتتابات
عقد الوكالة	خدمة مقابل أجر	دفع الكوبونات
		الأوراق التجارية
أوقف التعامل بها قرض جر نفع	قرض بفائدة	خصم الأوراق
عقد الوكالة	خدمة مقابل أجر	تحصيل الأوراق
		الصرف الأجنبي:
ضوابط عقد الصرف	قرض بفائدة	بيع حاضر
		التحويلات:
عقد الوكالة	خدمة مقابل أجر	نفس العملة
ضوابط عقد الصرف	خدمة مقابل أجر	عند الاختلاف
أوقف بالشكل التقليدي وحول للقرض الحسن	قرض بفائدة	السحب على المكشوف
الإجارة	خدمة مقابل أجر	تأجير الخزائن
عقد الإيداع	خدمة مقابل أجر	حفظ الأمانات

		بيع وشراء الشيكات
عقد الوكالة	قرض بفائدة	نفس العملة
عقد صرف ووكالة	قرض بفائدة	عملة مختلفة
عقد وكالة أو جعالة	خدمة مقابل أجر	التحصيلات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى كتاب أصول المصرفية الإسلامية, د الغريب ناصر السابق ذكره

ولتوضيح بعض ما سبق نذكر:

- يعرف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج, يقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها.⁽¹⁾
- يعرف خطاب الضمان بأنه: "تعهد كتابي يصدر من المصرف بناءً على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة, ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل انتهاء المدة الأولى".⁽²⁾
- لا يجوز للمصرف الإسلامي بصفة عامة التعامل في أسهم الشركات التي تبيع منتجات تخالف الشريعة (السجائر - الخمر - ...).⁽³⁾
- تستخدم الأوراق التجارية (الكمبيالة, السند الإذني, الشيك) بصفة عامة في الأعمال التجارية كسند يثبت فيه المدين تعهداً للدائن بدفع مبلغ معين إما بنفسه أو عن طريق شخص آخر في تاريخ معين.⁽⁴⁾
- ضوابط عقد الصرف:⁽⁵⁾

1- التقابض في الحال في المكان والزمان نفسه.

2- التساوي, التماثل إذا كان المالان من جنس واحد (عملة سورية ورقية مقابل عملة سورية معدنية), وإلا اشترط التساوي فقط.

(1) (2) (3) (4) البلتاجي, محمد, (2009-ب), الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية,

ص (4-2) مقال منشور على موقع www.bltagi.com.

(5) الشبيلي, يوسف بن عبد الله, فقه المعاملات المصرفية, ج3, ص 22.

وهناك بعض العمليات المصرفية محرمة بغير سبب ربوي، منها: (1)

- 1- جوائز يستحقها أصحاب حسابات ودائع التوفير الفائزون نتيجة قرعة أو سحب (يانصيب، ميسر).
- 2- منح كفالات مقابل أجر.
- 3- دخول المصرف في شركة مع الغير بشرط تحميل الخسارة على الشريك بالعمل، أو على شركاء الأموال بنسب تختلف عن حصصهم برأس مال الشركة.
- 4- تمويل مشروعات محرمة كأندية القمار ومصانع الخمور.

رابعاً- المصارف الإسلامية والأزمة المالية العالمية الحالية:

1- نشأة الأزمة: (2)

كانت ولادة الأزمة يوم 2008/9/15م حينما أعلن مصرف (ليمان برادرز) عن إفلاسه نتيجة لصعوبات مالية لعدم قدرته على استرداد مديونيته الموظفة في الرهن العقاري، فكان أن لجأ لإعلان الإفلاس لحماية نفسه من الدائنين، ولكن البداية لم تكن في ذلك اليوم حيث سبقتها سلسلة من الأزمات التي تعرض لها العالم خلال القرن العشرين، ابتدأت بالأزمة الاقتصادية العظمى في عام 1929م، ثم أزمة البورصات في عام 1963م، ثم أزمة التضخم في السبعينيات ثم أزمة المديونية في عام 1980م، ثم أزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997م، ثم أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية في عام 2000م-2002م، ثم أزمة البورصات الخليجية في عام 2006م، ثم وصولاً لأزمة 2008م.

2- أسباب الأزمة المالية العالمية:

1- أزمة الرهن العقاري: (3)

إن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من أزمة البرمجيات دفعها لتشجيع زيادة منح الائتمان إلى القطاع العقاري لإنعاش الاقتصاد، فخفضت أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها في ذلك التاريخ حوالي (1%)، مما زاد في الإقبال على الاستثمار العقاري، وأنشأت مؤسسات لشراء

(1) المصري، رفيق يونس، النظام المصرفي الإسلامي، دمشق، 2001 م، ص 13.

(2) (3): فرحان، حسن ثابت، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية بعنوان الواقع وتحديات المستقبل، خلال الفترة من 20-21 مارس 2010م، صنعاء، اليمن، ص (14-17).

الرهون العقارية (فاني ماي، فريدي ماك) مهمتها شراء الرهونات العقارية من المصارف وقد ساعد هذا في نشوء أمرين هما:

- إقبال المصارف على زيادة التمويل العقاري بضمان رهن تلك العقارات.
 - مساعدة المصارف في التخفيف من عبء الرهونات العقارية المتعثرة.
- ومع ارتفاع حمى المضاربات وخاصة في مجال العقارات ترتب عليها ارتفاع أسعار العقارات، وأصبحت عوائدها لا تغطي تكاليفها، فكثر حالات التعثر والتخلف عن السداد وخلال الفترة 2002-2006 قامت المصارف بالحجز على الرهونات العقارية خاصة في عام 2007 و2008م، مما أدى أيضا إلى مسارعة عملاء المصارف لسحب ودائعهم من المصارف مما أثر على حجم أصول المصارف واضطر الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للمصارف لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء، حيث ضخّت الولايات المتحدة الأمريكية (700) مليار دولار لخزائن المصارف، وضخت بريطانيا قرابة (450) مليار.

2- توريق القروض:

لجأت المصارف وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى توريق القروض العقارية، من خلال بيع دين القروض العقارية إلى شركات التوريق، ويهدف التوريق إلى تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان بالنسبة إلى المصارف وشركات التمويل العقاري. ويكون هذا البيع مقابل معجل أقل من قيمة الدين.

وقامت شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون وطرحتها للاكتتاب العام، ويحصل حملة السندات على فوائد القروض، وتتولى شركات التوريق مع المصرف أو شركات التمويل العقاري عملية تحصيل أقساط القروض والفوائد من المقترضين الأصليين، وتوزعها على حملة السندات. وتكسب شركات التوريق الفرق بين قيمة القروض والمبلغ الذي دفعته لشرائها.

ويمكن لحملة السندات تداول هذه السندات في سوق المال وبيعها لآخرين. وعند ارتفاع أسعار العقارات يمكن لمالك العقار الحصول على قرض جديد، مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية (الرهون الأقل جودة)، أي أنها أكثر خطورة إذا حدث انخفاض في سعر العقار.

وساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة، مما أدى إلى تضاؤل حوافز الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر،

وعدم الاكتراث بالدقة في تقييم الضمانات، وعادة ما تتمثل هذه الضمانات بالأصول العقارية الممولة بالقروض. (1)

وبذلك أصبح للعديد من الأفراد والمؤسسات حقوقاً على العقار في الوقت نفسه، وأصبحت قيمة الأوراق المالية المصدرة أكبر بكثير من قيمة العقارات، وعند تعثر القروض العقارية نتيجة عجز مالكي العقارات عن السداد، وانخفاض قيمة العقارات في السوق، بادر حملة السندات إلى بيع ما لديهم، فازداد العرض وانخفضت أسعار السندات.

3- التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي: (2)

تحول الاقتصاد العالمي الرأسمالي إلى اقتصاد وهمي فيه (98%) من النقود لا يقابلها أصول مادية و(2%) من النقود هي التي يقابلها أصول مادية وهي التي تمثل الاقتصاد الحقيقي، بينما في عمليات الاقتصاد الإسلامية نجد أن النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع والخدمات بنسبة (100%).

لقد أظهرت الأزمة الحالية أن ديون الأجهزة المصرفية داخل الدول الغربية يفوق حجم الناتج القومي لتلك الدول بكثير، و خير مثال على ذلك ما تعرضت له دولة كـ(أيسلندا) حيث شارفت على الإفلاس فقد أظهرت الأزمة أن حجم ديون الجهاز المصرفي الأيسلندي تقارب (100) تريليون بينما حجم ناتجها القومي يقارب (20) تريليون فقط، هذا الفرق الذي يفوق خمسة أضعاف الناتج القومي الأيسلندي، إنه في الواقع يمثل الاقتصاد الوهمي، اقتصاد الفقاعة.

4- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: (3)

إن التصنيفات الائتمانية الخاطئة للمحافظ الاستثمارية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، أدت بكثير من المؤسسات المالية والمصارف إلى التراخي في الالتزام بمعايير منح الائتمان مما أدى إلى انهيار مجموعة كبيرة من المصارف التي كانت تعطيها مؤسسات التصنيف تصنيفاً عالياً، فقد انهار (25) مصرفاً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008م و(140) مصرفاً في عام 2009م و(30) مصرفاً حتى منتصف شهر مارس 2010م . وأدى ذلك إلى تزايد الشكوك في شركات التصنيف العالمية أمثال (ستاندرد أند بورز، فيتش).

(1) العنوم، عامر، دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية بعنوان: "مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية"، المنعقد في جامعة اليرموك يومي 28- 29 نيسان 2010، اردن- الأردن، ص 724.

(2) (3) فرحان، حسن ثابت، مرجع سابق، ص (10- 17).

وكان من نتائج الأزمة اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المؤسسات التي تراخت في معايير منح الائتمان المصرفي، بل أن المؤتمرات والندوات التي عقدت عقب الأزمة أجمعت على أمرين اثنين هما:

- أ- لقد كانت الأزمة نتيجة لأخطاء ارتكبتها القيادات المصرفية داخل الجهاز المصرفي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ب- لا بد من اتخاذ إجراءات رقابية صارمة على عمليات المصارف، والتركيز على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة.

3- آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية:⁽¹⁾

إن المصارف الإسلامية كانت الأقل تأثراً بهذه الأزمة مقارنة بالمصارف التقليدية أو المؤسسات المالية الأخرى، ويعود الفضل في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا إلى المصارف ذاتها ذلك أن الشريعة الإسلامية قد ضبطت عمليات التعامل بالمال على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي ووضعت مجموعة من الأحكام في الجانب الاقتصادي هي:

- 1- تحريم بيوع الربا.
- 2- تحريم بيوع الغرر سواء أكان الغرر في السعر أم في الوصف.
- 3- تحريم الاحتكار.
- 4- وضع نظام الحسبة وهي نظام مراقبة السوق، وهو نظام المواصفات والمقاييس في وقتنا الحاضر، واعتبار نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية يقوم على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجال الاقتصادي.

إن آثار الأزمة على المصارف الإسلامية تقسم إلى آثار إيجابية وآثار سلبية، من أهمها:

أ- الآثار الإيجابية:

- 1- بروز ظاهرة المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها والإشادة الدولية بها.
- 2- إن تجربة المصارف الإسلامية في أمريكا وأوروبا وقدرتها على الصمود أمام هذه الأزمة، دفع البعض إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، وتبني قرارات مستندة

(1) فرحان، حسن ثابت، مرجع سابق، ص (17 - 22).

إلى أسسها ونذكر في هذا الصدد أن الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية أصدرت قراراً بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، واشترطت التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، كما أصدرت قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.⁽¹⁾

3- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وتظهر البيانات المنشورة أنه لا يكاد يمر شهر إلا وفيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي، والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية.

4- تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بما في ذلك تخصص المصارف الإسلامية.

5- ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بتحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

6- أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%).

7- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات حيث تظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية

(1) المومني، رياض، دور الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية بعنوان: "مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية"، المنعقد في جامعة البرموك يومي 28- 29 نيسان 2010، ص 785.

بكثر، وكذلك دول الخليج وتدرس كل من بريطانيا واليابان وتايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

ب - الآثار السلبية:

1- انخفاض قيمة أصول المصارف الإسلامية، فالمصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني.

2- اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فأثر ذلك أيضاً على أرباحها كما أثر على احتياطياتها، كما أن تعثر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقطع مزيداً من المخصصات .

3- انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

أ- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.

ب- انخفاض حجم الخدمات المصرفية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات.

ج- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة (16%).

4- أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل متأثراً بالأزمة وبالتالي انخفاض العائد على حقوق الملكية.

5- تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009م، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة، وبلغ متوسط انخفاض حجم التجارة الدولية إلى (34%).

6- تكدس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها:

أ- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.

ب- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.

ج- تشدد المصارف المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.

د- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي، مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.

ومما سبق نجد أن الأزمة المالية العالمية الحالية نشأت في القطاع العقاري، وانتقلت منه إلى القطاع المصرفي، ثم انتقلت منه إلى القطاعات الأخرى. وكانت الأزمة أشد قسوة عندما انتقلت إلى القطاع الحقيقي، وبالخصوص قطاع السيارات الذي كاد أن ينهار رغم عراقته، وقوته وضخامته، بينما كان الأثر المباشر على اليد العاملة حيث تقدر بعض المصادر أن يصل عدد من فقدوا وظائفهم في عام 2009م إلى (210) مليون عامل.

لقد أصبحت آثار الأزمة تشكل حلقات مترابطة كل حلقة تمسك بالأخرى، وهي ما يشبه لعبة الدومينو، فيكفي أن تصرع أيقونة واحدة حتى تصرع أخواتها واحدة تلو الأخرى، وهذا الذي حدث في هذه الأزمة حيث صرع قطاع العقارات بقية القطاعات.

والغريب في الأمر أن الأزمة لا تزال تتفاعل وكل يوم يظهر لها وجه جديد هو أسوأ من الوجه الأول، فها نحن في عام 2010م، وقد أحاط الأثر بدول كالليونان التي تترجح تحت وطأة المديونيات التي تقدر بـ(400) مليار دولار، وتشكل نسبة (12%) من الناتج القومي اليوناني، وتذكر بعض التحليلات أن كل من بريطانيا وأسبانيا والبرتغال مرشحات لأزمة المديونية نفسها حيث تقارب نسبة المديونية فيها (12%)، وإذا انتقلت الأزمة من القطاع الخاص إلى القطاع العام فستكون الكارثة بعينها.

إن توالي الأزمات يشير إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي أصبح أشبه بجزيرة تعيش على سطح بركان حي، يعبر عن نفسه في كل مرة بثورة في بقعة ما من رقعة تلك الجزيرة، لكن هناك بقعا هي الأكثر تعبيرا عن نشاط ذلك البركان هي في عالمنا الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.⁽¹⁾

بين هذا المبحث أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وأهم الأسباب التي جعلت تآثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الحالية طفيفاً، ويبين المبحث التالي أنشطة المصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها.

(1) فرحان، حسن ثابت، مرجع سابق، ص (12 - 27).

المبحث الثالث: أنشطة المصارف الإسلامية وخدماتها.

مقدمة:

تقدم المصارف الإسلامية العديد من الأنشطة والخدمات, يتفق بعضها مع الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية, بينما تمتع عن تقديم بعضها الآخر لعدم حلية التعامل بها, وتنفرد بخدمات وأنشطة خاصة بها.

وسنستعرض في هذا المبحث:

أولاً- الخدمات المصرفية.

ثانياً- الخدمات الائتمانية.

ثالثاً- الخدمات الاستثمارية.

رابعاً- نشاط توظيف الأموال.

خامساً- أوجه النشاط الثانوي للمصارف الإسلامية.

سادساً- هيكل التوظيف من منظور مجال الاستثمار.

سابعاً- هيكل التوظيف من منظور الصيغ المستخدمة.

أولاً - الخدمات المصرفية:

وهي الأعمال المباشرة التي تتعلق بالنقود, يقدمها المصرف للعميل مقابل رسم, حيث لا يتم دراسة العميل ائتمانياً لتقديم هذه الخدمة له, ومنها:

1- الحسابات الجارية:⁽¹⁾

وهي مبالغ تودع لدى المصرف, ولا تستحق أي عائد, وتكون تحت طلب العميل في أي وقت. ويتمثل التكليف الشرعي لها بأنها قروض, يكون المقرض هو المودع صاحب الحساب والمقترض هو المصرف وعليه فإن:

1- يد المصرف على الأموال يد ضمان.

2- لا يجوز للمصرف إعطاء فوائد لأصحاب الحسابات, لأن ذلك يدخل ضمن ربا القروض.

3- لا يجوز إعطاء أصحاب هذه الحسابات هدايا خاصة تتناسب مع حجم الرصيد, لأنها من باب قرض جر منفعة.

2- الودائع الادخارية:⁽²⁾

وهي مبالغ تودع لدى المصرف مقابل الحصول على إيراد بسيط. والتكليف الشرعي لها بأنها عقد مضاربة, فالمصرف لا يضمن المال إلا في حالات التعدي والتقصير, فهو يستثمر المال وعند تحقيق الربح يعطى صاحب المال نسبة مئوية من الربح محددة مسبقاً, وفي حال الخسارة يتحملها صاحب المال.

3- الودائع لأجل:⁽³⁾

وهي ودائع يشترط بها الأجل من أجل اشتراكها في عمليات الاستثمار وفقاً لشروط معينة, ويحدد العائد تبعاً لحجم الوديعة ومدة الأجل. والتكليف الشرعي لها بأنها عقد مضاربة, فالمصرف لا يضمن المال إلا في حالات التعدي والتقصير, فهو يستثمر المال وعند تحقيق الربح يعطى صاحب المال نسبة مئوية من الربح محددة مسبقاً, وفي حال الخسارة يتحملها صاحب المال.

(1) (2) (3) الشيبلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج3 ص (3-9).

4- الحوالات المصرفية: وهي نوعان: (1)

أ- الحوالات المبرقة, السويقت:

يقوم العميل بتوكيل المصرف بتحويل مبلغ من المال إلى حساب آخر في مصرف آخر, في نفس الدولة أو دولة أخرى, ليستوفيه بنفسه أو يستوفيه شخص آخر. والتكليف الشرعي لها بأنها وكالة, ويصح أخذ أجر محدد مقابل هذه الوكالة, فالعميل وكل المصرف بنقل أمواله.

ب - الشيكات المصرفية:

وهي أوامر بالدفع صادرة من المصرف المحيل إلى المصرف المحال عليه بناءً على طلب العميل, بحيث يتسلم العميل الشيك ويستطيع أن يصرفه بنفسه أو يصرفه المستفيد بنفسه من المصرف المحال عليه.

والتكليف الشرعي لها بأنها عملية صرف, مبادلة نقد بنقد, ويشترط فيها شرطان: (2)

1-التقابض في الحال في المكان نفسه والزمان نفسه.

2-التساوي, التماثل (العميل دفع ألف ليرة سورية يحصل على شيك بقيمة ألف ليرة سورية).

والأجور التي يأخذها المصرف مشروعة بشرطين:

أ- أن تكون مبلغاً مقطوعاً ثابتاً لا يزيد بزيادة مبلغ الشيك.

ب- أن تكون الأجور بقدر التكلفة الفعلية حيث لا يجوز تحقيق ربح.

5- تحصيل الشيكات: (3)

يقوم العميل بتوكيل المصرف باستيفاء الأوراق التجارية المستحقة له. والتكليف الشرعي لها بأنها عقد وكالة مقابل أجر.

6- صرف العملات: (4)

وهي مبادلة نقد بنقد, ولها شروط تتمثل بـ:

- التقابض في الحال والتساوي (نفس العملة).

- التقابض في الحال فقط (العملات المختلفة).

(1) (2) (3) الشبيلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج3, ص (12-20).

(4) الشبيلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج3, ص 22.

ثانياً - الخدمات الائتمانية:

يعرف الائتمان مصرفياً بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، وهي عملية قائمة على الثقة. فالمصرف يثق بعميله فيعطيه مالاً على أن يسدد العميل ذلك المال بعد فترة، ومن المهم هنا قيام المصرف بدراسة العميل ائتمانياً.

من الخدمات الائتمانية التي تقدمها المصارف الإسلامية نذكر:

1- البيع بالتقسيط: (1)

هو عقد على مبيع حال بثمن مؤجل، يسدد مفرقاً على أجزاء معلومة بأوقات معلومة، ويصح أن يكون الثمن المؤجل أعلى من الثمن الحال. والتكليف الشرعي له بأنه من البيوع المشروعة.

وتتمثل شروط بيع التقسيط بما يلي:

1- أن يكون البائع مالكا للسلعة قال الرسول عليه الصلاة والسلام في حديث حكيم (لا تبع ما ليس عندك).

2- أن يكون المشتري قابضاً للسلعة وذلك يحقق هدفين:

- ينتقل الضمان من البائع للمشتري.
 - يجوز للمشتري أن يتصرف بالمبيع، فلا يحق للبائع الإبطال لتحقيق صفقة أفضل.
- 3- أن لا يزيد الدين بعد ثبوته في ذمة المشتري.

2- التورق، ويتم التمييز بين:

أ- تورق بسيط: (2)

وهو عقد يشتري به العميل سلعة من المصرف بالتقسيط، ويبيعها بنفسه لطرف ثالث بسعر حال بقصد الحصول على نقد، ويكون في السلع المحلية. والتكليف الشرعي إذا تم البيع للمصرف فهو بيع العينة المحرم شرعاً. والتورق البسيط عموماً فيه قولان:

- القول الأول: المنع (ابن تيمية- ابن القيم - وقول في مذهب الإمام أحمد).
- القول الثاني: الجواز (عبد العزيز بن الباز - عبد الرحمن السعدي - محمد العثيمين).

(1) الشيبلي، يوسف بن عبد الله، مرجع سابق، ج4 ص (2-17).

(2) الشيبلي، يوسف بن عبد الله، مرجع سابق، ج5 ص (2-4).

ب - التورق المنظم: (1)

وهو عقد يشتري به العميل السلعة من المصرف, ويوكل المصرف بإعادة بيعها, ومعظمها يجري في الأسواق الدولية وأسواق المعادن الدولية. والتكليف الشرعي هو التحريم حسب ما ذهب إليه: عدد من الهيئات الشرعية ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. وتتمثل محاذير العقد بما يلي:

- 1- العقد صوري, فهو يشتري سلعة موصوفة غير معينة مثل شراء مئة كيلو حديد.
- 2- هذا التورق يؤول للعينة, فالسمسار يبيع السلعة للمصرف الذي يبيعها للعميل الذي يوكل المصرف لبيعها فيبيعها للمصرف للسمسار.
- 3- العميل يوكل المصرف ببيع السلعة في نفس عقد الشراء, فهو يبيع قبل التملك.
- 4- العميل لم يتحمل مخاطرة السلعة أو ضمانها.
- 5- العميل لم يقبض السلعة فهو باعها قبل أن يقبضها.

3- الإجارة التشغيلية:

يقوم المصرف الإسلامي باقتناء وحيازة الموجودات والممتلكات المختلفة, التي تلبى حاجات جمهور الزبائن والعملاء, ويعمد المصرف إلى تأجيرها إلى من يرغب بالانتفاع منها تشغيلياً, واستيفاء هذه المنافع خلال مدة معينة يتفق عليها, وفي نهاية هذه المدة يسترد المصرف حيازة تلك الموجودات, ويمكن أن يعيد تأجيرها ثانية لمستخدم جديد. (2) ويشترط لصحة هذا العقد: (3)

- 1- أن يتم استخدام العين المؤجرة بعيداً عن المحظورات الشرعية, ويتم النص على ذلك في العقد.
- 2- أن يوضع في العقد توصيفاً لمفهوم التعدي والتقصير الذي يعتمد أساساً لتضمين المستأجر.

(1) الشنبلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج5 ص (4-8).

(2) الشعار, محمد نضال, أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي, (1426-2005), ص55.

(3) ناصر, الغريب, أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها, 2006 ص (154-155).

4- الإجارة المنتهية بالتملك:⁽¹⁾

هو عقد إجارة, يقوم بموجبه المصرف بشراء الممتلكات والأصول بناءً على طلب أحد العملاء, ويحدد قسط الإجارة بالاستناد إلى التكلفة مضافاً إليها الربح, ويكون للمستأجر عند انقضاء مدة الإجارة الخيارات الآتية:

- شراء الأصل المؤجر.
- تجديد عقد الإيجار.
- إعادة الأصل للمؤجر.

والتكليف الشرعي لها بأنها من عقود الإجارة مع وعد بالهبة أو البيع⁽²⁾, فالتمليك اللاحق يجب أن يكون بوعد لا بشرط ولا باتفاق.

وللإجارة المنتهية بالتملك شروط منها:⁽³⁾

1- تطبق أحكام الإجارة بفترة الإجارة, وأحكام التملك بفترة التملك.

2- أن يكون الوعد غير ملزم.

3- نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر.

4- في حال اشتراط التأمين فيجب أن يكون:

- تأمين تعاوني لا تجاري.
- التأمين على المؤجر.

وتعد صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتمليك من الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المنشآت الصغيرة للعديد من الأسباب, من أهمها:⁽⁴⁾

1- أن المصرف يستطيع توفير وشراء أي وحدة إنتاجية لأي من المنشآت وتملكها, ثم يعيد تأجيرها إلى تلك المنشآت, مع احتفاظه بملكيتها, وفي حالة تأخر تلك الوحدات عن السداد يمكن له أن يسترد الوحدة الإنتاجية, ويعد تملك المصرف للوحدة الإنتاجية أحد أشكال الضمانات الهامة للمصرف, وهو ما يعد تغلباً على أحد أهم معوقات تمويل المنشآت الصغيرة التي لا يتوافر لديها ضمانات.

(1) الشعار, محمد نضال, مرجع سابق, 2005م, ص 60.

(2) (3) الشبيلي, يوسف بن عبد الله, مرجع سابق, ج5 ص (10 - 16).

(4) البلتاجي, محمد, مرجع سابق, (2005-أ), ص (22-23).

2- يمكن للمصرف أن يقوم بالتأمين التعاوني على تلك الوحدات الإنتاجية ضد المخاطر الجسيمة.

3- يمثل القسط الإيجاري لتلك الوحدات الإنتاجية بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة مصروفاً دورياً يمكن للوحدة تحمله شهرياً.

4- يمكن للمصرف أن يستأجر تلك المعدات ثم يعيد تأجيرها للمنشآت الصغيرة.

وتناسب هذه الصيغة المنشآت الإنتاجية الصغيرة، والتي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، أو التي تحتاج إلى الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية.

وتستفيد قطاعات عديدة من صيغة التأجير، ومنها: (1)

- قطاع الأفراد عن طريق تأجير الفيلات والشقق ثم تملكها بعد ذلك.
- القطاع الحرفي عن طريق تأجير الآلات والمعدات ثم تملكها بعد ذلك.
- القطاع الصناعي عن طريق تصنيع ثم تأجير الآلات والمعدات ثم تملكها بعد ذلك.
- قطاع الخدمات العقارية عن طريق تأجير الفنادق والأسواق ثم تملكها بعد ذلك.

5- بطاقات الائتمان: (2)

ويتم التمييز بين:

1- بطاقات الخصم الفوري:

هي بطاقات يتم الخصم فيها من رصيد العميل فوراً بمجرد استخدامه للبطاقة. ويتمثل التكليف الشرعي لها بجواز التعامل بها.

2- البطاقات الائتمانية:

هي بطاقات لا يلزم أن يكون للعميل رصيد لدى المصرف المصدر للبطاقة، ولا يجري الخصم فوراً من رصيد العميل إنما يعطى فترة سماح للتسديد. ولها نوعان:

(1) أحمد، عماد الدين أحمد السندي، أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصارف السودانية خلال الفترة من 2000 م- 2005 م، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل (1428 هـ - 2007 م)، ص 70.

(2) الشبيلي، يوسف بن عبد الله، مرجع سابق، ج5، ص (19-24).

أ- بطاقات الخصم الشهري: يتم التسديد فيها دفعة واحدة بعد انتهاء مدة السماح، وهي عادة ستين يوماً دون زيادة على المبالغ المسحوبة.

ويشترط لصحة التعامل بها: (1)

1- أن لا يشترط غرامات تأخير.

2- أن لا تستخدم في السحب النقدي إذا كان المصرف المصدر يستوفي نسبة من المبلغ المسحوب، أما إذا كانت الرسوم بشكل مبلغ مقطوع لا يزيد عن تكلفة الرسوم فيجوز.

ب- بطاقات الدين المتجدد: يتم تقسيط الدين المستحق على العميل على فترات مع زيادة مبلغ الدين بزيادة فترة التسديد.

والتكليف الشرعي لها بأنها محرمة شرعاً، ربا ديون. (2)

ثالثاً- الخدمات الاستثمارية:

تقدم المصارف الإسلامية الخدمات الاستثمارية الآتية:

1- الصناديق الاستثمارية:

هي أوعية ادخارية يقوم المصرف بإدارتها واستثمارها بصفته مضارب، وغالباً ما تكون مرتبطة باستثمارات معينة.

2- الصكوك الاستثمارية:

حيث يعرف التسديد، أو التصكيك المقبول شرعاً بأنه تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول. (3)

ومن أنواعها: (4)

1- صكوك (سندات) التأجير الإسلامية:

وهي أداة مالية تمثل أصولاً، يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ثم يقوم المصرف بشراء أصول بها، وتأجيرها بموجب عقود إجارة منتهية بالتملك، ويتم تقاسم الأرباح المتحققة حسب الاتفاق.

(1) (2) الشبيلي، يوسف بن عبد الله، مرجع سابق، ج6 ص (12-13).

(3) أبوغدة، عبد الستار، مرجع سابق، 2006م، ص13.

(4) سفر، أحمد، 2005. مرجع سابق، ص (144-145).

2- صكوك (سندات) السلم الإسلامية:

وهي أداة مالية تمثل أصولاً، يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ثم يقوم المصرف بشراء سلع يتم استلامها في المستقبل ومن ثم بيعها، ويتم تقاسم الأرباح المتحققة حسب الاتفاق.

3- حسابات الاستثمار المخصص (المقيدة):⁽¹⁾

هي حسابات للراغبين باستثمار أموالهم في مشروع معين، حيث يتولى المصرف إدارة الاستثمار بصفته مضارباً، ويحصل بالمقابل على نسبة من الأرباح يتفق عليها في حال تحققها، وفي حال الخسارة يتحملها صاحب المال.

4- إدارة الودائع بالوكالة:⁽²⁾

وهي عبارة عن تعاقد المصرف مع العميل، على أساس أن يحصل المصرف على أجر كنسبة معلومة من المال المستثمر بغض النظر عن نتائج الاستثمار.

رابعاً - نشاط توظيف الأموال:⁽³⁾

تسعى المصارف الإسلامية من أجل المحافظة على سلامة الوضع المالي واستقرار مسيرتها إلى تحقيق التوازن الدقيق بين ثلاثة أهداف متعارضة:

- تعظيم العوائد المالية لأصحاب العلاقة معها من مساهمين ومدخرين.
- المحافظة على مستوى سيولة نقدية كافٍ لمواجهة طلبات الانسحاب الكلي أو الجزئي من الأوعية الادخارية المختلفة.
- التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها العمليات التي تقوم بها المصارف، إلى الحدود الدنيا قدر الامكان، وبالتالي توفير درجة عالية من الأمان للموارد المالية الواقعة تحت تصرفها.

(1) (2) (3) سفر، أحمد، 2005. مرجع سابق، ص (144-145).

وتقوم المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال من خلال الصيغ المصرفية الإسلامية:

- عقد المشاركة.
- عقد المضاربة.
- بيع السلم.
- المتاجرة.
- عقد الاستصناع.
- بيع المرابحة.
- بيع بالعمولة.
- المزارعة.
- المساقاة.

1 - المشاركة:⁽¹⁾

عقد بين طرفين أو أكثر للتجار بمال مشترك، وتقسيم الربح والخسارة حسب نسب متفق عليها. تستخدم صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية من خلال قيام المصرف بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج). فيعتبر المصرف شريكاً له حصة محددة من الأرباح، وفي حال الخسارة يتحمل كل شريك نصيبه من الخسارة بمقدار حصته من التمويل، إلا إذا كانت الخسارة ناتجة عن إهمال أو تقصير أحد الشركاء أو مخالفته لشروط العقد فيتحمل المخالف الضرر الواقع على شريكه.

والتكليف الشرعي للتمويل بالمشاركة بأنه شركة عنان، وهي:

اشترك اثنين أو أكثر بمالهما على أن يتجرا فيه والربح بينهما على ما يتفقا، ولا يتصرف أحدهما بدون إذن صاحبه.

ولرأس المال شروط منها:

1- أن يكون معلوماً علماً ينتفي معه الجهالة.

2- أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة الشركاء.

وتتمثل فوائدها بأنها تناسب المشروعات التي يراد لها أن تقام وتستمر لفترات طويلة.

(1) ناصر، الغريب، مرجع سابق، 2006م، ص (106-110).

وعند استخدام هذه الصيغة يجب مراعاة ما يأتي:⁽¹⁾

- 1- لا ضرر ولا ضرار في المشاركة (الموازنة بين مصلحة المصرف ومصلحة المجتمع).
- 2- اختيار أرشد السبل لتشغيل وإدارة المال.
- 3- الابتعاد عن أي نشاط أو تداول سلعة محرمة شرعاً.
- 4- الترشيد للإنفاق الجاري والاستثماري فلا إسراف ولا تقتير.
- 5- ترتيب أولويات المشاركة بما يتلاءم والضروريات.

وبينت معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية أن المشاركة تقسم إلى ما يأتي:⁽²⁾

- 1- **مشاركة ثابتة:** وهي المشاركة التي تنتهي بانتهاء مدتها، ومن ثم يتم تقسيم الأرباح والخسائر حسبما اتفق عليه، أو يتم الاستمرار بالعمل دون التصفية وحينئذ تقسم الأرباح حسب تحققها لكل فترة مالية مع بقاء رأس المال ثابتاً طول المدة.
- 2- **مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك:** وهي المشاركة التي يكون فيها للشريك الحق في شراء حصة المصرف، بحيث تتناقص هذه الحصة وتزيد حصة الشريك إلى أن ينفرد بملكية رأس المال.

وتلائم صيغة التمويل بالمشاركة المنشآت الصغيرة للمبررات الآتية:⁽³⁾

- 1- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيراً أو متوسطاً، ولاسيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث يتمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخارج المصرف الإسلامي.
- 2- إمكانية استفادة تلك المنشآت وخاصة الإنتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها.
- 3- مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل يجعله حريصاً على نجاح المنشأة.
- 4- زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المنشأة.

(1) (2) الشرع، مجيد، النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة تطبيقية، بحث مقدم إلى : المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة العلوم التطبيقية 12-14 / 5 / 2003 م، ص 9.

(3) البلتاجي، محمد، (2005 - أ)، مرجع سابق، ص (26-27).

5- مساهمة المشاركة بطريق مباشر في التنمية الاقتصادية, وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي.

ويمكن استخدام صيغة المشاركة في تمويل صادرات المنشآت الصغيرة, عن طريق فتح اعتماد مستندي, لتوريد منتجات العميل التي تحتاج إلى تمويل نقدي لإنتاجها ثم تصديرها.

2- المضاربة:

تعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي وأقدمها, وهي نوع من المشاركة بين رأس المال من جانب والعمل من جانب آخر.⁽¹⁾

وقد عرفتها هيئة المحاسبة المالية والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: بأنها شركة في الربح بين المال والعمل, وتتعدد بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والمصرف (المضارب), الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها واقتسام الربح حسب الاتفاق, وتحمل الخسارة لرب المال, إلا في حالات تعدي المصرف (المضارب) أو تقصيره أو مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها. وتتعدد أيضاً في حال خلط المصرف أمواله بأموال أصحاب حسابات الاستثمار, بين المصرف بصفته صاحب رأس المال, بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار بصفتهم أرباب المال, وبين الحرفيين وغيرهم من أصحاب الأعمال من زراعيين وتجار وصناعيين بصفتهم مضاربين.⁽²⁾

وللمضاربة أنواع منها :

المضاربة المطلقة: وهي التي تنفذ بدون أي قيد (زمان - مكان - عمل).

المضاربة المقيدة: وهي التي تحتوي على شرط وإذا خالفه أصبح ضامناً.

(1) الشعار, محمد نضال, مرجع سابق, 2005م, ص 75.

(2) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (1425هـ - 2004م), منشورات هيئة

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة, البحرين, ص 183.

وللمضاربة شروط أهمها: (1)

- 1- رأس المال معلوم ومحدد ونقدي.
- 2- أن لا يكون ديناً في ذمة المضارب لأنه سيصبح أمانة لديه.
- 3- أن يتم تسليم المال للمضارب فعلياً.
- 4- لا يجوز لصاحب المال الاشتراط على المضارب أن يعمل معه.
- 5- لا يجوز إعطاء المال إلى مضارب آخر إلا بإذن صاحب المال.
- 6- المال عائد لصاحبه والمضارب أمين عليه.
- 7- تمتع المضارب بالحرية والاستقلال في القيام بالعمل.
- 8- لا يجوز للمضارب أن يقوم بعمل يسبب من خلاله ضرراً بصاحب المال.
- 9- يمكن تحديد زمن للمضاربة.
- 10- يمكن للمضارب أن يحصل على مساعدة بموافقة صاحب المال.
- 11- يجوز للمضارب أن يخلط ماله مع مال المضاربة بموافقة صاحب المال.

وللمضاربة دور اقتصادي واجتماعي يتمثل بـ: (2)

- 1- المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2- توفير فرص الاستخدام والتشغيل لكل من العمل الذي لا تتاح الفرصة لاستخدامه، وكذلك لرأس المال الذي لا يتم استخدامه.
- 3- يمكن أن تساهم في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل، من خلال حصول العمل على حصة من الأرباح.
- 4- تحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد.
- 5- تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد.

وللمضاربة ضوابط ومعايير أهمها: (3)

- 1- عدم استخدام مال حرام أو الاشتراك بمجال عمل غير شرعي.
- 2- على المصرف القيام بدراسة جدوى.
- 3- الأخذ بالبعد الاقتصادي والاجتماعي لعملية المضاربة.
- 4- دراسة أخلاق المضارب واستقامته وتحليل وضعه المالي.

(1) (2) (3) خلف، فليح حسن، مرجع سابق، 2006م، ص (225-252).

وتتمثل صعوبات التطبيق بـ: (1)

- 1- ارتفاع مخاطر الصيغة، حيث يتم دفع كامل رأس المال من قبل المصرف ويقدم العميل الجهد فقط.
- 2- أن المصرف يتحمل كافة الخسائر في حالة عدم تقصير العميل.
- 3- صعوبة تطبيق صيغة المضاربة في الواقع العملي لعدم استيعابها من قبل العاملين والمتعاملين في المصارف الإسلامية.

3- بيع السلم:

وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل. (2)

وتعد صيغة بيع السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة، من خلال نظام الجاري المدين بفائدة، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء، مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالاً، ويكون الاستلام مؤجلاً لأجل معلوم. وتلائم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين، حيث تقوم بشراء المحصول مقدماً. (3)

ويمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم بتمويل تلك المنشآت الصغيرة بصيغة السلم كما يأتي: (4)

- 1- يقوم المصرف الإسلامي بشراء إنتاج المنشآت الصغيرة بعقد السلم الأصلي (دفع نقدي واستلام مؤجل)، مما يوفر سيولة نقدية لتلك المنشآت لتمويل رأس المال العامل (مواد خام، رواتب، مصروفات تشغيلية).
- 2- عقد اتفاقيات مع الشركات الكبيرة التي تستخدم إنتاج المنشآت الصغيرة، كمكونات لمنتجها النهائي على بيعها لهم عن طريق عقد (السلم الموازي).
- 3- في حالة قيام المنشآت الصغيرة بإنتاج منتج نهائي، تقوم المصارف الإسلامية بالاتفاق مع بعض عملائها (الموزعين) على بيع تلك المنتجات لهم إما بصيغة سلم موازٍ أو مرابحة.

(1) البلتاجي، محمد، (2005-ب)، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية

(المرابحة، المضاربة، المشاركة) بحث قدم في الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية) خلال الفترة

(3-5 سبتمبر)، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص 2.

(2) ناصر، الغريب، مرجع سابق، 2006م، ص 131.

(3) (4) البلتاجي، محمد، (2005-أ)، مرجع سابق، ص 23.

ولبيع السلم شروط منها:⁽¹⁾

- 1- أن لا يكون المال المسلم من الأصناف الربوية كمبادلة الذهب بالذهب وما إلى ذلك.
- 2- أن يكون البديلين من الأموال الحلال ومصدرهما حلال.
- 3- تسليم الثمن عند إتمام العقد.
- 4- شرط تأجيل تسليم البضاعة لمدة معينة في العقد.
- 5- المسلم فيه دين في ذمة البائع فلا يجوز التصرف فيه.
- 6- معرفة مواصفات السلعة.
- 7- أن يكون المسلم فيه قابل للقياس الكمي وزناً أو عدداً.
- 8- القدرة على تسليم المسلم فيه وقت الأجل المحدد.
- 9- أن لا يكون عقد بيع السلم معلقاً بشرط معين.

ولبيع السلم أنواع هي:⁽²⁾

- 1- **بيع سلم بسيط.**
- 2- **بيع سلم مواز:** حيث يقوم المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على شرائها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث، وبصيغة بيع السلم.
- 3- **بيع سلم بالتقسيط:** يتم الاتفاق على تسليم الثمن دفعات، يقابله تسليم البضاعة دفعات مقابل كل دفعة نقود ما يقابلها بضاعة.
- 4- **سندات السلم:** قيام المصرف بطرح سندات سلم، وعن طريق شركات تابعة له ويتم على أساسها الشراء بالجملة، ثم البيع بطريقة السلم الموازي في صفقات مجزأة لاحقة بأسعار ترتفع تدريجياً مع اقتراب وعد تسليم السلعة محل بيع السلم.

وللعقد محاذيره فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى منع بيع المسلم فيه قبل قبضه، وهذا الحكم عنهم يشمل جميع المنقولات للنهي عن ربح ما لم يضمن.

بينما منع بعض الفقهاء المعاصرين عقد السلم الموازي، وخاصة إذا تم بقصد التجارة وصارت المعاملة مكررة، لما فيه من شبهة الربا.⁽³⁾

(1) (2) خلف، فليح حسن، مرجع سابق، 2006م، ص (331-359).

(3) الشرع، مجيد، مرجع سابق، 2003م، ص 10.

4- صيغ المتاجرات:

حيث يدخل المصرف بنفسه إلى السوق مشترياً للسلع وبيئاً لها.
ومتاجرة المصرف لها نوعان: (1)

- مباشرة: تتم باسم المصرف.
- غير مباشرة: من خلال إنشاء شركة تجارية مستقلة أو إدارة تجارية مستقلة.

5- الاستصناع: (2)

وهو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل.
ويستخدم المصرف هذه الصيغة من خلال قيامه بتصنيع ما يرغبه العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية (عن طريق المصنعين)، ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربح.
وتعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية، حيث تسهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة، مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة، أو إنشاء مبانٍ سكنية إلى غير ذلك، وتناسب هذه الصيغة المنشآت الصغيرة القائمة، والتي تريد التوسع في حجم أعمالها، عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية، أو إنشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع، إلى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت الصغيرة.

وتمكن هذه الصيغة المصرف من الحصول على قدر كبير من قيمة التمويل خلال مرحلة الإنشاء، عن طريق الدفعات المقدمة، أو الأقساط الدورية خلال مرحلة التنفيذ، ولا تختلف مخاطر صيغة الاستصناع عن صيغة بيع السلم السابق بيانها والتي يمكن التأمين ضدها. (3)
وللإستصناع شروط منها:

- 1- بيان جنس المصنوع ونوعه وصفته، منعاً للجهالة المفضية للنزاع.
- 2- أن تكون المواد اللازمة للتصنيع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع أصبح العقد عقد إجارة وليس استصناع.
- 3- أن يكون الأجل محددًا.
- 4- يجوز تعجيل رأس المال أو تأجيله أو تقسيطه.
- 5- أن تكون السلعة مما يتم التعامل به بالأسواق، وبالتالي يخضع للقياس.
- 6- الاستصناع عقد وليس وعد، وبالتالي فهو ملزم للأطراف.

(1) (2) ناصر، الغريب، مرجع سابق، 2006م، ص (133-146).

(3) البلتاجي، محمد، (2005-أ)، مرجع سابق، ص 25.

7- أن يكون محل الاستصناع حلال.

8- أن لا يتم التعامل بالأصناف الربوية.

9- تحديد مكان التسليم.

والمصرف الإسلامي يمكن أن يكون صانعاً أو أن يكون مستصنعاً.

ويتيح الاستصناع للمصارف الإسلامية تمويل نشاط المقاولات والإنشاءات، ويتميز بمخاطرة أقل من المرابحة.

6- بيع المرابحة: (1)

هو أن يبيع الشخص ما ملكه، بالثمن الذي اشترى به مع ربح زائد عليه معلوم يذكره للمشتري ويعرفه بالقدر، أو بالنسبة إلى الثمن السابق كعُشره أو خمسه أو نحو ذلك. ومن شروطه:

1- أن يكون الثمن الأول معلوماً.

2- أن تكون المماثلة كاملة بين الثمن الأول والثاني مع الزيادة (نقود، نقود).

3- الزيادة في الثمن قطعية لا حدس فيها ولا ظن.

4- كل ما أنفقه البائع على المبيع في سبيل نمائه أو الوصول إليه يضاف إلى الثمن ويعتبر منه.

5- تحديد مواصفات السلعة تحديداً نافياً للجهالة.

6- أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من الثمن، سواء أكان مبلغاً محددًا أم نسبة من الثمن المعلوم.

7- تحديد شروط التسليم من حيث الزمان والمكان.

وتعرف صيغة المرابحة لأجل للأمر بالشراء: بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء ما يحتاجه العملاء وتملكه ثم يبيعه لهم مرابحة، وحتى تحقق المرابحة هدف المساهمة في تنمية المنشآت الصغيرة يجب أن تهتم بتمويل شراء الوحدات الإنتاجية (خطوط الإنتاج)، أو شراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية.

(1) الإمام أبو زهرة، محمد، أبو حنيفة حياته وعصره - آراؤه وفقهه، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، (شعبان 1369 هـ، يولييه 1947م)، ص388.

وتتمثل مخاطر تلك الصيغة في تملك المنشأة الصغيرة للوحدة الإنتاجية أو استخدامها النهائي للمواد الخام، ثم تعثر سداد الأقساط في آجالها.⁽¹⁾ وسيتم التحدث بتفصيل أكثر في فصل لاحق.

7- صيغة التمويل عن طريق البيع بالعمولة:⁽²⁾

يمكن للمصرف استخدام هذه الصيغة لتمويل العملاء الذين لديهم القدرة على تسويق المنتجات، والمعرفة بسوق المنتجات، ويمتلكون منافذ للتوزيع، ولكن ليس لديهم إمكانيات لشراء بضائع لتصريفها. ويقوم المصرف بشراء تلك البضائع وإعطائها للعملاء على سبيل الأمانة، لبيعها مقابل نسبة من الأرباح المحققة، وتناسب هذه الصيغة المنشآت الصغيرة، ولاسيما فئة الشباب حيث تقدم السلع لهم لبيعها وتوريد ثمنها بعد البيع.

8- المزارعة:⁽³⁾

تعرف صيغة التمويل عن طريق المزارعة بأنها عبارة عن مشاركة بين طرفين، يقوم أحدهما بتوفير الأرض والآخر يزرعها، ويوزع الناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها. وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي، خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد نسبة 75% من احتياجاته الغذائية من الخارج، رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة. وللمزارعة شروط منها:⁽⁴⁾

- 1- أن تكون الأرض قابلة للزراعة ومحددة بشكل واضح.
- 2- تحديد ما يجب أن يقدمه كل طرف.
- 3- تحديد حصة كل طرف من الناتج.
- 4- تحديد مدة المشاركة في عملية المزارعة.
- 5- لا يجوز الاشتراط بحصول أحد الأطراف على مقدار محدد من الإنتاج مسبقاً.

(1) (2) البلتاجي، محمد، (2005-أ)، مرجع سابق، ص (24-25).

(3) البلتاجي، محمد، (2005-أ)، مرجع سابق، ص 27.

(4) خلف، فليح حسن، مرجع سابق، 2006م، ص (363-370).

ويمكن للمصرف أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو الآتي:⁽¹⁾

- 1- أن يقوم بشراء أراضٍ زراعيةٍ ثم يدفعها للمزارعين لزراعتها, مقابل حصة من المحصول.
- 2- أن يقوم المصرف بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول, أو سداد ثمنها نقدا عند جني المحصول.
- 3- شراء المصرف للمحصول عن طريق بيع السلم.
- 4- توفير آلات زراعية (محاريث) للمزارعين وتقديمها لهم, إما عن طريق التأجير أو المشاركة.

9- المساقاة:

هي اتفاق بين الطرفين, يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر, وبالذات الأشجار في البساتين, وقسمة الحاصل بينهما حسب الاتفاق.⁽²⁾

خامساً- أوجه النشاط الثانوي للمصارف الإسلامية:⁽³⁾

لا تختلف أوجه النشاط الثانوي للمصارف الإسلامية عن أوجه النشاط الثانوي للمصارف التجارية, من حفظ الأمانات, وشراء أوراق مالية وبيعها لحساب الغير, بشرط أن تكون تلك الشركات تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وكذلك تحصيل الأموال نيابة عن العملاء- ما عدا خصم الكمبيالات الذي لا تجيزه الشريعة الإسلامية - وإدارة ممتلكات العملاء نيابة عنهم, وكذلك النصح والإرشاد في المسائل المالية, وتقديم خطابات الضمان, وفتح الاعتمادات المستندية, وقبول التأمينات وإصدار الشيكات, وكذلك إعطاء شهادات وكشوف للعملاء, والقيام بأبحاث اقتصادية ونشرها.

(1) البلتاجي, محمد, (2005-أ), مرجع سابق, ص 27.

(2) خلف, فليح حسن, مرجع سابق, 2006م, ص 370.

(3) الأمين, فكري كباشي, مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق, 2006م, مقال منشور على موقع

المشكاة الإسلامية www.almeshkat.net ص7.

سادساً - هيكل التوظيف من منظور مجال الاستثمار:⁽¹⁾

لدى أخذ عينة تمثل تسعة مصارف إسلامية خلال فترة تتراوح بين (3-5) سنوات وجد ما يأتي:

الأنشطة التجارية	57.1 %
الاستثمار العقاري والإسكان	14.4 %
الاستثمار الصناعي	6.2 %
المال والبنوك والتأمين	6 %
التخزين والنقل	3.9 %
الزراعة والأمن الغذائي	1.3 %

سابعاً - هيكل التوظيف من منظور الصيغ المستخدمة:⁽²⁾

ترتيب الصيغ حسب درجة الاستخدام:

المربحات	72.2 %
المشاركات	10.8 %
الاستثمارات المباشرة	5.6 %
المضاربات	4.6 %
صيغ أخرى متعددة	3.1 %
المتاجرات	2 %
المساهمات الدائمة	1.7 %

ومن خلال إلقاء نظرة على نسب هيكل التوظيف من منظور مجال الاستثمار، نجد أن القطاع التجاري يحتل نسبة عالية من التمويل الإسلامي، وبالنظر إلى نسب هيكل التوظيف من منظور الصيغ، نلاحظ أن صيغة المربحة تحتل الصدارة ضمن صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في المصارف الإسلامية، وهي الصيغة التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة.

بين هذا المبحث أنشطة المصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها، ويركز المبحث التالي على بيان نشاط المربحة والفرق بين المربحة والقرض الربوي.

(1) (2) ناصر، الغريب، مرجع سابق، 2006م، ص (59 - 61).

المبحث الرابع: نشاط المراجعة.

المقدمة:

وردت عدة تعاريف مختلفة للمراجعة نذكر منها:⁽¹⁾

- عند الحنفية: عرف الكاساني بيع المراجعة بأنه "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح".
- عند المالكية: بيع السلعة بالثمن الذي اشترها به وزيادة ربح معلوم لهما.
- عند الشافعية: عقد بني الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة.
- عند الحنابلة: المراجعة أن يبيعه بربح فيقول رأس مالي فيه مائة بعنكها بها وربح عشرة.

وللتعرف بشكل أفضل على المراجعة سيتضمن هذا المبحث ما يأتي:

أولاً - المراجعة التقليدية.

ثانياً - المراجعة للأمر بالشراء.

ثالثاً - مقارنة بين المراجعة والقرض الربوي.

(1) حسن, محمود محمد, العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية " المراجعة, المضاربة " دراسة مقارنة, جامعة الكويت, 1997 م, ص 8.

أولاً- المربحة التقليدية: (1)

أطراف التعامل: هما المشتري والبائع.

سعر البيع يساوي ثمن الشراء مضافاً إليه كافة النفقات والتكاليف التي جرت عادة التجار أن يضيفوها إليه, مع إضافة ربح معلوم, ويعد بيع المربحة من بيوع الأمانة مما أوجب على البائع بيان ما يأتي للحماية من الخيانة:

- 1- بيان وجود عيب في السلعة, سواء أكان بسبب آفة سماوية أم بفعل بشر.
- 2- بيان ما إذا كان البائع قد اشترى السلعة نسيئة (أي بالأجل), لأن الأجل يشكل قسطاً من الثمن.
- 3- بيان المدة الزمنية التي بقيت خلالها السلعة عند البائع إذا كانت طويلة.

ثانياً- المربحة للأمر بالشراء:

هي صيغة المربحة التي تعتمدها المصارف الإسلامية, وأول من استعمل هذا الاصطلاح هو الدكتور سامي حمود في رسالته للدكتوراه بعنوان (تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية) المقدمة إلى جامعة القاهرة - كلية الحقوق, وقد نوقشت رسالته في 1976/6/30. (2)

أطراف التعامل, وهم:

- الأمر بالشراء: وهو الراغب في شراء السلعة.
- المصرف: وهو الجهة المستعدة لتلقي الطلب.
- البائع: وهو مالك السلعة.

سعر البيع = تكلفة الشراء + الربح.

تكلفة الشراء = ثمن الشراء الأساسي + مصاريف الشحن + التأمين + الرسوم الجمركية + مصاريف النقل.

(1) حسن, محمود محمد, مرجع سابق, 1997م, ص (15-20).

(2) عفانة, حسام الدين, بيع المربحة للأمر بالشراء, دراسة معدة من قبل شركة بيت المال الفلسطيني العربي,

1996 م, منشورة على موقع الموسوعة الشاملة www.islamport.com . ص 8.

1- مراحل المراجعة للأمر بالشراء:

وتتضمن المراجعة للأمر بالشراء مرحلتين وهما:

◆ مرحلة الوعد.

◆ مرحلة البيع.

◆ مرحلة الوعد:

أ- يطلب العميل من المصرف شراء سلعة محددة بمواصفات معينة من مصدر محدد، مع بيان السعر التقديري لشرائها استناداً إلى عروض أسعار أو فاتورة مبدئية تكون بإسم المصرف مع بيان طريقة التسديد.⁽¹⁾

ب- يقوم المصرف بدراسة ما يأتي:

- سلامة البيانات المقدمة من قبل العميل.
- التأكد من أن العملية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين السائدة.
- دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتجارية الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على العملية.
- التأكد من أن العملية تتفق والأغراض التي يمولها المصرف الإسلامي.
- دراسة سوق السلعة لمعرفة مدى إمكان تسويقها في حال نكول العميل.
- تحديد التكلفة التقديرية ونسبة الربح المتوقع من العملية.
- إذا كان البيع أجلاً لأبد من القيام بالدراسة الائتمانية التي تتضمن وضع العميل المالي وأهليته للسداد.
- التأكد من أن الطلب يدخل فعلاً ضمن نشاط العميل، لئلا تكون العملية ستاراً للحصول على المال.
- تحديد الضمانات المقترحة لضمان حق المصرف في تحصيل الثمن على أساس حالة العميل وقيمة الصفقة.

ج- إذا وافق المصرف على طلب العميل فإنه يتلقى طلب الأمر بالشراء، ويتفق معه على شروط الدفع، ويبين له الثمن الذي سيبيعه على أساسه وهو المبني على أساس التكلفة.

(1) الشرع، مجيد، مرجع سابق، 2003، ص 6.

◆ مرحلة البيع:

- أ- بعد شراء المصرف للسلعة ودفع المصاريف المتعلقة بها, يقوم بعرضها على العميل, وفي حال موافقة العميل يتم تحرير عقد البيع, ويؤكد على عدم مسؤولية المصرف عن البضاعة بعد استلامها من قبل العميل من حيث سوء التخزين.⁽¹⁾
- ب- يتسلم المشتري البضاعة بعد تحرير كمبيالات موقعة بالأقساط حسب تواريخ التسديد المتفق عليها (إذا كان المبيع مؤجلاً), أو يقدم العميل ضمانات مقبولة للمصرف, فإذا فشل العميل في تسديد أي قسط من الأقساط يحق للمصرف التصرف في تلك الضمانات.
- ج- يؤمن العميل السلعة تأميناً شاملاً لدى شركة تأمين مقبولة للمصرف ولصالحه.

2- ضوابط المراجعة للأمر بالشراء:⁽²⁾

- 1- أن يمتلك المصرف السلعة قبل بيعها للأمر بالشراء.
- 2- أن يتحمل المصرف تبعه الهلاك قبل التسليم, وتبعة الرد بالعيب الخفي بعده.
- 3- أن توصف السلعة للمشتري وصفاً يزول معه الجهالة.
- 4- أن يتطابق الإيجاب والقبول, وأن يتم التطابق في مجلس واحد.
- 5- أن يكون البائع قابضاً للسلعة وذلك بالشكل الآتي:⁽³⁾
 - قبض ما يكال ويوزن: يكون بكيله أو وزنه مع تعيينه.
 - قبض البضائع البحرية: بقبض بوليصة الشحن أو الأوراق الثبوتية لتلك البضائع المشحونة.
 - قبض السيارات: يتم بـ نقلها من مستودعات البائع.
 - أو حيازة البطاقة الجمركية الأصلية.
 - أو تسجيل ورقة رسمية كالاستمارة أو ورقة المبايعه تكون بتملك المصرف للسيارة.
- 6- عدم زيادة الدين بعد ثبوته في ذمة المشتري, ويجوز أن يخصم من الدين مقابل التعجيل بالسداد.

(1) أبو زيد, عبد العظيم, بيع المراجعة للأمر بالشراء, كتاب منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com ص 141.

(2) حسن, محمود محمد, مرجع سابق, 1997م, ص 39.

(3) الشبيلي, يوسف بن عبد الله, فقه المعاملات المصرفية, ج4 ص (16-17).

3- حكمة مشروعية للمرابحة للأمر بالشراء:

- تتمثل الحكمة من مشروعية المrabحة للأمر بالشراء في النقاط الآتية⁽¹⁾:
- انعدام الخبرة في شراء السلعة, فيعهد المشتري بطريق المrabحة إلى من يقوم له بشرائها ثم يبيعها له مرابحة بعد ذلك.
 - انعدام القدرة التنظيمية لإتمام عملية الشراء لدى المشتري مرابحة, فيعهد إلى غيره ليقوم بهذه المهمة.
 - انعدام القدرة على التمويل لدى المشتري, فيعهد إلى غيره ليقوم بهذه المهمة, ثم يبيعه مرابحة بالتقسيط.
 - تقليل المخاطر على المشتري مرابحة خلال فترة الشراء الأولى من المورد وإحضار السلعة.
- فالمصرف في عملية المrabحة لا يقوم بدور تمويلي فقط بل بدور تجاري أيضاً.**

4- الالتزام بالوعد:

- هناك آراء متعددة تتعلق بالالتزام بالوعد وتتمثل هذه الآراء في⁽²⁾:
- الاتجاه الأول:** يقول بعدم إلزامية الوعد (الإمام الشافعي- ابن القيم الجوزي).
- الاتجاه الثاني:** ذهب إلى أن كلاً من وعد المصرف للعميل ووعد العميل للمصرف ملزم (مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي 1399 هـ - 1979 م).
- الاتجاه الثالث:** الإلزام مقبول شرعاً وللمصارف حرية الأخذ بما تراه بناءً على قرار هيئتها الشرعية (المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي 1403 هـ - 1983 م).

5- الضمانات الشرعية:⁽³⁾

وتتمثل بـ:

- 1- **حسن انتقاء عميل المصرف وضمان الحد الأدنى الواجب توافره فيه, مثل:**
 - مركزه المالي, ومركزه في تاريخ التعامل المصرفي والتجاري.
 - سمعته في الوفاء بالالتزامات وحسن القضاء والأداء.
 - الاستعلام عن معلومات وبيانات تتعلق بنشاطه في السلع محل المrabحات.

(1) (2) حسن, محمود محمد, مرجع سابق, 1997م, ص (35 - 41).

(3) الوثائق عطا المنان, محمد أحمد, عقد المrabحة ضوابطه الشرعية- صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية ص (25 - 28), بحث منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية. www.kantakji.com.

2- درجة الضمان:

ليس المهم استحواذ المصرف على ضمانات بقدر ما يجب أن تكون عليه درجة ذلك الضمان من حيث سهولة وسرعة "تسييله" (أي تحويله إلى نقد)، لمواجهة خطر عدم السداد أو الاسترداد من العميل.

3- الحيطة والحذر:

يستند مبدأ الحيطة والحذر القائم إلى القول "أن ضمان استرداد الأموال يبدأ منذ منحها"، وما يستتبعه ذلك المبدأ من متابعة المتعامل مع المصرف بصفة دورية ومنتظمة، وهي أن يكون لدى المصرف باستمرار تصور فوري واضح لإمكانيات عميله ومركزه المالي، وحتى يكون لديه القدرة باستمرار على سرعة الحصول على حقوقه كاملة دون مزاحمة من الغير، ودون أن تتسرب ضماناته نتيجة لما يصيب العميل من تعثر مالي يعجزه عن السداد.

6- مزايا تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء: (1)

- 1- تناسب موارد المصرف ذات الطبيعة قصيرة الأجل.
- 2- تحقق للمصرف ربحاً مناسباً خلال فترة زمنية قصيرة مما يتيح له العمل والتنافس مع المصارف التقليدية، من خلال توزيع أرباح للمودعين وجذب الودائع.
- 3- حل مشكلة التدفقات النقدية من خلال توفير السيولة النقدية للمصارف من خلال الأقساط الدورية والقسط الفوري أو المدفوع مقدماً.
- 4- انخفاض درجة المخاطرة، فإن الربح محدد مسبقاً وغير مرتبط بنتيجة النشاط.

7- صعوبات تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء:

- 1- تخضع المصارف الإسلامية للازدواج الضريبي عند تطبيق بيع المرابحة، فهي تخضع للضرائب والرسوم عند نقل ملكية السلعة إليها ويخضع لها العميل عند نقل الملكية له، مما يزيد في تكلفة السلعة. (2)
- 2- لا تساعد القوانين الوضعية الحالية وإجراءاتها على سرعة تحصيل المصارف الإسلامية لديونها، فإذا ما ظل الغني في تسديد الدين المترتب عليه للمصرف الإسلامي يترتب عليه تعطيل

(1) خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إربد- الأردن، 2006م، ص (293-306).

(2) عطية، جمال، الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي (1410 هـ - 1990 م). مجلد 2، ص 153.

أموال المصرف, وإحداث اضطراب في نظام احتساب أرباح المودعين, وهذا يؤثر على سمعة المصرف ويضعف الثقة.⁽¹⁾

3- ضعف التنسيق بين المصارف الإسلامية, وعدم وجود قاعدة بيانات مشتركة يدرج فيها أسماء العملاء المماطلين في التسديد لتجنب التعامل معهم.

8- استخدامات صيغة المرابحة للأمر بالشراء:

- ◆ تمويل التجارة الداخلية.
- ◆ تمويل عمليات التصدير.
- ◆ تمويل عمليات الاستيراد.
- ◆ تمويل المنشآت الصغيرة.

◆ تمويل التجارة الداخلية:

ويقصد بها شراء المصرف السلعة من داخل البلد وبيعها إلى عميل داخل نفس البلد. وتتعدد طرق استفادة القطاعات الداخلية من بيع المرابحة للأمر بالشراء ومنها:⁽²⁾

- (1) قطاع الأفراد: عن طريق شراء السيارات أو الأجهزة الكهربائية والأثاث المنزلي.
 - (2) القطاع الحرفي: عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة وخاصة للمشروعات الصغيرة.
 - (3) القطاع المهني: عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء.
 - (4) القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع وإعادة بيعها.
 - (5) القطاع الزراعي: عن طريق شراء الآلات الزراعية الحديثة.
 - (6) القطاع الصناعي: عن طريق شراء المواد الخام وشراء المعدات الصناعية.
 - (7) القطاع الإنشائي: عن طريق شراء المواد الخام وشراء معدات البناء.
- وتتميز صيغة التمويل بالمرابحة بالمرونة في تلبية كافة احتياجات المتعاملين مع قطاع المصارف الإسلامية.

(1) حافظ, عمر زهير, البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة, 2004 م, بحث منشور على موقع رابطة العالم الإسلامي www.themwl.com. ص (234-235).

(2) البلتاجي, محمد, (2009-ج), صيغ التمويل الإسلامي, بيع المرابحة للأمر بالشراء, مقال منشور على موقع www.bltagi.com.

◆ تمويل عمليات التصدير:

يتم استخدام المراجعة في عملية التصدير عندما يكون هناك فاصل زمني بين شحن البضاعة من قبل المصدر وتسديد الثمن من قبل المستورد، مما يؤدي إلى وجود ثغرة تمويلية، تستخدم المراجعة هنا لسد الفجوة من خلال قيام المصرف بشراء السلعة من المصدر نقداً وبيعها مرابحة للمستورد الخارجي.

◆ تمويل عمليات الاستيراد:

تتم عندما يقوم المصرف بشراء السلعة من خارج بلده وبيعها إلى عميل داخل البلد، ولتأمين البضاعة تلجأ المصارف الإسلامية إلى الاعتماد المستندي.

الاعتماد المستندي:

هو عقد بين المصرف وعميله، يتعهد فيه المصرف بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة، ويتقاضى المصرف عمولة عن فتح الاعتماد سواء استغله العميل فاتح الاعتماد أم لم يستغله، فإن استغله فرض المصرف (التقليدي) على هذا المبلغ فوائد. والاعتماد المستندي يكون في التجارة الخارجية، ويسمى مستندياً لأنه يكون مضموناً بحيازة مستندات.⁽¹⁾

ومن أجل تمويل المراجعة للأمر بالشراء عن طريق الاعتماد المستندي لابد من مراعاة الشروط الآتية:⁽²⁾

- يفتح الاعتماد باسم المصرف وليس باسم الأمر بالشراء.
- يقوم المصرف بشراء السلعة من البائع لحسابه وباسمه وليس لحساب واسم الأمر بالشراء.
- يتحمل المصرف تبعة الهلاك قبل التسليم والرد بالعيب الخفي بعده.

(1) أبو زيد، عبد العظيم، مرجع سابق، ص 71.

(2) حسن، محمود محمد، مرجع سابق، 1997م، ص (53-54).

ويبين الجدول رقم (3) المقارنة بين الاعتماد المستندي الذي تقوم به المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

جدول رقم 3/ : مقارنة الاعتماد المستندي بين المصارف التقليدية والإسلامية.

أوجه المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
الآمر (طالب فتح الاعتماد)	العميل	المصرف الإسلامي
مستندات البيع - بوليصة الشحن - بوليصة التأمين	اسم العميل	اسم المصرف
تخليص البضاعة	العميل	المصرف
دور المصرف	تمويلي	تجاري وتمويلي
التعامل بين العميل والمصرف	بالمستندات	بالبضائع
علاقة المصرف بالعميل	وكالة وتكليف	علاقة وعد بالبيع ثم بيع
ملكية البضاعة	للعامل	المصرف الإسلامي
تحمل مخاطر البضاعة	العميل	المصرف الإسلامي
أنواع الاعتمادات الممنوعة	لا يوجد	الاعتماد القابل للتحويل - الاعتماد بضمان اعتماد آخر
المماطلة في التسديد	فوائد تأخير	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحثة.

الاعتماد القابل للتحويل **Transferable L/C** هو اعتماد يقوم فيه المستفيد بشراء البضاعة المطلوبة من شخص ثالث ويحول قيمة الاعتماد له.

الاعتماد بضمان اعتماد آخر **Back to Back L/C** يقوم المستفيد من الاعتماد بفتح اعتماد آخر بناءً على الاعتماد الأول لتأمين شراء البضاعة.

ولا يجوز للمصرف الإسلامي استعمال هذين النوعين من التعهدات لأنه شراء من الذي لا يملك.⁽¹⁾

(1) عطية، جمال، مرجع سابق، 1990م، ص 147.

◆ تمويل المنشآت الصغيرة:

تشكل المنشآت الصغيرة جزءاً كبيراً من الاقتصاد القومي لغالبية الدول، وتعد النواة الأولية للمنشآت العملاقة، وتلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرتها على توفير فرص العمل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وعلى الرغم من أهميتها الكبيرة إلا أنها تواجه صعوبة في تأمين التمويل اللازم ناتجة عن ضآلة التمويل الذاتي، وإحجام المصارف التقليدية لأسباب عديدة يرجع بعضها إلى ارتفاع درجة المخاطرة وضعف الضمانات.

يمكن استخدام صيغة المرابحة للأمر بالشراء في توفير ما تحتاجه المنشآت الصغيرة من وحدات إنتاجية (خطوط الإنتاج) أو مواد خام أو مستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية، حيث يقوم المصرف بشراء ما تحتاجه وتملكه ثم يبيعه لها مرابحة، فيسهم المصرف الإسلامي في تنمية المنشآت الصغيرة.⁽¹⁾

وتتمثل مخاطر تلك الصيغة في تملك المنشأة الصغيرة للوحدة الإنتاجية أو استخدامها النهائي للمواد الخام، ثم تعثر سداد الأقساط في آجالها، ويمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير العامة التي تحكم اختيار المشروع الصغير الموافق على تمويله مصرفياً.

المعايير المستخدمة لاختيار المشروع الصغير الموافق على تمويله مصرفياً:⁽²⁾

- معيار المشروعية: بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالاً طيباً يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- معيار الربحية: بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحاً حتى يمكن العمل من سداد الالتزامات عليه حسب الوارد بدراسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية.
- معيار المخاطر: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درأها أو التخفيف من حدتها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة.
- معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: بمعنى أن يقدم العميل بعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال.

(1) (2) البلتاجي، محمد، (2005-أ)، مرجع سابق، ص (24-31).

- معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة.
- معيار الكفاءة الفنية: أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه، بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطيبة عن العميل.
- معيار الخطة الاستثمارية: أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الإستراتيجية في الاستثمار، ولاسيما من منظور التنمية الاقتصادية.
- المعيار القانوني: أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد.

ثالثاً- المقارنة بين المرابحة والقرض الربوي:

مع ظهور المرابحة على الساحة المصرفية كبديل إسلامي للقرض الربوي، يتردد مدى التشابه مع اختلاف التسمية، حتى أن البعض يشير إلى أفضلية الشراء من مصرف تقليدي يعتمد على الربا من مثيله الإسلامي نظراً لارتفاع تكلفة التمويل في المصارف الإسلامية. فما هي حقيقة الفروق بين المرابحة والقرض الربوي؟.

جدول رقم /4/: الفروق بين المرابحة والقرض الربوي.

أوجه المقارنة	المرابحة	القرض الربوي
نوع التعامل	بيع	قرض
حلية التعامل	حلال	حرام
سبب التعامل مع المصرف	الحاجة إلى سلعة	الحاجة إلى نقود
دور المصرف	تمويلي وتجاري	تمويلي
سبب الزيادة	ربح	ربا
شكل الزيادة	مبلغ مقطوع أو نسبة مئوية	نسبة مئوية
وقت تحصيل الزيادة	عند التسديد	عند تسليم المبلغ
الآثار الاقتصادية	تنشيط الإنتاج من خلال زيادة الطلب	التضخم
عواقب تأخير التسديد	لا يوجد	فوائد تأخير

المصدر: من إعداد الباحثة.

ومما سبق أعلاه نجد:

- يعد ربح المصرف الإسلامي ربحاً تجارياً ناتجاً عن عملية تقليب المال, حيث تم تحويل المال إلى سلعة ثم إلى مال. قال تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: 275).
- بينما تعد الفائدة التي يتقاضاها المصرف التقليدي ربا, لأنها زيادة نقدية بدون أن يقابلها عنصر إنتاجي, وبدون أي جهد أو مخاطرة.
- في المصرف التقليدي عند استلام الشخص لمبلغ القرض يتم احتساب الفوائد واقتطاعها من أصل المبلغ المسلم للشخص.
- في المصرف الإسلامي يتم التمييز بين المدين المعسر حيث يجب الإفراق به, وبين المدين المماطل حيث يلاحق قضائياً ويصنف كعميل مماطل ويمنع من التعامل مجدداً.

بين هذا الفصل مفهوم المصارف الإسلامية وأوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية, وتم التركيز على بيان مفهوم نشاط المرابحة, ويبين الفصل التالي المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثاني: المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- المبحث الأول: مفهوم المحاسبة في التاريخ الإسلامي.

- المبحث الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة في التاريخ الإسلامي.

المقدمة:

يبدأ التأريخ المحاسبي عند الغرب بالإيطالي لوقا باشيليو عام 1494 ميلادي تقريباً، بينما يبدأ التأريخ المحاسبي عند المسلمين منذ عام 900 ميلادي تقريباً أي قبل 600 عام. حيث نجد أن بداية الاهتمام بالتنظيم المالي والمحاسبي يعود لبداية الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، على يد الرسول عليه الصلاة والسلام، مروراً بسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽¹⁾ الذي روي عنه انه كان يطوف في الأسواق حاملاً درته قائلاً "لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبقى". مروراً بالغزالي الذي أفرد في كتابه إحياء علوم الدين فصلاً باسم باب علم الكسب، ذكر فيه "إن تحصيل علم الكسب واجب على كل مسلم مكتسب، لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم، وإنما هو طلب العلم المحتاج إليه، والمكتسب يحتاج إلى علم الكسب" وصولاً إلى النووي وتأصيل علم الحساب.⁽²⁾

وسنقوم بذكر مقتطفات بسيطة من هذا التاريخ العريق، من خلال ذكر:

أولاً - الأنظمة المالية والمحاسبية الإسلامية.

ثانياً - مراحل تطور المحاسبة الإسلامية.

ثالثاً - تعريف المحاسب المسلم وصفاته.

رابعاً - أهم الأفكار المحاسبية عند أهم كتّاب المحاسبة المسلمين.

خامساً - أهم المصطلحات المحاسبية الإسلامية.

(1) (ت 23 هـ = 644 م). التواريخ بين أفواس هي تواريخ الوفاة.

(2) فنطقي، سامر، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، 2003م

أولاً - الأنظمة المالية والمحاسبية الإسلامية:

- تتمثل الأنظمة المالية والمحاسبية الإسلامية في الآتي: (1)
- 1- الزكاة وتجسيدها لمبدأ تخصيص الإيرادات والنفقات.
 - 2- توطين المتحصلات (2) والفائض يرد لبيت المال.
 - 3- نظام الموارد لتفتيت الثروات ومنع تجمعها بأيدي قليلة.
 - 4- علم الكسب وهو مختص بالتمييز بين الحلال والحرام في المعاملات المالية.
 - 5- توثيق الدين في الحضر بالكتابة وفي السفر بالرهن وتنظيمها من حيث: توضيح الأجل, كاتب الدين, وإملاء المدين للكاتب بقيمة الدين إقراراً منه بقيمة الدين, والشهود.
 - 6- التفرقة بين المال الخاص والعام.
 - 7- الاعتراف بالربح عند الإنتاج.
 - 8- الاعتماد على سعر المثل بمثابة سعر التقويم العادل.

ثانياً - مراحل تطور المحاسبة الإسلامية: (3)

- مرت المحاسبة الإسلامية بعدة مراحل هي:
- 1- مرحلة الإحصاء والعد: في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام.
 - 2- مرحلة التدوين: في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
 - 3- مرحلة تعريب الدواوين: في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان.
 - 4- مرحلة الأعداد العشرية: الخوارزمي ووضع أول كتاب في الحساب الجبري.
 - 5- مرحلة التأصيل: لصناعة كتابة الحساب على يد النويري, وهدفت إلى وضع دليل عمل ومرجع علمي, ويعد النويري (4) أول من أطلق على مهنة المحاسبة تعبير صناعة, أي صناعة الحساب كمرادف لكتابة الأموال, أما الفلقشندي فقد عدد أنواع المحاسبين ودرجاتهم.

(1) قنطقجي, سامر, مرجع سابق, 2003م, ص (31-34).

(2) يقصد بتوطين المتحصلات أي أولوية صرفها في نفس الموطن الذي حصلت منه.

(3) قنطقجي, سامر, مرجع سابق, 2003م, ص 35.

(4) (733-677) هـ = (1333-1278) م.

ثالثاً- تعريف المحاسب المسلم وصفاته:

عرف القلقشندي⁽¹⁾ في كتابه صبح الأعشى المحاسب المسلم قائلاً:

"الحسبة حفظة الأموال وحملة الأثقال والنقلة الأثبات والسفرة الثقات وأعلام الإنصاف والانتصاف والشهود المقانع في الاختلاف، ومنهم المستوفي الذي هو يد السلطان وقطب الديوان وقسطاس الأعمال، والمهيمن على العمال وإليه المآل في السلم والهرج وعليه المدار في الدخل والخرج وبه مناط الضر والنفع وفي يده رباط الإعطاء والمنع، ولولا قلم الحُساب لأودت ثمرة الاكتساب ولاتصل التغابن إلى يوم الحساب، وكان نظام المعاملات محلولاً، وجرح الظلمات مطلولاً، وجيد التناصف معلولاً، وسيف التظالم مسلولاً. على أن يراع الإنشاء متقول، ويراع الحساب متأول، والحساب مناقش"⁽²⁾

ومن خلال التعريف حدد القلقشندي خصائص المحاسبة الإسلامية بأنها:⁽³⁾

- رقابة وحفظ الأموال.

- الإثبات والتسجيل: النقلة الأثبات، أي وسائل للإثبات.

- العدالة: حيث وصف المحاسبين بأنهم أعلام الإنصاف وبأنهم ثقات كي يكونوا أهلاً لتحقيق العدل.

- الموضوعية: الشهود المقانع في الاختلاف: حجة عند الاختلاف، وذلك لتوافر أدلة الإثبات.

- الرقابة على حركة الأموال: الدخل (الإيرادات) والخرج (المصاريف) والقبض والصرف.

- تحديد نتائج الأعمال: من ربح وخسارة حيث وصف نتيجة العمل بثمره الاكتساب.

- قابلية التفسير والإثبات: نتائجهم قابلة للتفسير والمناقشة.

(1) هو أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، (ت ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م).

(2) قنطجى، سامر، مرجع سابق، 2003م، ص 7.

(3) قنطجى، سامر، مرجع سابق، 2003م، ص 43.

ولابد للمحاسب المسلم من أن يتمتع بعدة صفات منها: (1)

1- الإمام بالفقه بشكل كافٍ أي أن يتحلى بـ:

- الورع: ليردعه عن مخالفة أحكام الشريعة ومعرفة الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام.
- الأمانة.
- الدقة: بهدف تحقيق العدالة واشتراط الماوردي للإمام في الحساب.
- الأخلاق.

2- العلم بالشروط المهنية:

- الكفاءة والمقدرة.
- التفقه بالمهن.
- الاعتماد على اللوائح والقوانين.

3- الحياد: حيث إن من واجب ولي الأمر تأمين الحماية له.

رابعاً - أهم الأفكار المحاسبية لأهم كتاب المحاسبة المسلمين: (2)

يبين الجدول رقم /5/ أهم الأفكار المحاسبية لأهم كتاب المحاسبة المسلمين على مدى التاريخ الإسلامي.

جدول رقم /5/: أهم الأفكار المحاسبية لأهم كتاب المحاسبة المسلمين.

العالم	الأفكار المحاسبية
أبي يوسف (3)	تخصيص الإيرادات
	تقسيم العمل وظيفياً
	تخصيص التكاليف
القرشي (4)	الرقابة على حركة الأموال
	منع الازدواج الضريبي
	التخطيط المالي الطويل الأجل
	التشغيل الكامل للأصول
	استخدام التكلفة كمعيار

(1) قنطجني، سامر، مرجع سابق، 2003م، ص (126-128).

(2) قنطجني، سامر، مرجع سابق، 2003م، ص (37-44).

(3) أبي يوسف: القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم كتابه (الخراج) (183 هـ = 799 م).

(4) القرشي: يحيى ابن ادم (203 هـ = 819 م).

الاعتراف بالإيراد عند الإنتاج	
معادلة صافي الدخل	
الصيانة الوقائية	أبو جعفر الدمشقي ⁽¹⁾
إعداد الحسابات الختامية	ابن قدامة ⁽²⁾
المحاسبة المركزية ومبدأ المقابلة	
تخصيص النفقات	
مبدأ الاستحقاق	
محاسبة الأصول الثابتة	
مصاريف النقل على المشتري	
أول من ناقش فكرة المحاسبة علم أم فن	الماوردي ⁽³⁾
أنواع المكاسب (الإيرادات): نماء - نتاج - ربح - كسب ⁽⁴⁾	
تكاليف تحصيل الدين عبء على المدين (تكاليف الانتقال أو تكاليف تحويل المبلغ)	الغزالي ⁽⁵⁾
السبق في التأليف في المحاسبة	النويري ⁽⁶⁾
المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	
التقسيم الوظيفي للمحاسبة	
ثبوتيات اليومية	
أستاذ المواد	
حد إعادة الطلب	
أستاذ الموردين	
أستاذ الرواتب	
ميزان المراجعة (الجامعة)	
محاسبة المسؤولية	

(1) أبو جعفر الدمشقي: أبي الفضل جعفر بن علي (327هـ = 939 م).

(2) ابن قدامة: موفق الدين (328 هـ = 940 م).

(3) الماوردي: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (450 هـ = 1058 م).

(4) النماء: إيراد الزرع. النتاج: إيراد الحيوان. الربح: إيراد التجارة. الكسب: إيراد الصناعة.

(5) الغزالي: محمد بن محمد الغزالي حجة الإسلام أبو حامد من خراسان (505 هـ = 1112 م).

(6) النويري: هو شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، كتابه (كتابة الإنشاء) (733 هـ = 1332 م).

المحاسبة الصناعية	
المحاسبة الزراعية	
تصنيف الميزانية وقاعدة توازن الميزانية	
تقابل الحسابات	
الفصل بين الدورات المحاسبية	
إذن السفر ويذكر فيه اسم الشخص والمدة ويقدم كدليل للمحاسب	
استخدام رمز الحسابات بدل أسمائها	
الرواتب القمرية ⁽¹⁾	
معياري الاهتلاك لتمييز الأصول	ابن رجب الحنبلي ⁽²⁾
الأجور العينية كتكلفة	
الإثبات والتسجيل	
الرقابة على حركة الأموال	القلقشندي
قابلية التفسير	
قابلية الإثبات	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى كتاب فقه المحاسبة الإسلامية - الجزء الأول المنهجية العامة للدكتور سامر قنطجى.

خامساً - أهم المصطلحات المحاسبية الإسلامية:

يبين الجدول رقم 6/ أهم المصطلحات المحاسبية الإسلامية ومرادفاتها المعاصرة.

جدول رقم 6: المصطلحات المحاسبية الإسلامية.

المصطلح الإسلامي	المصطلح المعاصر
الملخص	قائمة مالية لأقل من سنة عند ترك المحاسب العمل - بلاد الشام.
تالي	قائمة مالية لأقل من سنة عند ترك المحاسب العمل - مصر.
جريدة بأسماء أرباب النقود والمكيات	قائمة بأسماء أمناء الصناديق والمخازن
جريدة الأهراء	يومية محاسبة المواد
الجامعة	ميزان المراجعة

(1) راعى النووي في محاسبة الرواتب والأجور فرق أيام السنة الشمسية عن السنة القمرية، حيث إن السنة الشمسية تزيد عن السنة القمرية بـ 11.25 يوم، ويجب مراعاة ذلك عند حساب الأجور على أساس السنة الشمسية.

(2) ابن رجب الحنبلي: هو الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (795 هـ = 1393 م).

مياومة - مشاهرة - مسانهة	بشكل يومي - شهري - سنوي
رجعة بالصحة	كتاب مطابقة
المضاف بالقلم	بضاعة آخر المدة
البروزات	الإيصالات
الدخل	الإيرادات
الخرج	المصاريف
ثمرة الاكتساب	نتيجة العمل
كتابة الأموال	المحاسبة
المكاسب	الإيرادات
الدين المرجو	الدين الجيد
الدين المظنون	الدين المشكوك فيه
الدين الهالك (المجهود)	الديون المعدومة
بنورا - البطات	المليار
القنية	الأصول الثابتة
العروض	الأصول المتداولة
تعليق المياومة	دفتر اليومية
المخزومة	دفتر أستاذ الحساب
الختم	حساب ختامي يهتم بالأموال
التوالي	حساب ختامي يهتم بالأغلال (المواد) حساب المتاجرة
الارتفاع	الميزانية
رجعة	كشف تسوية حساب
المستعاد نظير المعاد	الحسابات النظامية المتقابلة
الربح	الأرباح العادية
الفائدة ⁽¹⁾	الأرباح الرأسمالية
الغلة	الأرباح العرضية
فقه رأس المال	مفهوم رأس المال
القوائم الجيشية ⁽²⁾	توضع كل ثلاث سنوات
الاستخراج	الرصيد

(1) تم عمداً تسمية الربا المصرفي بالفائدة لإيهام المسلمين بأنها حلال، فهي ترد في الفقه الإسلامي القديم للدلالة على الأرباح الرأسمالية.

(2) لا يوجد مقابل لها في الفكر المحاسبي المعاصر .

المؤنة	التكلفة
المباع	المبيعات
المبتاع	المشتريات
الوضيعة	الخسارة
نض المال	تحويل الأصول المتداولة إلى جاهزة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى كتاب فقه المحاسبة الإسلامية - الجزء الأول المنهجية العامة للدكتور سامر قنطجى.

مما سبق يتبين لنا أن سر الشمولية والتكامل في النظام الإسلامي هو اعتماده على مصدر تشريعي إلهي عادل ألا وهو القرآن الكريم والسنة الشريفة، والنظام الإسلامي لا يفرق بين القواعد المدنية والقواعد التجارية، ولا بين قانون عادي وقانون إداري. حيث إنه انفرد بابتكار وتطبيق أنظمة مالية لم يسبق أن طبقت من قبل، وجعلها فريضة دينية فامتاز بمزيج روحي ومادي لكل منها أسلوبه الرياضي الخاص. ويرجع سر تفوق المحاسبة في الفقه الإسلامي أنها استطاعت تفسير القواعد الشرعية واستخدامها في التطبيق العملي بكفاءة.

بينما نجد أنه في عام 1494 ميلادي تقريباً كانت بداية مسيرة علم المحاسبة في التاريخ الأوروبي بنظرية القيد المزدوج للإيطالي لوقا باشيليو وما تلاها من تطورات، وصولاً إلى الثورة الصناعية وبداية فكرة نظام محاسبة التكاليف.

بين هذا المبحث مفهوم المحاسبة الإسلامية ومراحل تطورها وأهم المصطلحات المحاسبية الإسلامية، ويبين المبحث التالي معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على معيار المراجعة للأمر بالشراء.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

المقدمة:

صدرت المعايير عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام /2005/ بالبحرين.⁽¹⁾ تتجلى أهمية هذه المعايير في الحاجة إليها، حيث إن المعايير الدولية لا يمكن أن تحل محل وجود معايير إسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية والسنة، كما أن وجود المعايير الإسلامية سيزيد من فرص قيام سوق أوراق مالية إسلامية.

ويتناول هذا المبحث ما يأتي:

أولاً - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانياً - معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة.

ثالثاً - معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء.

رابعاً - مصطلحات هامة.

خامساً - المستخلص.

(1) موقع الهيئة على الانترنت www.aaofi.com.

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions:

الهيئة عبارة عن جهاز فني مهني لإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأضيف إلى هيكله الإداري مجلس شرعي لإصدار المعايير الشرعية. وسجلت الهيئة في البحرين بصفة هيئة عالمية لا تهدف للربح في (11) رمضان 1411 هـ الموافق (27) آذار 1991 م.⁽¹⁾

وقد تم اعتماد تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية بقرار رقم (3394) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 13-8-2007.⁽²⁾

ثانياً - معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة:⁽³⁾

نوجز فيما يأتي معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

رقم المعيار (1) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية:

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وهي:

- 1- قائمة المركز المالي.
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة التدفقات النقدية.
- 4- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.
- 5- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- 6- قائمة صندوق الزكاة.
- 7- قائمة صندوق القرض.

(1) حافظ، عمر زهير، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، 2004 م، بحث منشور على موقع رابطة العالم الإسلامي www.themwl.com، ص 238.

(2) القرار منشور على موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy.

(3) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية 1425 هـ - 2004 م، كتاب صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ص (161-366).

رقم المعيار (2) المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء:

تم اعتماد المعيار في الاجتماع العاشر المنعقد في 14-16 رمضان 1416هـ الموافق 3-5 فبراير 1996 م.

رقم المعيار (3) التمويل بالمضاربة:

ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها المصرف بصفته رب المال، وعلى العمليات المتعلقة بالمال الذي يقدمه المصرف لاستخدامه مضاربة منذ بدايتها وحتى نهايتها، سواء أكان رأس مال المضاربة من أموال المصرف الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة. كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها.

رقم المعيار (4) التمويل بالمشاركة:

يتم تطبيق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمشاركة التي تقوم بها المصارف، سواء أكانت ثابتة (قصيرة أو طويلة الأجل) أم متناقصة (منتهية بالتملك)، سواء أكان رأس مال المشاركة من أموال المصرف الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة. كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها.

رقم المعيار (5) الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار:

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، ويتناول الإفصاح عن نسب توزيع الأرباح وأسس تحميل المصروفات والمخصصات وغيرها، بغرض التوصل إلى أسس موحدة للإفصاح عن طبيعة العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

رقم المعيار (6) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها:

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الخاصة بالأموال التي يتلقاها المصرف من الغير بصفته مضارباً لاستثمارها على الوجه الذي يراه مناسباً، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو لاستثمارها بمراعاة شروط محددة (على الوجه الذي يحدده المستثمر)، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.

رقم المعيار (7) السلم والسلم الموازي:

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية للتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي، ويشمل ذلك معالجة رأس المال الذي يقدمه المصرف في السلم أو يقبضه في عملية السلم الموازي، وما يتعلق بقبض المسلم فيه وبيعه في السلم أو تسليم مثله في عملية السلم الموازي. كما يشمل المعيار معالجة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المتعلقة بالتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي.

رقم المعيار (8) المعدل الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية لموجودات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بصفة المصرف مؤجراً أو مستأجراً، وكذلك إيرادات ومصروفات تأجير أو استئجار هذه الموجودات. تصنف عقود الإجارة وفقاً للمعيار إلى إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتملك.

رقم المعيار (9) الزكاة:

يتناول هذا المعيار المعالجات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة، وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء، والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف. يتم حسب هذا المعيار تحديد وعاء الزكاة إما بطريقة صافي الموجودات أو بطريقة صافي الأموال المستثمرة.

رقم المعيار (10) الاستصناع والاستصناع الموازي:

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الواجبة الإلتزام في عقود الاستصناع والاستصناع الموازي في القوائم المالية للمصارف، وإثبات تكاليف وإيرادات الاستصناع والاستصناع الموازي، وقياس وإثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات، وطرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف.

رقم المعيار (11) المخصصات والاحتياطيات:

ينطبق هذا المعيار على المخصصات التي يكونها المصرف لمقابلة الانخفاض (أو الخسارة) في قيمة التمويل، وفي حالة حدوث خسارة متعلقة بالبنود خارج المركز المالي يجب تكوين مخصص لهذه الخسارة. كما يشمل المعيار الاحتياطيات التي يجنبها المصرف، سواء من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب وهو "احتياطي معدل الأرباح"، أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب وهو "احتياطي مخاطر الاستثمار".

ثالثاً- معيار المراجعة والمرابحة للأمر بالشراء.⁽¹⁾

1- نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء، وعلى مكاسب وخسائر تلك الموجودات وعلى ذمم المراجعات، سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

2- المعالجات المحاسبية للمرابحة والمرابحة للأمر بالشراء:

أ- قياس قيمة الموجودات عند اقتناء المصرف لها:

تعد التكلفة التاريخية هي الأساس في قياس وإثبات الموجودات في تاريخ اقتنائها، لذا فإن الموجودات التي يكتنيها المصرف بغرض البيع بالمرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء تقاس عند اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية.

ب- قياس قيمة الموجودات بعد اقتناء المصرف لها:

• في حالة المرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء مع الإلزام بالوعد:

تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها بالمرابحة للأمر بالشراء في حالة الإلزام بالوعد على أساس التكلفة التاريخية، وفي الحالات التي ينتج عنها نقص في قيمة الموجود سواء أكان ذلك نتيجة تلف أو تدمير أم كان نتيجة ظروف أخرى غير مواتية، فإن النقص يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة الموجود في نهاية كل فترة مالية.

• في حالة المرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء مع عدم الإلزام بالوعد:

إذا ظهر للمصرف ما يدل على احتمال عدم إمكانية استرداد تكلفة الموجود المتاح للبيع بالمرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء مع عدم الإلزام بالوعد، فيجب قياس الموجود بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها.

وهذا يعني تخفيض التكلفة التي استخدمت لقياس الموجود عند اقتنائه بمخصص هبوط في قيمة الموجود، يعكس الفرق بين تكلفة الاقتناء وصافي القيمة المتوقع تحقيقها.

(1) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004م، مرجع سابق، ص (137-160).

• **الحسم المحتمل الحصول عليه بعد اقتناء الموجود:**

في الحالات التي يحتمل أن يحصل فيها المصرف على حسم على الموجود المتاح للبيع بالمرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء عند توقيع العقد مع العميل، وحصل الحسم فعلاً فيما بعد، لا يعد الحسم إيراداً للمصرف وتخفض تكلفة الموجود المبيع بمبلغ الحسم، ويراعى أثر ذلك على أرباح الفترة الحالية والأرباح المؤجلة.

أما في الحالات التي ترى فيها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أن الحسم يعتبر إيراداً للمصرف، فإنه يعالج إيراداً للمصرف في قائمة الدخل.

ج- ذم المرابحات:

تقاس ذم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الاسمية، وتقاس ذم المرابحات في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية مخصوماً منه مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

د- إثبات الأرباح:

يتم إثبات الأرباح عند التعاقد سواء أكانت المرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.

ويتم إثبات أرباح البيع المؤجل الذي يدفع ثمنه دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يدفع ثمنه على أقساط تدفع على فترات مالية متعددة لاحقة باستخدام إحدى الطريقتين الآتيتين:

• إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل، بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسلم نقداً أو لا، وهذه الطريقة هي المفضلة.

• إثبات الأرباح عند تسلم الأقساط - كل في حينه - إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو كانت السلطات الإشرافية تلزم بذلك.

وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم إثبات الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة عند إبرام عقد البيع، شريطة تأجيل إثبات الأرباح على النحو المبين سابقاً.

هـ- الأرباح المؤجلة:

يجب حسم الأرباح المؤجلة من ذم المرابحة في قائمة المركز المالي.

و - السداد المبكر مع حط جزء من الربح:

حالة 1 - حط جزء من الربح عند السداد:

إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد فيجوز للمصرف حط جزء من الربح، يتم الاتفاق على تحديده بين المصرف والعميل عند السداد، فإذا حصل حط جزء من الربح يخفض حساب ذمم المراتبات بمبلغ الحط، ويسري هذا التخفيض أيضاً على الأرباح المتحققة المتعلقة بالأقساط.

حالة 2 - حط جزء من الربح بعد السداد:

إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد ولم يحط المصرف عند السداد جزءاً من الربح، وإنما طالب العميل بالمبلغ كاملاً، ثم بعد دفع العميل لكامل المبلغ أعاد المصرف جزءاً من الربح، فتعتبر هذه الحالة أيضاً خطأ لجزء من الثمن ويعالج محاسبياً كالحالة السابقة. وبنوه إلى أنه لا يجوز عند جمهور الفقهاء اشتراط الحط مقابل السداد المبكر (أي في حالة وجود اتفاق مسبق)، وذلك حسب قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (66-2-7) المعتمد في المؤتمر السابع المنعقد في جدة من 7-12 ذي العقدة 1412 هـ الموافق 9-14 مايو 1992 م.

ز - إيسار العميل:

إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد هو بسبب الإيسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي.

ح - نكول الأمر بالشراء عن الوفاء بالوعد مع وجود هامش جدية:

يعد مبلغ هامش الجدية التزاماً على المصرف باعتباره من المطلوبات (ما لم تر هيئة الرقابة الشرعية للمصرف تكيفه على وجه آخر).

وفي حالة عدم الإلزام: يعاد هامش الجدية كاملاً (على أساس أن الوعد غير ملزم)، حتى ولو بيعت السلعة لعميل آخر بأقل من الثمن الذي وافق عليه العميل الناقل.

وفي حالة الإلزام: يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي، أي أن المصرف لا يتحمل أي خسارة، وفي حالة نقص أو عدم وجود هامش الجدية أو الضمانات الأخرى، يسجل الفرق الناتج عن الضرر ذمماً على العميل في حالة ثبوت نكوله.

ط- متطلبات الإفصاح:

يجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المراجعة للأمر بالشراء مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام.

ويجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

3- تاريخ سريان المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات المالية التي تبدأ اعتباراً من (1) محرم 1418هـ أو (1) يناير 1998م.

رابعاً - مصطلحات هامة:

- التكلفة التاريخية: تشمل ثمن الشراء أو تكلفة الاقتناء بالإضافة لأية مصروفات أخرى يتحملها المصرف، كالرسوم الجمركية والضرائب الأخرى على المشتريات، ومصاريف النقل والتحميل والتأمين، وأية مصروفات مباشرة لها علاقة بالموجود. (1)

- القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها: هي عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول عليها من تحويل موجود إلى نقد. (2)

- القيمة الاسمية: هي سعر التبادل الذي تتم به عملية البيع بين المصرف والعميل. (3)

- القيمة العادلة في تاريخ اقتناء الموجود عن طريق الشراء: هي السعر الذي تم على أساسه التبادل الموجود بين المصرف والطرف الآخر في عملية الشراء. أما إذا تم اقتناء الموجود نتيجة لعملية تحويلية غير تبادلية، فيقصد بالقيمة العادلة القيمة السوقية بين أطراف لا تربطهم مصالح مشتركة. (4)

- التكلفة التاريخية لأحد المطلوبات: القيمة التي تسلمها المصرف عند تحمله الالتزام أو المبلغ المستحق دفعه لسداد الالتزام. (5)

(1) (2) (3) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004 م، مرجع سابق، ص 160.

(4) (5) منشور بنك السودان المركزي رقم (10-2001) لعام 2001 م، ص 2، من موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com.

- مطل الغني: هو الامتناع والتهرب عن سداد الالتزام بلا عذر ولا عسر، ويحرم على الأمر المدين المليء أن يماطل في سداد ما حل من دينه، فإذا فعل جاز للدائن: (1)
- أ- أن يتخذ ضده الإجراءات الجنائية اللازمة، إذا كان الأمر قد حرر شيكات - سندات لأمر بمبلغ الدين، وكان القانون يجرم رجوع الشيكات لعدم كفاية الأرصدة.
- ب- أن يتخذ في مواجهته الإجراءات المدنية برد الدين وبالمطالبة بجبر الضرر المادي الفعلي الذي لحق به من جراء المطل.
- هامش الجدية: هو المبلغ الذي يدفعه الأمر بالشراء بناءً على طلب من المأمور للاستيثاق من أن الأمر جاد في طلبه للسلعة. (2)

خامساً - المستخلص:

- ◆ ينطبق هذا المعيار على السلع وسائر الأصول المادية المقبولة شرعاً ونظاماً.
 - ◆ لا ينطبق هذا المعيار على بيع الذهب والفضة والنقود والديون.
 - ◆ لا يجوز للمصرف بيع سلعة بالمرابحة قبل تملكها وقبضها.
 - ◆ الحد الأدنى لتحقيق متطلب القبض الشرعي للسلعة هو تحمل المصرف لتبعة هلاكها.
 - ◆ لا يجوز للمصرف استلام الثمن أو جزء منه قبل امتلاكه وقبض السلعة المراد بيعها.
 - ◆ يتم شراء السلعة بواسطة المصرف من المالك الأصلي لها، ولا يمنع أن يكون الشراء بثمن مؤجل على أن يخطر العميل بذلك.
 - ◆ يجب أن يتضمن عقد البيع تحديداً للتكلفة الكلية للشراء.
 - ◆ ينبغي أن يكون مبلغ المرابحة محدداً كمقدار مقطوع ومعلوم للطرفين عند التوقيع على عقد البيع.
 - ◆ لا تجوز زيادة دين المرابحة بعد ثبوته في ذمة العميل.
 - ◆ لا مانع أن يحصل المصرف على ضمانات عينية أو شخصية من العميل لتوثيق دينه الناشئ حالاً أو مالملاً عن المرابحة.
- بين هذا المبحث معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتم عرض معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، وبين الفصل التالي أنظمة التكلفة حسب الأنشطة بنوعها التقليدي والزمني.

(1) (2) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004 م، مرجع سابق، ص (153-159).

الفصل الثالث: أنظمة التكلفة حسب الأنشطة.

- المبحث الأول: نظام التكلفة حسب الأنشطة.

- المبحث الثاني: نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني.

المبحث الأول: نظام التكلفة حسب الأنشطة.

المقدمة:

صمم نظام التكاليف التقليدي المعياري من قبل G.Charter Harrison عام 1903/ م. ويعرف بأنه نظام معتمد على الحجم Volume-Based Costing System, حيث تخصص التكاليف غير المباشرة بالاعتماد على مسببات تكلفة تعتمد على الحجم, وهذه المسببات لا تعكس العلاقة السببية لاستهلاك المنتجات والخدمات للموارد المتاحة⁽¹⁾, مما يؤدي إلى الحصول على أرقام تكلفة غير حقيقية توهم الشركة بأنها تحقق أرباحاً بينما هي في الحقيقة تحقق خسائر في منتجات معينة بينما تضع على الشركة فرص التنافس في منتجات أخرى تكلفتها الحقيقية أقل بكثير مما تظهره الأرقام, ورغم كل هذه السلبيات إلا أن نظام التكاليف يعد نظاماً جوهرياً لا يمكن الاستغناء عنه, ولحل هذه المشكلة انطلقت رحلة البحث عن نظام تكاليف جديد.

ويتناول المبحث المواضيع الآتية:

أولاً- أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي.

ثانياً- أهمية البحث عن نظام تكاليف جديد.

ثالثاً- نظام التكلفة حسب الأنشطة (ABC).

(1) فرحات, منى خالد, نظام التكلفة حسب الأنشطة ABC: دراسة تطبيقية على إحدى الوحدات الاقتصادية العاملة في سورية, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة دمشق, 2004, ص 3.

أولاً - أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي:

إن أحد المفاتيح الأساسية للوصول إلى موقع تنافسي جيد ومربح، هو الحصول على نظام معلومات يعطي تصوراً دقيقاً لتكلفة المنتجات والخدمات والزيائن والأنشطة. وبدون معرفة وفهم لهذه الضرورة فإن المنظمة تعرض نفسها لمخاطر تشغيلية واستراتيجية خطيرة جداً. فالجهود التسويقية والقرارات التشغيلية وتصميم المنتجات والخدمات تقوم بشكل أساسي على المعلومات التكاليفية.⁽¹⁾

وأيضاً فإن التغييرات التي طرأت على البيئة المالية أدت إلى تغيير مدى ودرجة التخصص في القرارات. فالיום على المدير المالي الاضطلاع باتخاذ العديد من القرارات، مثل: قرار اختيار المزيج السلعي أو الخدمي، وقرار تسعير المنتجات وأجور الخدمات، وقرار تحديد الزيائن الأعلى ربحية من خلال فهم آلية توليد الأرباح، وقرار التخلص من الهدر، وقرار زيادة الجودة، وقرار تخفيض التكاليف، وقرار تحسين تصميم المنتج وتدقيق العمليات، وقرار تصميم تدفق مستمر من الأنشطة المضيفة للقيمة.⁽²⁾

كل هذه العوامل يجب أن تشكل دافعاً للمؤسسات المالية لاعتماد نظام تكاليف فعال، قادر على تلبية حاجاتها من المعلومات الدقيقة والسريعة، التي تشكل ركيزة أساسية لعملية اتخاذ القرارات. ورغم وجود تشابه بين بيئة عمل المصارف والبيئة الصناعية تتمثل في استثمار جزء كبيراً من رأس المال في الأبنية والتجهيزات والكادر الوظيفي، بالإضافة إلى وجود عدد من الأنشطة المتكررة ذات الحجم الكبير التي تشبه أنشطة خطوط الإنتاج بصورة كبيرة⁽³⁾، إلا أن ذلك لا يلغى وجود فروق جوهرية يمكن تلخيص أهمها بالآتي:

- 1- عدم قابلية المنتجات الخدمية للقياس الكمي.
- 2- الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في الوقت نفسه، أي انعدام فاصل الزمن بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي عدم وجود التخزين، وعدم وجود أرصدة مخزون تام الصنع نهاية المدة، أو أرصدة تحت التشغيل في نهاية المدة.⁽⁴⁾

(1) (2) Rebisckhe, S, A, Activity-Based Information for Financial Institutions, Journal of Performance Management, 2005. p (2-4).

(3) McGuire, B, L, Kocakulah, M, C, Wagers, L, G . Implementing Activity-Based Management In The Banking Industry, Journal Of Bank Cost & Management Accounting.1998.P 5.

(4) جعفر، عبد الإله نعمه، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن 2002. ص 14.

3- يتم إنتاج المنتجات واستهلاكها عند الطلب عليها، بفترة زمنية تتراوح بين ثوانٍ وساعات معدودة، مما يجبر نظام محاسبة التكاليف على التقاط هذه التكاليف السريعة، بشكل غير موجود في البيئة الصناعية، التي تتطلب عملية تصنيع المنتج فيها مراحل متعددة تمتد لفترات زمنية أطول.⁽¹⁾

4- دورة حياة المنتج المصرفي والعلاقة مع الزبائن متغيرة بشكل كبير، قد تتراوح بين قصيرة وطويلة تمتد لسنوات متعددة، فتصبح مهمة توزيع المصاريف على فترات زمنية متعددة معقدة للعلاقة بين الموارد وتكلفة المنتج.

5- نجد في القطاع المصرفي أن مستهلك الخدمة يهتم بالتوقيت وجودة الخدمة.

6- وحدة التكاليف في المنظمات الصناعية هي كمية، أما في المنظمات المالية فهي زمنية.

وتتجلى أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف بالآتي:⁽²⁾

1- تحديد تكلفة وحدة النشاط المصرفي: الذي يشكل هامش الأمان بالنسبة إلى الإدارة، بحيث لا ينبغي للبنك أن يسعر الخدمة بأقل من التكلفة.

2- قياس تكلفة كل خدمة من الخدمات التي يقدمها المصرف، وقياس تكلفة الإدارات والأقسام التي يضمها المصرف.

3- الرقابة على التكلفة عن طريق تحديد تكلفة الأقسام والخدمات مقدما، ثم مقارنة التكلفة الفعلية بالمقدرة.

4- تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية مثل:

- إضافة خدمة جديدة، أو إلغاء خدمة قائمة.
- إنشاء وحدة مصرفية جديدة، أو إلغاء وحدة قائمة.
- منح مزايا عينية لبعض العملاء.
- استخدام وسائل جديدة في العمل.
- تفيد في مراجعة وتقييم أسعار الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

(1) Rebischke, S, A, Previous Reference. 2005. p 6.

(2) عبد الهادي، أحمد متولي، استخدام محاسبة التكاليف في المصارف، 1977، ص (3-4).

وإن لوجود نظام تكاليف فعال في المصارف الإسلامية أهمية خاصة ترجع بالإضافة لما سبق إلى:

- 1- أن وجود نظام تكاليف فعال يشكل خطوة ضرورية لإيجاد مؤشر إسلامي لتحديد ربحية التمويل, وخاصة في معاملات البيوع الآجلة مثل المرابحة والإجارة, كبديل لسعر الفائدة المستخدم حالياً نظراً لعدم وجود المؤشر الإسلامي البديل.⁽¹⁾
- 2- إن بعض الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الإسلامي يجوز له شرعاً أخذ أجره عليها ولكن يشترط أن تكون مبلغاً مقطوعاً لا يرتبط بمبلغ الخدمة (لا يزيد أو ينقص بزيادة مبلغ الخدمة), وأيضاً يشترط أن يساوي التكلفة الفعلية التي تكبدها المصرف لأداء الخدمة دون أن يحقق ربحاً (مثل: إصدار الشيكات المصرفية), ويترتب على هذه القاعدة ضرورة توافر نظام تكاليف فعال يعتمد عليه المصرف, حيث إن تقدير التكلفة بأقل من التكلفة الفعلية سيؤدي إلى تحقيق خسائر مرتبطة بهذه الخدمة, وإن تقدير التكلفة بأعلى من التكلفة الفعلية سيؤدي إلى تحقيق أرباح غير شرعية.⁽²⁾

ثانياً - أهمية البحث عن نظام تكاليف جديد:⁽³⁾

على الرغم من أهمية وجود نظام محاسبة تكاليف في المصارف, إلا أن واقع معظم المصارف يشير إلى أن نظام التكاليف الموجود حالياً يولد معلومات تركز على حاجة قسم المحاسبة وليس على حاجة الإدارة, ويقدم معلومات متأخرة بشكل لا يسمح بالاستفادة منها بشكل فعال, مما يدفع بالمديرين لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية بدون معلومات التكاليف الحيوية كأساس لقراراتهم. وذلك بالإضافة إلى أن نظام التكاليف التقليدي الموجود في المصارف غير قادر على تحديد تكلفة أي منتج أو خدمة بشكل خاص. كل ذلك أدى لإدراك مديري المؤسسات المالية أن نوعية المعلومات المطلوبة لاتخاذ هذه القرارات ومستواها وتوقيتها, مختلفة تماماً عن تلك المستخدمة في الماضي, وذلك يتطلب وجود نظام تكاليف جديد.

(1) البلتاجي, محمد, (2009-أ), نحو إيجاد مؤشرات إسلامية للتعاملات الآجلة, بحث قدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي, الإمارات العربية المتحدة, خلال الفترة 31 مايو-3 يونيو 2009 م. ص31.

(2) الشبيلي, يوسف بن عبد الله, فقه المعاملات المصرفية, ج 3 ص (17-18).

(3) Rebischke, S, A, Previous Reference.2005. P 4.

- وتتجلى أهمية البحث عن نظام تكاليف جديد في المصارف بالآتي:
- إن تقديم منتج أو خدمة جديدة غير تقليدية يؤدي إلى تعقيد بيئة التكاليف, مما يؤدي إلى زيادة الحاجة لنظام تكاليف دقيق, لتصميم وتسعير هذه المنتجات والخدمات.
 - فك الارتباط بين الخدمات والمنتجات: ففي الأيام السابقة كانت المصارف تعتمد على تقديم حزمة من الخدمات بتسعيرة واحدة, على أمل أن يكون متوسط التكاليف الكلية للخدمات المقدمة أقل من العائد المتولد من أجرة الحزمة, أما الآن فتتجه المصارف لفك الخدمات كل على حدة, وهذا يزيد بشكل كبير من الطلب على نظام تكاليف جديد.
 - التشغيل الآلي للتحويلات: إن استخدام التكنولوجيا في عمليات المصرف أدى إلى تخفيض التكلفة المباشرة لكل عملية تحويل, ولكنه أدى إلى زيادة التكاليف غير المباشرة, فأصبحت متابعة هذه التكاليف غير المباشرة وربطها بالمنتجات يشكل تحدياً أساسياً لنظام التكاليف.
 - السعي إلى زيادة الربحية: حيث إن اشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية جعل من الصعب عليها زيادة أرباحها وحصتها السوقية, فأعدادها تزداد وهي تتنافس من أجل تقديم نفس الخدمات التقليدية, مما دفعها للبحث عن طريقة للتحكم بتكاليفها للوصول إلى مستوى الربحية الضرورية لإرضاء حملة الأسهم, وبما أن الطريقة الوحيدة للتحكم بالتكاليف هو من خلال فهم كيفية إسهام المنتجات في التكاليف غير المباشرة, وهذا لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على أنظمة التكاليف التقليدية التي تعتمد في توزيع التكاليف غير المباشرة على مبدأ الحجم.⁽¹⁾
- ومن أنظمة محاسبة التكاليف الجديدة نذكر:⁽²⁾**

- نظام التكلفة على أساس الأنشطة Activity-Based Costing (ABC)
- هو نظام يؤمن معلومات عن تكلفة المنتجات, والتي بالرغم من أنها تحتوي على توزيع للتكاليف غير المباشرة, فإنها مفيدة لعملية اتخاذ القرارات, لأن التكاليف غير المباشرة موزعة على المنتجات بطريقة تعكس العامل المحرك للتكاليف, فإذا تبين أن تكلفة المنتج عالية جداً فإنه يمكن السيطرة عليها من خلال التحكم في العامل الرئيس المحرك للعنصر الأكثر أهمية في تكلفتها.⁽³⁾

(1) Kocakulah, M, C. Using Activity-Based Costing (ABC) to Measure Profitability on a Commercial Loan Portfolio. Journal of Performance Management. 2007. P 1.

(2) Thomson, J. Gurowka, J. Sorting Out the Clutter, Strategic Finance, August 2005, P (29-31).

(3) Weetman. P, Management Accounting an Introduction, Second Edition, Pearson Education Limited, 1999, P (325-326).

Resource Consumption Accounting

• محاسبة استهلاك الموارد

مدخل جديد يجمع بين محاسبة التكاليف الألمانية المعتمدة على الربح الحدي والتركيز على الموارد, مع نظام ABC المعتمد على الأنشطة.

Theory Of Constraints

• نظرية القيود

نظام فلسفة إدارية مطور من قبل ك.م غولدرات في بداية الثمانينات, يقوم بشكل أساسي على تعظيم المدخلات من خلال تعريف القيود, غالباً على اختلاف مع مبادئ ABC, يهتم بشكل أكبر بإزالة الاختناقات الرئيسية وتطوير المدخلات, بدلاً من الاهتمام بتخفيض التكلفة المتغيرة.

Target Costing

• التكلفة المستهدفة

هي نظام لتخطيط الأرباح يحتاج إلى استثمار مهم في المعلومات والأدوات, ويعتمد على المعادلة الآتية:

$$\text{هدف التكلفة} = \text{التكلفة المسموح بها لإنتاج المنتج والتي تسمح بتحقيق الربح المطلوب} \\ = \text{سعر السوق المنافس} - \text{الربح المُستهدف}$$

Time-Driven ABC

• نظام ABC الزمني:

هو نظام يقوم على أسس نظام ABC التقليدي, ولكن مع تخفيض تكاليف التطبيق وسرعة في البناء والتنفيذ, وسهولة في عملية التحديث, ويعتمد على محركات التكلفة الزمنية.

ثالثاً - نظام التكلفة حسب الأنشطة ABC

نشأة نظام ABC:

يرجع الظهور الأول لنظام التكلفة حسب الأنشطة ABC لعام 1987, بمقال نشر في صحيفة مدرسة الإدارة التابعة لجامعة هارفارد قسم المحاسبة والإدارة, بعنوان "كيف تقوم محاسبة التكاليف بالتوزيع المنظم لتكاليف المنتجات, دراسة ميدانية" للكاتبين Robin Cooper, and, Robert, S. Kaplan⁽¹⁾ ثم تتالت بعده المقالات ودراسات الحالة, وكان قيد التجربة العملية من خلال بعض الشركات الجريئة, ثم تلاه نعي رسمي لنظام المحاسبة التقليدية في مؤتمر معهد محاسبي الإدارة (Institute of Management Accountants) الذي عقد بمناسبة الذكرى السنوية الـ 75 في نيويورك, حيث قال البروفسور جون شانك من جامعة دارتموث

(1) Rebeschke, S, A, Previous Reference. 2005. P 12.

"المحاسبة التقليدية في أحسن الأحوال غير مجدية، وفي أسوأ الأحوال معطلة ومضلة" جاء هذا الإعلان في عام 1994م الذي تم فيه توثيق أول نجاح في تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة في شركة اتصالات.⁽¹⁾ ومع حلول عام 1998 أظهر مسح قامت به منظمة IMA أن نسبة 56% من الشركات التي شملها المسح كانت تستخدم نظام ABC كأداة تحليلية رغم عدم تطبيقها للنظام بالكامل.⁽²⁾

تعريف نظام ABC:

يعرف الاتحاد الدولي لشركات التصنيع المتقدم CAM-I (The Consortium For) Advanced Manufacturing International) نظام ABC بأنه:⁽³⁾ منهج يقيس تكلفة أداء الأنشطة Activities والموارد Resources وأغراض التكلفة Cost Objects, ويوزع تكلفة الموارد على الأنشطة, ويوزع تكلفة الأنشطة على أغراض التكلفة بالاعتماد على استخدامها, ويميز العلاقات السببية لمسببات التكلفة بالأنشطة.

مفهوم نظام ABC:

ينظر نظام ABC للمنتج أو الخدمة كحزمة من الأنشطة المصممة لتقديم قيمة للزبون, فتكون تكلفة المنتج أو الخدمة هي مجموع التكاليف الإفرادية المباشرة وغير المباشرة لكل نشاط موجود ضمن المنتج.⁽⁴⁾ فالأنشطة تستهلك الموارد, والخدمات والمنتجات تستهلك الأنشطة بكميات متغيرة, فمن خلال تتبع التكاليف من الموارد (رواتب, استهلاكات) إلى الأنشطة والعمليات ضمن المنظمة (تدقيق طلبات القروض, ارسال سويفت حوالة مصرفية) إلى المنتج أو الخدمة أو العميل, يمكن الوصول للفهم الحقيقي لنشوء التكاليف وآلية زيادتها مما يسمح بإدارتها بشكل فعال.

يتألف نظام ABC من مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تربط أو توزع تكلفة الموارد (الرواتب, الاستهلاكات) مباشرة على مراكز تكلفة الأنشطة, بالاعتماد على قياس الطلب من كل نشاط على هذه الموارد. ويشار إلى قياس الموارد المستهلكة من قبل النشاط كأساس للتوزيع. ثم في نهاية المرحلة الأولى يتم تحديد تكلفة كل نشاط, (تكلفة معالجة عمليات السحب النقدي من الصراف الآلي) (تكلفة فتح الحساب والمحافظة عليه).

(1) Thomson, j. Gurowka, j. Previous Reference .2005. P (27- 28).

(2) McGuire, B, L, Kocakulah, M, C, Wagers, L, G . Previous Reference.1998. P4.

(3) فرحات, منى خالد, مرجع سابق, 2004, ص 16.

(4) Rebischke, S. A, Previous Reference.2005. P 5.

- محرك الموارد (Resources Driver): وهو يربط تكلفة الموارد بالأنشطة.⁽¹⁾
- وهو العامل المؤثر في تحقيق مستويات مختلفة من التشغيل داخل المنشأة، والذي يستخدم لحساب معدل توزيع تكلفة الموارد على الأنشطة.⁽²⁾
- محرك تكلفة النشاط (Activity Cost Driver): وهو يربط تكلفة الأنشطة بهدف التكلفة، من خلال قياس مستوى الأنشطة المستهلكة من قبل كل هدف تكلفة.⁽³⁾

خطوات تطبيق نظام ABC:⁽⁴⁾

- § التعرف على الأنشطة الرئيسية في المنظمة.
- § تحديد محركات (مسببات) التكلفة، وهي أكثر العوامل تأثيراً على تكلفة الأنشطة، والتي تشير مباشرة لكيفية طلب الأنشطة للتكاليف.
- § تحديد تكلفة كل نشاط.
- § الربط بين تكلفة الأنشطة وهدف التكلفة.

التعرف على الأنشطة الرئيسية في المنظمة:

يقوم مصمم النظام بعمليات حصر وتحديد الأنشطة التي تؤدي في المنشأة، وتحديد الموارد اللازمة لأداء كل نشاط، وعدد مرات تأدية النشاط لكل منتج، حيث إنه كلما زاد عدد الأنشطة كلما زادت درجة التعقيد وصعوبة تحديد العلاقة بين النشاط ووحدة المنتج، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تطبيق النظام.⁽⁵⁾

بعد تحديد الأنشطة يتم تصنيفها إلى أنشطة رئيسية وأنشطة فرعية، ثم تسجيلها في لائحة تسمى قاموس الأنشطة،⁽⁶⁾ ثم يتم تجميع الأنشطة المرتبطة ضمن مجموعات في مراكز تكلفة النشاط (مجمعات تكلفة النشاط).

(1) Stout, D.E, Bedenis. G. P, Previous Reference .2007. P (12-13).

(2) صالح حسن، سيد عبد الفتاح، مدخل مقترح لمراجعة تكاليف النشاط، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ملحق العدد الثاني، 1996، ص 1174.

(3) Stout, D.E, Bedenis. G. P, Previous Reference .2007. P14.

(4) Weetman, P. Previous Reference.1999. P 318.

(5) عيسى، حسين محمد، دراسة تحليلية لمشاكل تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثالث، يوليو 1997، ص 130.

(6) Stout, D.E, Bedenis. G. P, Previous Reference .2007. P12.

ففي المصرف يمكن تحديد الأنشطة الرئيسية الآتية:

- نشاط القروض.
- نشاط الودائع لأجل.
- نشاط الحسابات الجارية.
- نشاط حسابات الاستثمار.

عند تحديد الأنشطة لابد من أخذ النقاط الآتية في الحسبان:⁽¹⁾

1- إن مجرد تقسيم المنشأة إلى أجزاء أصغر فأصغر لن يؤدي للوصول إلى معلومات تكلفة أكثر دقة، حيث إن الأساس من تعريف الأنشطة هو تقسيم عمليات المنشأة إلى مجموعات متجانسة من الأنشطة.

2- يتوقف عدد الأنشطة على درجة تعقيد العمليات، فكلما ازدادت درجة تعقيد العمليات ازداد عدد الأنشطة المسببة للتكاليف.

3- إن عدد الأنشطة هو دالة Function لهدف نموذج ABC وحجم المنظمة وتعقيدها، ويتم عادة تجاهل الأنشطة التي تستخدم أقل من (5%) من زمن الأفراد أو طاقة الموارد.

4- يتم تحليل الأنشطة المهمة، إذ لا يمكن تحليل الأنشطة المنجزة كافة في الوحدة الاقتصادية وحسب قاعدة باريتو Pareto Role فإن نسبة (20%) من الأنشطة تسبب حدوث نسبة (80%) من التكلفة.

5- يرتبط عدد الأنشطة بالهدف المرجو من استخدام نظام ABC، فإذا كان الهدف يتمثل في تحسين الأداء فتحدد أنشطة كثيرة نسبياً، أما إذا كان الهدف حساب التكلفة بشكل أفضل فتستخدم أنشطة قليلة نسبياً.

بعد تحديد الأنشطة يتم تصنيف الأنشطة إلى:⁽²⁾

- **أنشطة مستوى الوحدة:** يتم إنجاز هذه الأنشطة لكل وحدة من وحدات المنتج أو الخدمة.
- **أنشطة مستوى الدفعة:** تنجز هذه الأنشطة لكل دفعة، حيث إن الموارد اللازمة لإنجاز هذه الأنشطة لا تعتمد على عدد الوحدات في الدفعة.
- **أنشطة مستوى المنتج أو الزبون:** هي الأنشطة التي تتعلق بمنتج أو زبون معين بغض النظر عن حجم المنتجات المنتجة أو المباعة للزبون، (مثل: الدعم الفني لزبون معين).
- **أنشطة المستوى التنظيمي:** تستفيد من إنجاز هذا النشاط المنتجات أو الخدمات بشكل عام.

(1) (2) فرحات، منى خالد، مرجع سابق، 2004، ص (27-29).

- مثلاً إن تكاليف التسويق في المصرف يمكن أن تعد وفق إحدى الحالتين الآتيتين:⁽¹⁾
- أ- تكاليف المستوى التنظيمي: ويتم توزيعها على المنتجات على أساس حكومي.
- ب- تكاليف مستوى المنتج: ويتم توزيعها على مجموعات المنتجات على أساس الإنفاق الفعلي, أو يتم توزيعها بين المنتجات حسب النسبة المئوية للإيرادات المتولدة من كل منتج.

§ تحديد محركات (مسببات) التكلفة:

إن تحديد محرك التكلفة المناسب لكل مركز تكلفة نشاط يتطلب فهم سلوك التكاليف.⁽²⁾ فبالبحث عن محرك تكلفة مناسب من أجل اعتماده لمركز تكلفة نشاط إصدار بطاقة ائتمان, نجد أن العامل الذي يزيد كمية العمل, والذي يؤدي لاستهلاك مزيد من الموارد هو عدد الطلبات المقدمة, فحجم العمل يتغير بناءً على عدد الطلبات, مما يسمح باعتماده كمحرك تكلفة لهذا المركز التكاليفي. كما أن دقة المحرك في التتبع الدقيق لتكلفة الموارد وتخصيصها على الأنشطة, يعتمد على عدد المهام المجمعة داخل كل نشاط, حيث أن كل تجميع زائد يخفض عدد الأنشطة, وبالتالي يخفض عدد المحركات, ويؤدي إلى انخفاض دقتها.⁽³⁾

إن محركات التكلفة تكون عادة مقاييس كمية عددية, ولها عدة أنواع هي:

• محركات الصفقة (Transaction Drivers):

تقيس عدد مرات تأدية النشاط الواحد, وتستخدم عندما تكون مجموعة المنتجات تحتاج إلى نفس القدر من النشاط, وهي أرخص وأقل دقة, لأنها تفترض أن الكمية نفسها من الموارد تستهلك في كل مرة تؤدي فيها الأنشطة.⁽⁴⁾

• محركات الفترة الزمنية (Duration Drivers):

تهتم بالفترة الزمنية التي يستغرقها النشاط اللازم لإنتاج منتج معين, وتستخدم عندما يختلف حجم النشاط المطلوب باختلاف نوعية وكمية المنتج النهائي.⁽⁵⁾

• محركات الكثافة (Intensity Drivers):

تحمل تكلفة الموارد مباشرة على الأنشطة المنجزة في كل مرة, وهي أكثر دقة وأكثر تكلفة.⁽⁶⁾

(1) مابرلي, جولي, تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية, ترجمة أحمد محمد الزامل, منشورات معهد الإدارة العامة, الرياض, المملكة العربية السعودية, 2004, ص 330.

(2) Rebisckhe, S, A. Previous Reference.2005. P 11.

(3) صالح حسن, سيد عبد الفتاح, مرجع سابق, 1996, ص 1174.

(4) (5) عيسى, حسين محمد, مرجع سابق, 1997, ص 143.

(6) Stout, D.E, Bedenis. G. P, Previous Reference .2007. P 15.

§ تحديد تكلفة كل نشاط:

بعد تحديد مراكز تكلفة النشاط ومسببات التكلفة المناسبة لكل مركز تكلفة، يتم تجميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة لكل مركز تكلفة نشاط.

§ الربط بين تكلفة الأنشطة وهدف التكلفة:

بعد تحديد تكلفة كل مركز تكلفة نشاط، يتم تحديد معدلات التحميل بالاستناد إلى مسببات التكلفة المحددة.
مثلاً بالنسبة إلى مركز تكلفة نشاط إصدار بطاقات الائتمان، يكون مسبب التكلفة هو عدد الطلبات، ويكون معدل التحميل أو تكلفة وحدة النشاط أو تكلفة إصدار بطاقة ائتمان واحدة تساوي: التكلفة الكلية لمركز تكلفة النشاط / عدد الطلبات.
ثم يتم ربط تكلفة مركز النشاط بكل زبون، بناءً على كمية الأنشطة المطلوبة من قبل كل زبون (عدد بطاقات الائتمان المطلوبة من الزبون).

فوائد نظام ABC:

إن تطبيق النظام يسمح للإدارة بالحصول على فوائد كثيرة منها:

- 1- تحليل الأنشطة وتحديد تكلفتها ومقارنتها بالعائد منها، مما يسمح بالتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة، أو تخفيضها إلى أدنى حد.⁽¹⁾
- 2- إعادة تصميم عمليات المنظمة من خلال استحداث أنشطة معينة أو إلغاؤها أو دمجها أو إعادة تنظيمها.
- 3- إعادة تصميم المنتج النهائي بحيث يخفف الاحتياج لخدمات أنشطة معينة.⁽²⁾
- 4- إتباع أساليب تكنولوجية حديثة.
- 5- تحويل بعض التكاليف غير المباشرة إلى تكاليف مباشرة.

(1) الشفاحين، رياض مصلح ضيف الله، الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام التكاليف المبني على تكاليف الأنشطة في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة، العدد الثالث يوليو 2005، ص 186.

(2) عيسى، حسين محمد، مرجع سابق، 1997، ص 128.

مراحل تطبيق نظام ABC:⁽¹⁾

يمكن اختيار أحد المداخل الآتية عند القيام بتطبيق نظام ABC:

- نموذج أولي **Prototype**: يفسر مبادئ نظام ABC ومفاهيمه بالاعتماد على الأمثلة.
- مشروع تجريبي **Pilot Project**: يتم تطبيق نظام ABC على مستوى جزء من الشركة باستخدام التكاليف الفعلية أو المقدرة، من أجل تطوير معدلات التكلفة وتحديد تكلفة المنتج.
- مشروع مرحلي **Staged Project**: يتم تطبيق نظام ABC على عدد من أجزاء الشركة من أجل تحديد التكاليف.
- تطبيق نظام **ABC/M** على مستوى المنظمة ككل **Full-Scale ABC/M**: يتم الانتقال إلى نظام إدارة شامل على مستوى المنظمة يعتمد على أسس نظام ABC.

شروط التطبيق الناجح لنظام ABC:

تتمثل شروط التطبيق الناجح لهذا النظام في الآتي:⁽²⁾

- 1- الحصول على دعم الإدارة العليا في المؤسسة المراد تطبيق النظام فيها.
 - 2- ربط مباشر للبرنامج بأهداف المنظمة.
 - 3- تشكيل فريق يتألف من عناصر من مختلف دوائر المؤسسة لديهم إيمان بأهمية تطبيق النظام، حيث يشكل الموظفين أهم العوائق أمام تطبيق النظام حيث يشعر معظمهم بالتهديد من قبله، وخصوصاً إذا لم يتم شرحه بشكل كافٍ.
 - 4- وجود مشروع تجريبي **Pilot Project** سابق تم تطبيقه في المؤسسة قابل للتوسيع على أنشطة المؤسسة كافة.
 - 5- وجود نظام تكاليف سابق لتأمين المعلومات المطلوبة للتطبيق.
 - 6- وجود سياسة إجرائية للتعامل مع التغيير الناتج عن قرارات الإدارة الجديدة المتخذة بناءً على النظام الجديد.
- يبين هذا المبحث أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، ويبين مفهوم نظام التكلفة حسب الأنشطة، ويبين المبحث التالي مفهوم نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني.

(1) فرحات، منى خالد، مرجع سابق، 2004، ص 101.

(2) McGuire, B, L, Kocakulah, M, C, Wagers, L, G . Previous Reference.1998. P (5- 6).

المبحث الثاني: نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني (TDABC).

المقدمة:

لقد نجح نظام ABC على مدى (16) عاماً من التطبيق العملي في مساعدة الإدارة على إدراك حقيقة الأرقام المالية, فليس كل عائد محقق عائداً جيداً, وليس كل زبون زبوناً مربحاً. ولكن المشاكل التي واجهته من صعوبة التطبيق وتكلفة الصيانة والتحديث حالت دون استمرار نجاحه, لكن ظهور نظام ABC الزمني وقدرته على احتواء نقاط قوة ABC التقليدي وتجاوز نقاط ضعفه ساعد مفهوم توزيع التكلفة حسب الأنشطة للعودة للصدارة, والتحول من نظام مالي معقد ومكلف إلى أداة تقدم معلومات مفيدة ودقيقة للإدارة بشكل أقل كلفة.

وسنستعرض في هذا المبحث ما يأتي:

أولاً - مشكلات تطبيق نظام ABC.

ثانياً - نظام ABC الزمني.

ثالثاً - خطوات تطبيق نظام ABC الزمني.

رابعاً - محركات الزمن المضاعفة.

خامساً - مزايا نظام ABC الزمني.

سادساً - مقارنة بين نظام ABC التقليدي ونظام ABC الزمني.

أولاً - مشكلات تطبيق نظام ABC:

رافق تطبيق نظام ABC ظهور العديد من المشكلات، يمكن إيجازها فيما يأتي:

1- تكاليف تطبيق مرتفعة:

إن ربط الموارد وتتبعها للأنشطة يتم تقريره عن طريق المقابلات مع العاملين والملاحظة المباشرة، لمعرفة الوقت الذي يصرفه العاملين في إنجاز الأنشطة المختلفة، مما يجعل التكلفة عالية. فتكاليف تخزين البضائع يجب ربطها بالأنشطة (مثل: الاستلام، والفحص، والتخزين، والرفع، والتغليف، والشحن)، بناءً على تقديرات عمال المستودع لنسب الوقت المصروف من قبلهم على كل من هذه الأنشطة، ويقوم طاقم مشروع ABC بتحديد معدل محرك تكلفة النشاط المستخدم لربط تكاليف الأنشطة بكل منتج أو زبون، من خلال تقسيم تكاليف الأنشطة على مخرجات كل نشاط (مثل: عدد مرات الاستلام، وعدد مرات الفحص، وعدد العناصر المستلمة، وعدد مرات الشحن)، وتوسيع هذه الدراسة لتشمل كل أعمال المنظمة هو أمر صعب ومكلف.⁽¹⁾

2- وقت طويل في التطبيق:

إن عملية إجراء المقابلات مع جميع العاملين في المنظمة، والملاحظة المباشرة لإجراءات العمل يتطلب وقتاً طويلاً، حيث أن تحليل الأنشطة يتطلب (3) أشخاصاً بدوام كامل لمدة (4-6) أشهر.⁽²⁾ ومن وجهة نظر أصحاب المنظمة إن إجراء مقابلات مع الموظفين لتقدير أوقات الأنشطة هو عمل غير مجدي، حيث أن هناك وقت مهدور في مناقشة الموظفين حول دقة معدلات محركات التكلفة المشتقة من اعتبارات موضوعية، مع ميل معظم العاملين إلى اعتماد معدلات وقت مثالية أكثر منها حقيقية.⁽³⁾

3- توسيع نظام ABC على نطاق المؤسسة كلها أصبح معقداً جداً:

إن المنظمات التي تخضع لضغوط تنافسية شديدة تحتاج لتطوير دقة تكاليف المنتجات بصورة كبيرة، وللتوسع في الدقة يجب تقسيم الأنشطة إلى مكونات أصغر، مما يؤدي إلى تضخم عدد الأنشطة، وتزايد الحاجة لبرنامج حاسب خاص لتخزين ومعالجة البيانات.

(1) Kaplan, R, S. Anderson, S, R Time-Driven Activity-Based Costing, Social Science Research Network. November 2003. P 2.

(2) Bruggeman, W; Everaert, P; Anderson, S.R; Levant, Y. Modeling Logistics Costs Using Time-Driven Abc: A Case In A Distribution Company, Faculty of Economics and Business Administration, Ghent University, Belgium, September 2005 P 9.

(3) Thomson, j. Gurowka, j. Previous Reference .2005. P 30.

حيث نجد أن شركة توزيع لديها (150) نشاطاً إذا أرادت توزيعها على (600,000) هدف تكلفة، بشكل شهري لمدة سنتين، يتطلب تقدير البيانات حساباً وتخزيناً (2) مليار معلومة.⁽¹⁾

4- عدم مراعاة تعقيد العمليات:

وجدت بعض المنظمات أن نظام ABC التقليدي غير قادر على مراعاة تعقيد العمليات، حيث يحسب محرك تكلفة الصفقة بعد عدد مرات إنجاز النشاط، مثل عدد طلبات الزبائن، ولكن قد يكون طلب أحد الزبائن أعقد من غيره، مما يعطي تقديراً غير صحيح للموارد المطلوبة لإنجاز هذا الطلب.⁽²⁾

5- صعوبة تحديث النظام:

وجدت المنظمات صعوبة في المحافظة على النظام وتحديثه، حيث إن مراحل العمل وكمية صرف الموارد تتغير، ويتم إضافة أنشطة جديدة، وهناك زيادة في تنوع وتعقيد الطلبات الفردية، وعملية تحديث النظام تتطلب إعادة تقدير من خلال جولة جديدة من المقابلات والاستفسارات، ليتم عكس التغير في عمليات المنظمة، مما يعني تكلفة إضافية ووقتاً إضافياً.⁽³⁾

ثانياً - نظام ABC الزمني:

أشار كابلان وأندرسون إلى أن النظام فشل في تحديد تعقيد العمليات الفعلية، فقاموا بشكل أساسي بعكس مدخل النظام، من خلال السماح للمديرين باستخدام قاعدة النسب 20\80، وذلك بالقيام مباشرة بتقدير الموارد المطلوبة من قبل كل صفقة، منتج، أو زبون بدلاً من ربط تكلفة الموارد بالأنشطة أولاً، ثم بالمنتجات أو الزبائن.

فبدلاً من إجراء مقابلات مع الموظفين للاستفسار عن كيفية قضائهم لأوقاتهم، يقوم المديرون مباشرة بتقدير الطاقة العملية للموارد المتاحة بشكل نسبة مئوية من الطاقة النظرية، حيث إن تقديرات تكلفة وحدة الزمن للطاقة الكلية يقود لتقدير وحدة أزمنة الأنشطة، التي تقود لاشتقاق معدلات محركات التكلفة.

(1) Bruggeman, W; Everaert, P; Anderson, S.R; Levant, Y, Previous Reference, 2005, P8.

(2) (3) Kaplan, R, S. Anderson, S, R. Previous Reference, 2003. P (4- 5).

فالنماذج سهلة التعديل من خلال تقدير وحدة الزمن المطلوبة لأي نشاط جديد بدلاً من مهمة إعادة مقابلة الموظفين، لذلك فالنظام الجديد يسمح بتعديل الأنشطة التي هي مدخلات استهلاك الموارد بفعالية أكثر، لكي لا ينهار النظام بسبب عدم القدرة على التحديث.⁽¹⁾

إن نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني يقدم طريقة بسيطة من حيث المفهوم وقوية عند التنفيذ، فهو يقوم بشكل أساسي على فهم كمية الجهد المطلوبة لإجراء أي عملية، ثم إضافة التكلفة المناسبة المحسوبة على أساس الأنشطة.⁽²⁾

ثالثاً - خطوات تطبيق نظام ABC الزمني:⁽³⁾

1- تقدير تكلفة وحدة الطاقة المتوفرة:

تتم عن طريق تقدير تكلفة الطاقة الإنتاجية، وتحديد الموارد. ففي دائرة الزبائن مثلاً، يتم تحديد الموارد الآتية:

- موظفي الاستقبال الذين يتلقون ويستجيبون لطلبات الزبائن.
- ومشرف موظفي الاستقبال.
- والموارد المساعدة التي يحتاجونها لأداء مهماتهم (الحواسب، والاتصالات، والأثاث).
- والموارد من الأقسام الأخرى (تكنولوجيا المعلومات، ودائرة الموارد البشرية).

ثم يقدر المحلل الطاقة العملية للموارد المتاحة (عادة تقدر بين 80% و 85% من الطاقة النظرية)، فإذا كان عامل أو آلة يستطيع العمل نظرياً لمدة (40) ساعة في الأسبوع، فإن الطاقة العملية تكون (32) ساعة في الأسبوع، مما يسمح بمعدل (20%) من الوقت للعامل لإنجاز أمور شخصية مثل: الاستراحات والوصول والمغادرة، وبالنسبة إلى الآلات يسمح بنسبة (20%) من الوقت للإصلاح والصيانة.

ويوجد بديل بسيط لتقدير الطاقة العملية، وهو مراجعة الأنشطة المؤداة في فترة زمنية سابقة. مثل تحديد عدد طلبات الزبائن المستلمة خلال عام أو عامين سابقين، ثم تحديد العدد الشهري مع مراعاة عدم وجود تأخير مفرط، أو جودة ضعيفة، أو وقت إضافي، أو إجهاد زائد للموظفين، ويمكن أن يترك مجالاً للخطأ في تقدير الطاقة بنسبة (5-10%).

(1) Thomson, j. Gurowka, j. Previous Reference, 2005, P 30.

(2) Max, M. Leveraging Process Documentation for Time-Driven Activity Based Costing, Journal of Performance Management, 2007, P (3-4).

(3) Kaplan, R, S. Anderson, S, R. Previous Reference, 2003, P (6-10).

تكلفة الطاقة المتوافرة

وتكون تكلفة الوحدة = -----

الطاقة العملية للموارد المتاحة

2- تقدير وحدة الزمن:

وهو تقدير الزمن اللازم لإنجاز النشاط. وهذه الخطوة بديل لإجراء المقابلات مع العاملين، ويمكن الحصول على تقدير الزمن عن طريق الملاحظة المباشرة أو إجراء المقابلات مع المديرين.

3- تحديد معادلات الزمن:

بعد الحصول على التقديرات الزمنية من الخطوة الثانية يمكن كتابة معادلة الزمن لمنتج معين، وهي تساوي مجموع أزمدة الأنشطة اللازمة لإنتاج هذا المنتج أو هذه الخدمة، ويمكن إضافة أزمدة الأنشطة الخاصة التي تتطلبها الطلبات المعقدة أو الطلبات ذات الطابع الخاص، ويمكن تعديلها بسهولة من خلال إضافة الأزمدة الخاصة بالأنشطة الجديدة، وإزالة الأزمدة الخاصة بالأنشطة الملغاة.

فإذا كانت عملية تغليف أحد المنتجات تستغرق (0.5) دقيقة لتجهيزها للشحن، ويتم إضافة (6.5) دقيقة إذا كان المنتج يحتاج إلى تغليف خاص، وإذا كان الشحن جويًا يتم إضافة (0.2) دقيقة. فعندئذ تكون معادلة وقت التغليف تساوي:

$$6.5 + 0.5 \text{ (إذا تم طلب تغليف خاص)} + 0.2 \text{ (إذا كان الشحن جويًا)}.$$

فمن خلال معادلة الوقت يتم حساب الزمن اللازم لعملية التغليف، ثم يضرب بتكلفة وحدة الشحن للحصول على تكلفة شحن هذا المنتج.

رابعاً - محركات الزمن المضاعفة:

إن أحد الميزات الأساسية لنظام ABC الزمني هو القدرة على استخدام محركات زمن مختلفة وإدخالها في معادلة زمن تكلفة نشاط معين، فإذا كان هناك ضرورة لاستخدام أكثر من محرك زمني لكل نشاط من أجل دقة التكاليف، فإن النظام قادر على استيعابها جميعاً في معادلة زمن واحدة.⁽¹⁾

(1) Bruggeman, W; Everaert, P; Anderson, S.R; Levant, Y, Previous Reference, 2005. P (14- 15).

خامساً - مزايا نظام ABC الزمني: (1)

1 - يتم تقديره وتطبيقه بسرعة:

ففي نشاط معالجة طلبات البيع لدى إحدى شركات التوزيع. بافتراض أن: (2)
التكلفة الإجمالية = 57,600 يورو (رواتب, استهلاك, موارد أخرى) بالأسبوع.
طاقة الوقت العملي = 5,760 دقيقة (80% من الطاقة القصوى التي تمثل 40 ساعة في الأسبوع
لثلاثة موظفين). تكون تكلفة الدقيقة لمجموعة الموارد هذه = 10 يورو.
فإذا كان الوقت المقدر لمعالجة طلب بيع عادي = 3 دقائق,
ومعالجة طلب زبون جديد يتطلب 15 دقيقة إضافية, أي أن الزمن المطلوب لمعالجة طلب زبون
جديد = 18 دقيقة.
تكون تكلفة معالجة طلب زبون جديد = 180 يورو. بينما تكلفة معالجة طلب زبون قديم = 30
يورو.

2 - يمكن أن يوسع بسهولة ليتعامل مع ملايين التحويلات من خلال محركات الزمن المضاعفة,
مع المحافظة على زمن معالجة سريع وتقارير حية:

ففي نشاط معالجة طلبات البيع لدى إحدى شركات التوزيع: (3)
إذا كان طلب البيع يتضمن مواد مختلفة فيمكن وضع محرك زمني يعتمد على عدد المواد
المختلفة لكل طلب, أيضاً إذا كان هناك نوعان للطلب عادي ومستعجل, فيمكن أيضاً وضع محرك
زمني آخر.

فيصبح نشاط معالجة طلبات الزبائن معتمداً على ثلاث محركات زمنية:

- 1 - نوع الزبون (جديد, قديم).
- 2 - عدد المواد المطلوبة.
- 3 - نوع الطلب (عادي, مستعجل).

وحيث أن:

- a. زمن معالجة طلب زبون قديم يتطلب (3) دقائق.
- b. كل مادة مطلوبة تتطلب (2) دقيقة.

(1) Kaplan, R, S. Anderson, S, R. Previous Reference, 2003. P 1.

(2) (3) Bruggeman, W; Everaert, P; Anderson, S.R; Levant, Y, Previous Reference, 2005, P (11-15).

c. معالجة طلب زبون جديد يتطلب (15) دقيقة إضافية.

d. الطلب المستعجل يتطلب (10) دقائق إضافية.

تكون معادلة الوقت لنشاط معالجة طلبات البيع لكل طلب كالاتي:

$$\text{معادلة الوقت} = 3 + 15 * (\text{س} 1) + 2 * (\text{س} 2) + 10 * (\text{س} 3)$$

حيث:

س1 = نوع الزبون (حيث يتم إعطاء القيمة (1) للزبون الجديد والقيمة (0) للزبون القديم).

س2 = عدد المواد المطلوبة.

س3 = نوع الطلب (حيث يتم إعطاء القيمة (1) للطلب المستعجل والقيمة (0) للطلب العادي).

فإذا كان لدينا طلب يتضمن (5) مواد لزبون جديد بطلب مستعجل فالزمن يساوي:

$$38 = 1 * 10 + 5 * 2 + 1 * 15 + 3 \text{ دقيقة.}$$

3- يصمم معادلة وقت فعالة تستوعب التنوع في الطلبات وسلوك الزبائن بدون زيادة في تعقيدات

النظام.

ففي شركة SANAC⁽¹⁾ وهي شركة توزيع لمنتجات عناية بالنباتات في بلجيكا, بمبيعات إجمالية

(62) مليون يورو, وتملك (25) شاحنة نقل, ومستودع يتضمن (22,500) رف تخزين. لديها

أربعة أنواع من الزبائن:

- المزارعون.
- المشاتل.
- شركات القطاع العام وإصلاح الأراضي.
- محلات تجزئة صغيرة الحجم وكبيرة الحجم.

والشركة لديها (7,000) زبون وتعالج (298,000) طلب بيع في السنة وتصدر (69,000)

فاتورة, بالإضافة للتنوع الكبير في طلبات الزبائن ومواقعهم الجغرافية.

فتطبيق نظام ABC التقليدي في هذه الشركة يتطلب تقسيم الأنشطة لمهام أصغر ليصل عددها

إلى (330) نشاط مقارنة بـ (106) معادلة وقت في نظام ABC الزمني فقط, وهذا يشير

بوضوح إلى كفاءة نظام ABC الزمني الذي استطاع احتواء التعقيدات السابقة بفعالية ضمن

معادلات الزمن الخاصة به.

(1) Bruggeman, W; Everaert, P; Anderson, S.R; Levant, Y, Previous Reference, 2005, P (21-42).

4- يدمج بشكل واضح طاقة الموارد, ويلقى الضوء على طاقة الموارد غير المستخدمة.

فدائرة خدمات الزبائن في إحدى الشركات (ع) لديها ثلاثة أنشطة:⁽¹⁾

- معالجة طلبات الزبائن.

- معالجة شكاوى الزبائن.

- فحص دائنية الزبون.

فإذا كانت تكلفة الموارد (موظفين, مشرفين, تقنية معلومات, اتصالات, المساحة المشغولة) تساوي \$ 560,000 لمدة ثلاثة أشهر.

وكان حجم العمل للنشاطات الثلاث خلال ثلاثة أشهر كالتالي:

• (9,800) طلب زبون.

• (280) شكوى.

• (500) فحص دائنية.

وبفرض وجود (28) موظفاً يهتمون بالزبائن في هذه الدائرة بمجموع (10,560) دقيقة عمل في الشهر لكل موظف, أي (31,680) دقيقة خلال ثلاثة أشهر, وباعتماد نسبة (80%) للوقت العملي, فيكون الزمن العملي المتوافر = (25,000) دقيقة للموظف في ثلاثة الأشهر = (700,000) دقيقة لـ 28 موظفاً في ثلاثة الأشهر.

وتكون تكلفة الدقيقة = $700,000 / 560,000 = 0,8$ \$.

وبملاحظة الوقت المصروف على الأنشطة:

معالجة طلبات الزبائن = 40 دقيقة لكل طلب.

معالجة شكاوى الزبائن = 220 دقيقة لكل طلب.

فحص دائنية الزبون = 250 دقيقة لكل طلب.

فتكون تكلفة النشاط الواحد كالتالي:

النشاط	وحدة الزمن (دقائق)	معدل محرك تكلفة النشاط للدقيقة	تكلفة النشاط
معالجة طلبات الزبائن	40	\$ 0,8	\$ 32
معالجة شكاوى الزبائن	220	\$ 0,8	\$ 176
فحص دائنية الزبون	250	\$ 0,8	\$ 200

(1) Kaplan, R, S. Anderson, S, R. Previous Reference, 2003.P (7-8).

فتصبح التكلفة الإجمالية كالاتي :

التكلفة الإجمالية	إجمالي الدقائق	الكمية	وحدة الزمن	النشاط
\$ 313,600	392,000	9,800	40	معالجة طلبات الزبائن
\$ 49,280	61,600	280	220	معالجة شكاوى الزبائن
\$100,000	125,000	500	250	فحص دائنية الزبون
\$ 462,880	578,600			الموارد المستخدمة
\$560,000	700,000			الموارد الكلية
\$97,120	121,400			الموارد غير المستغلة

5- سهولة التحديث: (1)

هناك عدة عوامل تسبب حدوث تغير في معدل تكلفة الأنشطة، وتتطلب إجراء تحديث لنظام التكاليف ومنها:

- 1- تغير أسعار الموارد المتاحة (مثل: حصول موظف على علاوة).
- 2- انحراف في كفاءة الأنشطة (مثلاً إن استخدام تكنولوجيا جديدة تسمح بأداء الأنشطة بزمان أقل).

فبفرض توفر قاعدة بيانات لدائرة معالجة طلبات الزبائن تسمح لهم بتخفيض زمن فحص دائنية الزبون من (250) دقيقة إلى (30) دقيقة يكون إدخال التعديلات الجديدة عملية سهلة تسمح للنظام بالتحديث الفوري، بدلاً من الاعتماد على التحديث الزمني الذي يخطط له في فترات منتظمة (نصف سنوي، سنوي) مما يسمح للنظام بإعطاء تقارير حية للإدارة. وتصبح التكلفة الإجمالية للشركة (ع) بعد تحديث النظام كالاتي:

التكلفة الإجمالية	إجمالي الدقائق	الكمية	وحدة الزمن	النشاط
\$ 313,600	392,000	9,800	40	معالجة طلبات الزبائن
\$49,280	61,600	280	220	معالجة شكاوى الزبائن
\$12,000	15,000	500	30	فحص دائنية الزبون
\$374,880	468,600			الموارد المستخدمة
\$560,000	700,000			الموارد الكلية
\$185,120	231,400			الموارد غير المستغلة

(1) Kaplan, R, S. Anderson, S, R. Previous Reference, 2003. P (10-11).

سادساً - المقارنة بين ABC التقليدي وبين ABC الزمني:

دقة التوزيع:

فمن خلال إجراء مقابلات مع الموظفين في دائرة معالجة طلبات الزبائن⁽¹⁾ للحصول على تقديرات الوقت المصروف من قبلهم على النشاطات الثلاثة. والتي كانت كالآتي = (70% , 10% , 20%). وكان حجم العمل للنشاطات الثلاث خلال ثلاثة أشهر تساوي:

- (9,800) طلب زبون.
- (280) شكوى.
- (500) فحص دائنية.

تكون التكاليف بناءً على نظام ABC التقليدي كالآتي:

النشاط	نسبة الوقت المصروف	التكلفة الموزعة	كمية محرك تكلفة النشاط	معدل محرك تكلفة النشاط
معالجة طلبات الزبائن	70%	\$ 392,000	9,800	\$ 40 / طلب
معالجة شكاوى الزبائن	10%	\$ 56,000	280	\$ 200 / شكوى
فحص دائنية الزبون	20%	\$ 112,000	500	\$ 224 / فحص
	100%	\$ 560,000		

بينما التكاليف بناءً على نظام ABC الزمني:

النشاط	وحدة الزمن	الكمية	إجمالي الدقائق	التكلفة الإجمالية	معدل محرك تكلفة النشاط
معالجة طلبات الزبائن	40	9,800	392,000	\$ 313,600	\$ 32 / طلب
معالجة شكاوى الزبائن	220	280	61,600	\$ 49,280	\$ 176 / شكوى
فحص دائنية الزبون	250	500	125,000	\$ 100,000	\$ 200 / فحص
الموارد المستخدمة			578,600	\$ 462,880	
الموارد الكلية			700,000	\$ 560,000	
الموارد غير المستغلة			121,400	\$ 97,120	

(1) Kaplan, R, S. Anderson, S, R. Previous Reference, 2003, P (2-3); P (7-8).

يعود الفرق بين تكلفة النظامين إلى أن نظام ABC التقليدي اعتمد على مفهوم الطاقة الكلية، بينما أن نظام ABC الزمني اعتمد على مفهوم الطاقة العملية، فقسم تكلفة الدائرة إلى تكلفة مستغلة تقابل الزمن المستغل الفعلي وهي التي يجب أن يتحملها الزبائن، وتكلفة غير مستغلة تقابل زمناً غير مستغل فعلي لا يجب أن يتحملها الزبائن، حيث يضعها تحت تصرف الإدارة.

استقرار التسعير على المدى القصير: (1)

في دائرة معالجة طلبات الزبائن إذا كانت تكلفة الموارد تساوي (560,000\$) وكانت تكلفة الأنشطة في النظامين كالآتي:

النشاط	ABC التقليدي	ABC الزمني
معالجة طلبات الزبائن	\$ 40	\$ 32
معالجة شكاوى الزبائن	\$200	\$ 176
فحص دائنية الزبون	\$224	\$ 200

وبفرض حصول تغيير في حجم العمل المنجز خلال ثلاثة أشهر التالية ليصبح كالآتي:

- (10,200) طلب زبون.
- (230) شكوى.
- (540) فحص دائنية.

تصبح تكلفة الأنشطة في النظامين كالآتي:

النشاط	ABC التقليدي	ABC الزمني
معالجة طلبات الزبائن	\$ 38	\$ 32
معالجة شكاوى الزبائن	\$243	\$ 176
فحص دائنية الزبون	\$207	\$ 200

(1) الفقرة من إعداد الباحثة.

يعود الفرق إلى أن زيادة حجم العمل غيرت تكلفة الوحدة في نظام ABC التقليدي، بينما لم يكن لها تأثير على تكلفة الدقيقة في نظام ABC الزمني، حيث إن زيادة حجم العمل خفضت من الموارد غير المستغلة وحولتها إلى موارد مستغلة مع ثبات في تكلفة دقيقة النشاط الفعلي، مما يسمح بثبات في عملية التسعير على المدى القصير. وهو أمر تحتاج إليه المنظمات حيث إن عملية تغيير الأسعار صعوداً وهبوطاً بناءً على كميات العمل المنجزة كل ثلاثة أشهر هو أمر غير منطقي بالنسبة إلى كثير من المنظمات والعملاء.

ويتبين تأثير زيادة حجم العمل على الطاقة المستغلة وغير المستغلة كالاتي:

التكلفة الإجمالية	تكلفة الوحدة	إجمالي الدقائق	وحدة الزمن	الكمية	النشاط
\$326,400	\$ 32	408,000	40	10,200	معالجة طلبات الزبائن
\$40,480	\$ 176	50,600	220	230	معالجة شكاوى الزبائن
\$108,000	\$ 200	135,000	250	540	فحص دائنية الزبون
\$474,880					الموارد المستخدمة
\$560,000					الموارد الكلية
\$85,120					الموارد غير المستغلة

بين الفصل الثالث أهمية تطبيق أنظمة محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي، ومفهوم نظام التكلفة حسب الأنشطة، ونظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني، ويبين الفصل التالي النموذج المقترح تطبيقه من قبل الباحثة على نشاط المرابحة في بنك سورية الدولي الإسلامي.

الفصل الرابع: النموذج المقترح تطبيقه من قبل الباحثة.

- المبحث الأول: لمحة عن نشاط المرابحة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.
- المبحث الثاني: نموذج ABC الزمني المقترح تطبيقه من قبل الباحثة.

المبحث الأول: لمحة عن نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

المقدمة:

يتناول المبحث لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي من حيث التأسيس، والمؤسسين، وتاريخ بدء العمل، والفروع العاملة، وحجم نشاط المراجعة كأرقام إجمالية وقطاعية، ثم ننتقل لنعدد أنواع نشاط التمويل عن طريق المراجعة كما يقدمها البنك وشروط كل منها، ثم نتعرض لمدى التزام بنك سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامية رقم (2) من خلال بياناته المنشورة.

يتناول المبحث ما يأتي:

أولاً- لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي.

ثانياً- حجم نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

ثالثاً- أنواع نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي.

رابعاً- مدى التزام بنك سورية الدولي الإسلامي بالمعيار رقم 2 (المراجعة والمراجعة للآمر

بالشراء - المعالجات المحاسبية).

أولاً - لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي: (1)

تم تأسيس البنك على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص رقم 67/ م بتاريخ 2006/9/7. تم طرح نسبة (51%) من أسهم رأس المال للاكتتاب العام، وتم تغطية الاكتتاب بنسبة (336%)، بينما تعود نسبة (49%) من رأس المال للمؤسسين يتصدرهم بنك قطر الدولي الإسلامي الذي يمتلك (30%) من أسهم رأس المال، بينما تمتلك مجموعة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين القطريين نسبة (19%) الباقية من رأس المال.

كانت بداية العمل في البنك بتاريخ 2007/9/15 بفرع فندق المريديان (الديديمان حالياً) وبفرع منطقة العزيزية بمدينة حلب بتاريخ 2007/10/20، ثم كانت انطلاقة شبكة الفروع بتاريخ 2008/6/5 ليلعب عدد الفروع العاملة في عام 2008/ ثمانية فروع (ساحة الروضة - المزرة - الحريقة - فندق المريديان - حماة - حلب العزيزية - حمص - حلب فرع ثانٍ).

ثانياً - حجم نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي:

بلغت إيرادات الأنشطة التمويلية (705,915,468) ل.س لعام 2008/ حصة المراجعة منها (690,462,796) ل.س. ويبين الجدول رقم 7/ الإيرادات التمويلية لبنك سورية الدولي الإسلامي كأرقام ونسب مئوية.

جدول رقم 7/ النسب المئوية لإيرادات الأنشطة التمويلية.

النسبة	المبالغ (ليرة سورية)	الأنشطة التمويلية
97.8%	690,462,796	مراجعات
1.9%	13,354,356	استصناع
0.05%	366,274	خدمات الإجارة
0.25%	1,732,042	أخرى
100%	705,915,468	المجموع

المصدر: التقرير السنوي الأول، 2008، الصادر عن بنك سورية الدولي الإسلامي.

(1) التقرير السنوي الأول، 2008، الصادر عن بنك سورية الدولي الإسلامي.

وبلغت ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدها	ل.س	13,615,143,292
- الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	ل.س	<u>1,412,775,568</u>
ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدها لعام 2008	ل.س	12,202,367,724

ويبين الجدول رقم /8/ ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدها لبنك سورية الدولي الإسلامي كأرقام ونسب مئوية:

جدول رقم /8/: ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدها.

النسبة	المبالغ (ليرة سورية)	الأنشطة التمويلية
%97.506	13,275,707,807	ذمم المربحات
%0.711	96,801,592	استصناع
%0.005	644,482	خدمات الإجارة
%1.634	222,428,000	القروض المتبادلة
%0.144	19,561,411	عمليات تحت التنفيذ
%100	13,615,143,292	المجموع

المصدر: التقرير السنوي الأول، 2008، الصادر عن بنك سورية الدولي الإسلامي.

بلغ إجمالي ذمم المربحة لعام 2008	ل.س	13,275,707,807
- الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	ل.س	<u>1,400,319,005</u>
بلغ صافي ذمم المربحة لعام 2008	ل.س	11,875,388,802

ويبين الجدول رقم /9/ توزيع ذمم المربحة على القطاعات الإنتاجية:

جدول رقم /9/: توزيع صافي ذمم المربحة على القطاعات الإنتاجية.

النسبة المئوية	المربحات (ليرة سورية)	القطاع
% 25	2,977,635,324	الصناعة
% 42.3	5,018,732,008	التجارة
% 0.16	18,431,456	الزراعة
% 32.54	3,860,590,014	الخدمات
%100	11,875,388,802	

المصدر: التقرير السنوي الأول، 2008، الصادر عن بنك سورية الدولي الإسلامي.

ثالثاً - أنواع نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي:

يقدم البنك بصيغة المراجعة للآمر بالشراء خدمات التمويل الآتية:

- 1- تمويل العقارات.
- 2- تمويل السيارات.
- 3- تمويل مواد الإكساء أو البناء.
- 4- تمويل التجهيزات المنزلية الكهربائية والأثاث المنزلي.
- 5- تمويل المواد الأولية والبضائع والآلات (داخلي, خارجي).

ولكل نوع شروط خاصة وهي:

تمويل العقارات:

الدفعة الأولى: 25% للمقيمين, 35% لغير المقيمين.

مدة التمويل: 10 سنوات كحد أقصى (120 شهراً).

نسبة ربح البنك: 5% إذا كانت المدة من سنة إلى خمس سنوات, و5.5% إذا كانت المدة من ست سنوات إلى عشر سنوات.

الحد الأدنى للتمويل: (750,000) ل.س.

عمولة دراسة ملف: 1% من مبلغ التمويل على أن لا تتجاوز (20,000) ل.س.

تمويل السيارات:

الدفعة الأولى: 35% من قيمة السيارة السوقية مضافاً إليها مصاريف تأمين عن فترة التمويل.

مدة التمويل: 3 سنوات أو 5 سنوات حسب نوع السيارة.

نسبة ربح البنك: 6.25% إذا كانت المدة سنة, و7% إذا كانت المدة خمس سنوات.

الحد الأدنى للتمويل: 250,000 ل.س.

عمولة دراسة ملف: (5000) إذا كانت قيمة السيارة مليون فما دون, و(10,000) إذا كانت قيمة السيارة مليون فأكثر.

تمويل مواد الإكساء أو البناء:

الدفعة الأولى: لا يوجد.

مدة التمويل: سبع سنوات (84 شهراً).

نسبة ربح البنك: 6% إذا كانت المدة من سنة إلى خمس سنوات, و6.5% إذا كانت المدة من خمس سنوات إلى سبع سنوات.

الحد الأدنى للتمويل: (250,000) ل.س.

عمولة دراسة ملف: 1% من قيمة التمويل الممنوح.

تمويل التجهيزات المنزلية الكهربائية – الأثاث المنزلي:

الدفعة الأولى: لا يوجد.

مدة التمويل: (3) سنوات للأثاث المنزلي. و(2) للتجهيزات الكهربائية وأجهزة الحاسب المحمول.

نسبة ربح البنك: 6%.

الحد الأدنى للتمويل: (100,000) ل.س.

عمولة دراسة ملف: 1% من قيمة التمويل الممنوح.

تمويل المواد الأولية والبضائع والآلات:

الدفعة الأولى: لا يوجد.

مدة التمويل: من (3) أشهر حتى (12) شهراً.

نسبة ربح البنك: 6%.

الحد الأدنى للتمويل: (250,000) ل.س.

عمولة دراسة ملف: 1% من قيمة التمويل الممنوح.

وقد يتم الشراء من الخارج باستخدام مريحة الاعتمادات المستندية.

رابعاً - مدى التزام بنك سورية الدولي الإسلامي بالمعيار رقم 2 (المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء - المعالجات المحاسبية):

(1-2) قياس قيمة الموجودات عند اقتناء المصرف لها:

يتم تقويم الموجودات وفقاً للتكلفة التاريخية.

(2-2) قياس قيمة الموجودات بعد اقتناء المصرف لها:

لم يتم الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية لعام /2008/ عن المبدأ المعتمد من حيث الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام، وبالتالي لا يمكن تحديد مدى التزام البنك بهذه الفقرة من المعيار.⁽¹⁾

(3-2-2) الحسم المحتمل الحصول عليه بعد اقتناء الموجود:

لا يوجد ذكر لهذا البند في الإيضاحات حول القوائم المالية لعام /2008/.⁽²⁾

(3-2) ذمم المرابحات:

ورد في إيضاحات القوائم المالية ما يأتي "يتم إظهار ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدها بإجمالي قيمتها الأصلية ناقصاً هامش الجدية المقبوض على حساب هذه العمليات، وبعد استبعاد الإيرادات المؤجلة الخاصة بالسنوات اللاحقة، وبعد خصم مخصص تدني قيم ذمم الأنشطة التمويلية".

(4-2) إثبات الأرباح:

تثبت الإيرادات على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط المتناقص.

(5-2) الأرباح المؤجلة:

يتم حسم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.

(1) حسب تعليمات إدارة الرقابة الشرعية التي زدنا بها المدقق الشرعي، يشير البند رقم 7 إلى أن "طلب شراء بضاعة المرابحة يمثل وعداً ملزماً - وليس عقداً - من العميل بشراء البضاعة من البنك"، وحسب نموذج طلب الشراء الذي زدنا به ضابط التمويل في فرع الحريقة هناك أكثر من بند يشير إلى أن الوعد ملزم.

(2) حسب عقد بيع المرابحة الذي زدنا به ضابط التمويل في فرع الحريقة، يشير البند رقم 7 إلى أنه "في حال حصل البنك على حسم من بائع البضاعة على السلعة المطلوب تمويلها بالمرابحة، فإن الفريق الثاني (الأمر بالشراء) يستفيد من ذلك الخصم بتخفيض الثمن الإجمالي بنسبة الحسم".

(6-2) السداد المبكر مع حط جزء من الربح:

لا يوجد ذكر لهذا البند في إيضاحات القوائم المالية لعام /2008/ أو أي مستند آخر.

(7-2) إعسار العميل:

ورد في نموذج طلب بضاعة للمرابحة للأمر بالشراء في المادة (26) أنه في حالة امتناع العميل عن الوفاء رغم يسره يحق للبنك أن يطالبه بما لحق به من ضرر فعلي، ويلتزم العميل إذا لم يثبت أنه معسر بدفع زيادة على الدين بمبلغ (10%) يصرفها البنك في وجوه الخير.

(8-2) نكول الأمر بالشراء عن الوفاء بالوعد مع وجود هامش جدية:

المعالجة حسب المعيار تختلف حسب اعتماد مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام، وبسبب عدم تصريح البنك في إيضاحات القوائم المالية عن الطريقة المتبعة لا يمكن تقييم مدى التزام البنك بهذه الفقرة من المعيار.⁽¹⁾

(9-2) متطلبات الإفصاح:

لم يرد في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان المصرف يطبق مبدأ الإلزام بالوعد أم لا، وهذا مخالف لمتطلبات الإفصاح للمعيار رقم (2).

(1) ورد في نموذج طلب شراء بضاعة للمرابحة للأمر بالشراء في المادة 7 حق البنك في اقتطاع ما يتحقق له من مطلوبات ناشئة عن شروط هذا الطلب وملحقاته من هامش الجدية في حال نكول العميل.

المبحث الثاني: نموذج ABC الزمني المقترح من قبل الباحثة.

المقدمة:

بعد المقارنة بين مزايا وعيوب كل من نظام التكلفة حسب الأنشطة (التقليدي) ونظام محاسبة التكلفة حسب الأنشطة الزمني في الفصل السابق, وجدت الباحثة أن تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني على نشاط المراجعة في المصرف الإسلامي أكثر ملاءمة.

وعليه ستتناول الصفحات التالية النموذج المقترح من قبل الباحثة لتطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة الزمني على نشاط المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي.

أولاً- مراحل بناء النموذج المقترح:

المرحلة الأولى: دراسة الأنشطة (تحديدها, تجميعها, تحديد الزمن اللازم لأداء كل نشاط).

المرحلة الثانية: وضع معادلات الزمن.

المرحلة الثالثة: دراسة عناصر التكلفة (تجميعها, توزيعها, الوصول لتكلفة الدقيقة).

المرحلة الرابعة: إضافة تكلفة الدقيقة والتكاليف المباشرة لنشاط المراجعة على معادلات الزمن للحصول على معادلات تكلفة.

المرحلة الأولى: دراسة الأنشطة.

1- وضع قائمة بالأنشطة المؤداة ذات العلاقة بخدمة المراجعة.

2- تجميع الأنشطة المؤداة من قبل موظف واحد في مجموعة واحدة, ثم تجميع الأنشطة المتعلقة بنوع واحد من المراجعة في مركز تكلفة أو مجمع تكلفة, مع مراعاة الترتيب الزمني للأنشطة.

3- تحديد الزمن اللازم لأداء كل مجموعة من الأنشطة.

1- قائمة الأنشطة المؤداة ذات العلاقة بخدمة المراجعة:

يتم وضع قائمة أنشطة المراجعة (قاموس الأنشطة) من خلال إجراء مقابلات مع الموظفين, ويبين الجدول رقم 10/ قائمة الأنشطة المتعلقة بتقديم خدمة المراجعة, مع بيان الموظف المسؤول عن أداء كل نشاط ونوع المراجعة التي يتبع لها هذا النشاط.

جدول رقم /10/: قائمة الأنشطة المؤداة ذات العلاقة بخدمة المراجعة.

الرقم	النشاط	الموظف المسؤول	نوع المراجعة
1	استلام الأوراق المطلوبة	ضابط التمويل	كل الأنواع
2	تسديد أجور دراسة الملف الائتماني	أمين الصندوق	كل الأنواع
3	دراسة الأوراق المقدمة	ضابط التمويل	كل الأنواع
4	الزيارة الميدانية	ضابط التمويل	كل الأنواع عدا السيارات
5	دراسة الكفيل	ضابط التمويل	عند الحاجة لكفيل
6	تدقيق العملية	مسؤول خدمة الزبائن	كل الأنواع
7	الموافقة على منح التمويل	مدير الفرع	التمويل اقل من 2 مليون ل.س
8	إرسال الطلب للإدارة	ضابط التمويل	كل الأنواع
9	دراسة الطلب	موظف دائرة التمويل الشخصي	كل الأنواع
10	الموافقة على منح التمويل	مدير التمويل الشخصي	التمويل بين 2-3 ملايين ل.س
11	الموافقة على منح التمويل	نائب المدير العام	أكثر من 3 ملايين ل.س
12	إرسال الموافقة بالفاكس	موظف دائرة التمويل الشخصي	كل الأنواع
13	إرسال الأوراق للفرع بالبريد	موظف دائرة التمويل الشخصي	كل الأنواع
14	الإتصال بالعميل	ضابط التمويل	كل الأنواع
15	توقيع العقود	ضابط التمويل	كل الأنواع
16	توقيع سند بكامل المديونية	ضابط التمويل	كل الأنواع
17	توقيع عقد تأمين لصالح البنك	ضابط التمويل	السيارات من الشركات المعتمدة
18	استلام عقد التأمين	ضابط التمويل	السيارات من غير الشركات المعتمدة
19	إيداع الدفعة الأولية	أمين الصندوق	العقارات, السيارات, الاعتمادات
20	إصدار أمر تسليم لشركة السيارات	ضابط التمويل	السيارات من الشركات المعتمدة
21	تحويل القيمة للبائع	ضابط التمويل	السيارات, البضائع الخارجية
22	إرسال إشعار بتنفيذ العملية إلكترونياً لدائرة التمويل الشخصي	ضابط التمويل	كل الأنواع
23	استلام بيان قيد خاص بالسيارة عليه إشارة رهن للبنك	ضابط التمويل	السيارات

كل الأنواع	موظف دائرة التمويل الشخصي	جدولة الأقساط للعميل	24
كل الأنواع	ضابط التمويل	متابعة التسديد الشهري	25
العقارات	ضابط التمويل	توقيع وكالة للبنك للقيام بعملية رهن العقار	26
العقارات	أمين الصندوق	تسديد دفعة ضمان (مقابل تكاليف عملية الرهن)	27
العقارات	ضابط التمويل	حجز دفعة الضمان	28
العقارات, البضائع الداخلية, مواد الإكساء, الأثاث, التجهيزات الكهربائية	ضابط التمويل	إصدار الشيك	29
العقارات	ضابط التمويل	إرسال مندوب البنك للمصالح العقارية ليشهد عملية نقل الملكية	30
العقارات, البضائع الداخلية, مواد الإكساء, الأثاث, التجهيزات الكهربائية	ضابط التمويل	تسديد الشيك للبائع	31
العقارات	موظف القسم القانوني	إرسال مندوب البنك لمتابعة إجراءات الرهن العقاري لصالح البنك	32
العقارات	ضابط التمويل	استلام إشارة الحق العيني	33
العقارات	ضابط التمويل	تحرير دفعة الضمان	34
العقارات	أمين الصندوق	استلام العميل لدفعة الضمان	35
الاعتمادات	مسؤول خدمة الزبائن	توقيع طلب الشراء	36
الاعتمادات	مسؤول خدمة الزبائن	توقيع طلب فتح الاعتماد	37
الاعتمادات	مسؤول خدمة الزبائن	توقيع شروط العملية	38
البضائع الخارجية, البضائع الداخلية, مواد الإكساء, الأثاث, التجهيزات الكهربائية	مسؤول خدمة الزبائن	استلام أوراق رهن عقاري بقيمة 150 % من قيمة التمويل	39
الاعتمادات	مسؤول خدمة الزبائن	إرسال طلب فتح الاعتماد لدائرة الاعتمادات	40
الاعتمادات	موظف دائرة الاعتمادات	إرسال سويقت فتح الاعتماد	41
الاعتمادات	موظف دائرة الاعتمادات	استلام مسودة الاعتماد	42

43	إرسال التعديلات	موظف دائرة الاعتمادات	الاعتمادات
44	إرسال الموافقة	موظف دائرة الاعتمادات	الاعتمادات
45	استلام نسخة نهائية من الاعتماد	موظف دائرة الاعتمادات	الاعتمادات
46	استلام المستندات ودراساتها	موظف دائرة الاعتمادات	الاعتمادات
47	إرسال المستندات للحصول على موافقة العميل	موظف دائرة الاعتمادات	الاعتمادات
48	اطلاع العميل على المستندات والموافقة عليها	مسؤول خدمة الزبائن	الاعتمادات
49	توقيع العقود	مسؤول خدمة الزبائن	الاعتمادات
50	تسليم المستندات	مسؤول خدمة الزبائن	الاعتمادات
51	توقيع سند بكامل المديونية	مسؤول خدمة الزبائن	الاعتمادات
52	تحويل القيمة للمستفيد من الاعتماد	ضابط التمويل	الاعتمادات
53	إرسال مندوب البنك لفحص البضاعة وتسليمها للمشتري	ضابط التمويل	البضائع الداخلية, مواد الإكساء, الأثاث, التجهيزات الكهربائية
54	إرسال مندوب البنك ليشهد عملية تسليم السيارة للعميل	ضابط التمويل	السيارات من غير الشركات المعتمدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الزيارات الميدانية.

2-3- تجميع الأنشطة وتحديد الزمن اللازم لكل منها:

لأغراض الدراسة قسمت الباحثة نشاط المرابحة إلى أربعة أنواع:

- 1- تمويل العقارات.
- 2- تمويل السيارات (شركات معتمدة, شركات غير معتمدة).
- 3- تمويل البضائع الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية.
- 4- تمويل الأنواع الأخرى (مواد الإكساء أو البناء, التجهيزات المنزلية الكهربائية والأثاث المنزلي, المواد الأولية والبضائع والآلات).

تم تجميع الأنشطة المحددة في قائمة الأنشطة في مراكز تكلفة, وذلك حسب نوع المرابحة, وتم تحديد الزمن المستغرق لأداء كل منها, كما هو مبين في الجداول رقم 11-12-13-14-15.

مراجعة العقارات:

جدول رقم /11/: مركز تكلفة النشاط في تمويل العقارات.

الزمن بالدقائق	الموظف المسؤول	الأنشطة الدمجة	مركز تكلفة النشاط (1)
10	ضابط التمويل	1	استلام الأوراق المطلوبة (2)
5	أمين الصندوق	2	تسديد أجور دراسة الملف الائتماني
2700	ضابط التمويل	4-3	الدراسة الائتمانية
60	مسؤول خدمة الزبائن	6	تدقيق العملية
270	مدير الفرع	7	الموافقة على منح التمويل *
5	ضابط التمويل	8	إرسال الطلب للإدارة
180	دائرة التمويل الشخصي	9	دراسة الطلب
270	مدير التمويل الشخصي	10	الموافقة على منح التمويل *
1080	نائب المدير العام	11	الموافقة على منح التمويل *
2	دائرة التمويل الشخصي	12	إرسال الموافقة بالفاكس
5	دائرة التمويل الشخصي	13	إرسال الأوراق للفرع بالبريد
5	ضابط التمويل	14	الإتصال بالعميل
2	ضابط التمويل	26-16-15	توقيع الأوراق اللازمة
5	أمين الصندوق	19	تسديد الدفعة الأولية
5	أمين الصندوق	27	تسديد دفعة ضمان (3)
1	ضابط التمويل	28	حجز دفعة الضمان
1	ضابط التمويل	29	إصدار الشيك
120	ضابط التمويل	31-30	إرسال مندوب البنك للمصالح العقارية ليشهد عملية نقل الملكية وتسديد الشيك للبائع
1	ضابط التمويل	22	إرسال إشعار بتنفيذ العملية إلكترونياً لدائرة التمويل الشخصي
120	موظف القسم القانوني	32	إرسال مندوب البنك لمتابعة إجراءات الرهن العقاري لمصالح البنك أو لإجرائها إذا تخلف العميل

(1) الأنشطة ذات العلامة * هي أنشطة شرطية في كل الجداول.

(2) تتضمن الأوراق تقرير مخمن عقارات معتمد من قبل البنك.

(3) مقابل تكاليف عملية الرهن = 0,0174 من قيمة العقار .

1	ضابط التمويل	33	استلام إشارة الحق العيني ⁽¹⁾
1	ضابط التمويل	34	تحرير دفعة الضمان ^{(2)*}
5	أمين الصندوق	35	استلام العميل لدفعة الضمان*
10	دائرة التمويل الشخصي	24	جدولة الأقساط للعميل
5	ضابط التمويل	25	متابعة التسديد الشهري (للقسط الواحد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الزيارات الميدانية.

مراجعة السيارات:

تقسم إلى مراجعة السيارات من الشركات المعتمدة من قبل البنك, وغير المعتمدة.

جدول /12/: مركز تكلفة النشاط في تمويل السيارات من الشركات المعتمدة.

الزمن بالدقائق	الموظف المسؤول	الأنشطة الدمجة	مركز تكلفة النشاط
5	ضابط التمويل	1	استلام الأوراق المطلوبة
5	أمين الصندوق	2	تسديد أجور دراسة الملف الائتماني
20	ضابط التمويل	3	الدراسة الائتمانية
20	مسؤول خدمة الزبائن	6	تدقيق العملية
5	مدير الفرع	7	الموافقة على منح التمويل *
5	ضابط التمويل	8	إرسال الطلب للإدارة
120	دائرة التمويل الشخصي	9	دراسة الطلب
60	مدير التمويل الشخصي	10	الموافقة على منح التمويل *
60	نائب المدير العام	11	الموافقة على منح التمويل *
2	دائرة التمويل الشخصي	12	إرسال الموافقة بالفاكس
5	دائرة التمويل الشخصي	13	إرسال الأوراق للفرع بالبريد
5	ضابط التمويل	14	الإتصال بالعميل
5	ضابط التمويل	16-15	توقيع العقود والأوراق
5	أمين الصندوق	19	تسديد الدفعة الأولية
1	ضابط التمويل	20	إصدار أمر تسليم لشركة السيارات

(1) من العميل أو موظف القسم القانوني إذا لم يتم العميل بإجراءات الرهن.

(2) إذا سلم العميل إشارة الحق العيني.

1	ضابط التمويل	21	تحويل القيمة لحساب شركة السيارات
2	ضابط التمويل	22	إرسال إشعار التنفيذ إلكترونياً لدائرة التمويل الشخصي
1	ضابط التمويل	23	استلام بيان قيد خاص بالسيارة عليه إشارة رهن للبنك
10	دائرة التمويل الشخصي	24	جدولة الأقساط للعميل
5	ضابط التمويل	25	متابعة التسديد الشهري (للقسط الواحد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الزيارات الميدانية.

جدول /13/: مركز تكلفة النشاط في تمويل السيارات من الشركات غير المعتمدة.

الزمن بالدقائق	الموظف المسؤول	الأنشطة الدمجة	مركز تكلفة النشاط
10	ضابط التمويل	1	استلام الأوراق المطلوبة
5	أمين الصندوق	2	تسديد أجور دراسة الملف الائتماني
2700	ضابط التمويل	5-3	الدراسة الائتمانية
60	مسؤول خدمة الزبائن	6	تدقيق العملية
270	مدير الفرع	7	الموافقة على منح التمويل *
5	ضابط التمويل	8	إرسال الطلب للإدارة
180	دائرة التمويل الشخصي	9	دراسة الطلب
270	مدير التمويل الشخصي	10	الموافقة على منح التمويل *
1080	نائب المدير العام	11	الموافقة على منح التمويل *
2	دائرة التمويل الشخصي	12	إرسال الموافقة بالفاكس
5	دائرة التمويل الشخصي	13	إرسال الأوراق للفرع بالبريد
5	ضابط التمويل	14	الإتصال بالعميل
5	ضابط التمويل	16-15	توقيع العقود والأوراق
5	أمين الصندوق	19	تسديد الدفعة الأولية
120	ضابط التمويل	54	إرسال مندوب البنك ليشهد عملية تسليم السيارة للعميل
2	ضابط التمويل	23-18	استلام أوراق من العميل
2	ضابط التمويل	21	تحويل القيمة لحساب شركة السيارات
2	ضابط التمويل	22	إرسال إشعار التنفيذ إلكترونياً لدائرة التمويل الشخصي
10	دائرة التمويل الشخصي	24	جدولة الأقساط للعميل
5	ضابط التمويل	25	متابعة التسديد الشهري (للقسط الواحد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الزيارات الميدانية.

مراجعة البضائع عن طريق الاعتمادات المستندية:

جدول رقم /14/: مركز تكلفة النشاط في تمويل الاعتمادات.

الزمن (د)	الموظف المسؤول	الأنشطة المدمجة	مركز تكلفة النشاط
10	ضابط التمويل	1	استلام الأوراق المطلوبة
5	أمين الصندوق	2	تسديد أجور دراسة الملف الائتماني
2700	ضابط التمويل	5-4-3	الدراسة الائتمانية
60	مسؤول خدمة الزبائن	6	تدقيق العملية
270	مدير الفرع	7	الموافقة على منح التمويل *
5	مسؤول خدمة الزبائن	8	إرسال الطلب للإدارة بالبريد
180	دائرة التمويل الشخصي	9	دراسة الطلب
270	مدير التمويل الشخصي	10	الموافقة على منح التمويل *
1080	نائب المدير العام	11	الموافقة على منح التمويل *
2	دائرة التمويل الشخصي	12	إرسال الموافقة بالفاكس
5	دائرة التمويل الشخصي	13	إرسال الأوراق للفرع بالبريد
5	مسؤول خدمة الزبائن	14	الإتصال بالعميل
30	مسؤول خدمة الزبائن	-38-37-36 39	توقيع الأوراق اللازمة
2	مسؤول خدمة الزبائن	40	إرسال طلب فتح الاعتماد لدائرة الاعتمادات
120	دائرة الاعتمادات	-43-42-41 45-44	اجراءات فتح الاعتماد
60	دائرة الاعتمادات	46	استلام المستندات ودراستها
5	دائرة الاعتمادات	47	إرسال المستندات للحصول على موافقة العميل
5	مسؤول خدمة الزبائن	14	الاتصال بالعميل
60	مسؤول خدمة الزبائن	48	إطلاع العميل على المستندات والموافقة عليها
5	أمين الصندوق	19	تسديد الدفعة الأولية
2	مسؤول خدمة الزبائن	51-50-49	توقيع الأوراق اللازمة
2	ضابط التمويل	52	تحويل القيمة للمستفيد من الاعتماد
2	ضابط التمويل	22	إرسال إشعار التنفيذ إلكترونياً لدائرة التمويل الشخصي
10	دائرة التمويل الشخصي	24	جدولة الأقساط للعميل
5	ضابط التمويل	25	متابعة التسديد الشهري (للقسط الواحد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الزيارات الميدانية.

مراجعة الأنواع الأخرى:

جدول رقم /15/: مركز تكلفة النشاط في تمويل الأنواع الأخرى.

الزمن بالدقائق	الموظف المسؤول	الأنشطة المدمجة	مركز تكلفة النشاط
10	ضابط التمويل	1	استلام الأوراق المطلوبة
5	أمين الصندوق	2	تسديد أجور دراسة الملف الائتماني
2700	ضابط التمويل	5-4-3	الدراسة الائتمانية
60	مسؤول خدمة الزبائن	6	تدقيق العملية
270	مدير الفرع	7	الموافقة على منح التمويل *
5	ضابط التمويل	8	إرسال الطلب للإدارة
180	دائرة التمويل الشخصي	9	دراسة الطلب
270	مدير التمويل الشخصي	10	الموافقة على منح التمويل *
1080	نائب المدير العام	11	الموافقة على منح التمويل *
2	دائرة التمويل الشخصي	12	إرسال الموافقة بالفاكس
5	دائرة التمويل الشخصي	13	إرسال الأوراق للفرع بالبريد
5	ضابط التمويل	14	الإتصال بالعميل
10	ضابط التمويل	39-16-15	توقيع الأوراق اللازمة
1	ضابط التمويل	29	إصدار الشيك
120	ضابط التمويل	53-31	إرسال مندوب البنك لفحص البضاعة وتسليمها للمشتري وتسديد الشيك للبائع
1	ضابط التمويل	22	إرسال إشعار التنفيذ إلكترونياً لدائرة التمويل الشخصي
10	دائرة التمويل الشخصي	24	جدولة الأقساط للعميل
5	ضابط التمويل	25	متابعة التسديد الشهري (للقسط الواحد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الزيارات الميدانية.

المرحلة الثانية: وضع معادلات الزمن.

تم وضع معادلة زمن لكل نوع من أنواع المرابحة وذلك كالآتي:

1- معادلة الزمن الخاصة بتمويل العقارات:

$$\text{معادلة الزمن} = 3238 + 6 \text{ (س)} + 5 \text{ (س)} + 270 \text{ (س)} + 270 \text{ (س)} + 1080 \text{ (س)} + 4 \text{ (س)}$$

حيث إن:

س1: استلام إشارة الحق العيني من العميل، إذا كانت الإجابة نعم توضع القيمة (1)، وإذا كانت الإجابة لا توضع القيمة (0).

س2: عدد الأقساط الشهرية.

س3: قيمة التمويل المطلوب أقل من 2,000,000 ل.س، نعم (1)، لا (0).

س4: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 2,000,000 ل.س وأقل من 3,000,000 ل.س، نعم (1)، لا (0).

س5: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 3,000,000 ل.س، نعم (1)، لا (0).

2- معادلة الزمن الخاصة بتمويل السيارات:

$$\text{معادلة الزمن} = 212 + 2906 \text{ (س)} + 5 \text{ (س)} + 5 \text{ (س)} + 265 \text{ (س)} + 60 \text{ (س)} + 210 \text{ (س)} + 60 \text{ (س)} + 1020 \text{ (س)} + 60 \text{ (س)} + 210 \text{ (س)}$$

حيث إن:

س1: شركة معتمدة، لا (1)، نعم (0).

س2: عدد الأقساط الشهرية.

س3: قيمة التمويل المطلوب أقل من 2,000,000 ل.س، نعم (1)، لا (0).

س4: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 2,000,000 ل.س وأقل من 3,000,000 ل.س، نعم (1)، لا (0).

س5: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 3,000,000 ل.س، نعم (1)، لا (0).

3- معادلة الزمن الخاصة بتمويل البضائع بصيغة الاعتمادات المستندية:

$$\text{معادلة الزمن} = 3275 + 5 (\text{س}1) + 270 (\text{س}2) + 270 (\text{س}3) + 1080 (\text{س}4)$$

حيث إن:

س1: عدد الأقساط.

س2: قيمة التمويل المطلوب أقل من 2,000,000 ل.س, نعم (1), لا (0).

س3: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 2,000,000 ل.س وأقل من 3,000,000 ل.س,

نعم (1), لا (0).

س4: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 3,000,000 ل.س, نعم (1), لا (0).

4- معادلة الزمن الخاصة بتمويل الأنواع الأخرى:

$$\text{معادلة الزمن} = 3114 + 5 (\text{س}1) + 270 (\text{س}2) + 270 (\text{س}3) + 1080 (\text{س}4)$$

حيث إن:

س1: عدد الأقساط.

س2: قيمة التمويل المطلوب أقل من 2,000,000 ل.س, نعم (1), لا (0).

س3: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 2,000,000 ل.س وأقل من 3,000,000 ل.س,

نعم (1), لا (0).

س4: قيمة التمويل المطلوب أكثر من 3,000,000 ل.س, نعم (1), لا (0).

المرحلة الثالثة: دراسة عناصر التكلفة.

تم الرجوع إلى تكاليف بنك سورية الدولي الإسلامي الواردة في قائمة الدخل لعام /2008/ ونفصيلاتها الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية, وذلك كما هو مبين في الجداول رقم 16-

17-18-19.

جدول رقم /16/: المصروفات الواردة في قائمة الدخل لعام 2008.

المصروفات	المبالغ (ل.س)
نفقات الموظفين	143,720,874
مصاريف إدارية وعمومية	99,937,509
استهلاكات واطفاءات	52,990,353

المصدر: قائمة الدخل لعام 2008, التقرير السنوي الأول, 2008, الصادر عن بنك سورية الدولي الإسلامي.

جدول رقم /17/: نفقات الموظفين.

46,600,000	رواتب الإدارة التنفيذية العليا
97,120,874	رواتب الموظفين
143,720,874	المجموع

المصدر: من البيانات الواردة في قائمة الدخل والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لعام /2008/.
جدول رقم /18/: المصاريف الإدارية والعمومية لعام /2008/.

16,392,408	إعلانات
1,332,346	أتعاب استشارية
6,135,569	رسوم وأعباء حكومية
25,726,030	إيجارات
7,910,320	مصاريف سفر
3,472,172	مصاريف تدريب
5,814,313	قرطاسية
2,173,189	اشتراكات
3,849,880	بريد وبرق وهاتف
12,697,825	أنظمة معلومات
2,147,963	مصاريف تأمين
2,057,792	صيانة
3,978,504	مصاريف نظافة وضيافة
1,550,726	أخرى
4,698,472	مؤونة القطع التشغيلي
99,937,509	المجموع

المصدر: من البيانات الواردة في قائمة الدخل والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لعام /2008/.
جدول رقم /19/: الاستهلاك والإطفاءات.

19,643,194	استهلاك مباني وتحسينات
20,444,738	استهلاك أجهزة وبرامج حاسب آلي
2,932,286	استهلاك أثاث ومفروشات
1,871,672	استهلاك سيارات
8,098,463	اطفاءات موجودات غير ملموسة
52,990,353	المجموع

المصدر: من البيانات الواردة في قائمة الدخل والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لعام /2008/.

عدد موظفي الإدارة: 96 موظفاً: وهم (12) مدير إدارة تنفيذية عليا, (82) موظف إداري, (2) موظفي ضيافة ونظافة.

عدد موظفي فرع الحريقة: 16 موظفاً: وهم (1) مدير فرع, (1) مشرف زبائن, (1) مسؤول خدمة زبائن, (3) خدمة زبائن, (2) قسم البوالص, (1) ضابط تمويل, (1) خدمات مساندة, (1) علاقات عامة, (4) موظفين صندوق, (1) عامل ضيافة ونظافة.

من أجل دراسة عناصر التكلفة اتبعت الباحثة الخطوات الآتية:

- 1- فصل التكاليف المباشرة لنشاط المراجعة.
- 2- فصل تكاليف الإدارة وتكاليف فرع الحريقة عن باقي التكاليف.
- 3- فصل تكاليف الإدارة إلى تكاليف مباشرة لموظفي الإدارة, وتكاليف مباشرة لمديري الإدارة التنفيذية, وتكاليف للإدارة ككلها.
- 4- حساب الوقت العملي لموظفي الإدارة, ومديري الإدارة, والوقت العملي للإدارة كاملة.
- 5- حساب تكلفة دقيقة موظف الإدارة (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).
- 6- حساب تكلفة دقيقة مدير الإدارة التنفيذية (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).
- 7- فصل تكاليف الفرع إلى تكلفة مباشرة للموظفين, وتكلفة مباشرة لمدير الفرع, وتكاليف الفرع ككله.
- 8- حساب الوقت العملي لموظفي الفرع, ومدير الفرع, والوقت العملي للفرع ككله.
- 9- حساب تكلفة دقيقة موظف الفرع (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).
- 10- حساب تكلفة دقيقة مدير الفرع (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).

1- التكاليف المباشرة لنشاط المراجعة:

جدول رقم /20/: التكاليف المباشرة لنشاط المراجعة.

نوع التكاليف	المبلغ	حصة نشاط المراجعة
إعلانات	16,392,408	16,064,559
أتعاب استشارية	1,332,346	1,292,376

المصدر: من إعداد الباحثة.

الإعلانات:

بلغ مبلغ الإعلانات لعام 2008 مبلغ (16,392,408) ل.س, ترى الباحثة توزيعها على أساس نسبة حصة المراجعة من الإيرادات التمويلية, باعتبار وجود علاقة بين الإعلانات وطلب الزبائن لخدمة المراجعة, تبلغ نسبة حصة المراجعة من الإيرادات التمويلية 98%, وعليه تكون حصة نشاط المراجعة من تكاليف الإعلانات مبلغ (16,064,559) ل.س, توزع على (3600) طلب مراجعة منفذ خلال عام 2008, لتبلغ حصة طلب المراجعة الواحد من تكاليف الإعلانات مبلغ (4462) ل.س.

الأتعاب الاستشارية:

بلغ مبلغ الأتعاب الاستشارية لعام 2008 مبلغ (1,332,346) ل.س, وهو عبارة عن أتعاب تدقيق في معظمه, ترى الباحثة توزيعه على أساس نسبة حصة المراجعة من قيمة الاستثمارات, حيث إن البيانات التابعة لنشاط المراجعة تشكل الجزء الأعظم من بيانات البنك, وبما أن حصة المراجعة من قيمة استثمارات البنك تبلغ 97%, تكون حصة نشاط المراجعة من تكاليف الأتعاب الاستشارية مبلغ (1,292,376) ل.س, توزع على (3600) طلب مراجعة منفذ خلال عام 2008, لتبلغ حصة طلب المراجعة الواحد من تكاليف الأتعاب الاستشارية مبلغ (359) ل.س.

2 - فصل تكاليف الإدارة العامة وتكاليف فرع الحريقة عن باقي التكاليف:

جدول رقم /21/: تحديد تكاليف الإدارة العامة وفرع الحريقة لعام /2008/.

عناصر التكلفة	المبلغ	الإدارة العامة	فرع الحريقة	أساس التوزيع
رسوم وأعباء حكومية	6,135,569	0	1,000,000	قرار 21/م/ن/ب4
إيجارات	25,726,030	23,153,427	0	90% حصة الإدارة العامة
مصاريف سفر	7,910,320	7,910,320	0	100% للإدارة العامة
مصاريف تدريب	3,472,172	1,610,283	352,249	عدد المتدربين
قرطاسية ومطبوعات	5,814,313	2,746,459	438,265	عدد المديرين والموظفين الإداريين
اشتراكات	2,173,189	1,026,531	163,808	عدد المديرين والموظفين الإداريين
بريد وبرق وهاتف	3,849,880	1,818,536	290,192	عدد المديرين والموظفين الإداريين
أنظمة معلومات	12,697,825	5,997,968	957,123	عدد المديرين والموظفين الإداريين
مصاريف تأمين	2,147,963	0	365,153.71	قيمة المباني المملوكة
صيانة	2,057,792	228,644	228,644	عدد الفروع العاملة والإدارة العامة
مصاريف نظافة وضيافة	3,978,504	1,827,447	304,574	عدد الموظفين
مصاريف أخرى	1,550,726	712,295	118,716	عدد الموظفين
رواتب إدارة تنفيذية عليا	46,600,000	46,600,000	0	100% للإدارة العامة
رواتب ونفقات الموظفين	97,120,874	42,052,337	8,009,969	عدد الموظفين
استهلاك مباني وتحسينات	19,643,194	0	3,339,342.98	قيمة المباني المملوكة
استهلاك أجهزة وبرامج حاسب آلي	20,444,738	9,657,313	1,541,061	عدد المديرين والموظفين الإداريين

عدد المديرين والموظفين الإداريين	221,027	1,385,100	2,932,286	استهلاك أثاث ومفروشات
عدد المديرين والموظفين الإداريين	0	1,871,672	1,871,672	استهلاك سيارات
عدد المديرين والموظفين الإداريين	610,437	3,825,405	8,098,463	إطفاءات موجودات غير ملموسة
	17,940,561.7	152,423,737	274,225,510	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

قامت الباحثة بتوزيع التكاليف في الجدول رقم /21/ بالاعتماد على الأسس الآتية:

• رسوم وأعباء حكومية:

بناءً على تعليمات الرقابة المصرفية رقم 3 تاريخ 27-8-2003، الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (21/م/ن/ب 4) تاريخ 27-8-2003، المتعلق بنفقات التحقيق والدراسة والتسجيل التي تترتب لقاء افتتاح فروع جديدة للمصارف العامة والخاصة، بلغت تكلفة دراسة وتسجيل فرع الحريقة مبلغ (1,000,000) ل.س.

• الإيجارات:

بلغت تكاليف الإيجارات المدفوعة لعام 2008، مبلغ (25,726,030) ل.س تم تحميل الإدارة العامة نسبة 90% ما يعادل مبلغ (23,153,427) ل.س، بينما لم يتحمل فرع الحريقة أي مصاريف إيجار باعتبار المقر مملوكاً للبنك.

• مصاريف التدريب:

بلغت تكاليف التدريب مبلغ (3,472,172) ل.س، حيث خضع (138) موظفاً للدورات التدريبية، (64) موظفاً في الإدارة العامة، (14) موظفاً في فرع الحريقة، تم اعتماد أساس التحميل عدد الموظفين الخاضعين للتدريب وبلغ معدل التحميل (حصّة الموظف من تكاليف التدريب) مبلغ (25,160.66) ل.س/موظف، وتم تحميل الإدارة العامة بمبلغ (1,610,283) ل.س، وتحميل فرع الحريقة مبلغ (352,249) ل.س.

- **مصارييف السفر:**

بلغت مصارييف السفر مبلغ (7,910,320) ل.س حملت على الإدارة العامة.

- مصارييف قرطاسية ومطبوعات, واشتراكات, وبيريد وبرق وهاتف, وأنظمة المعلومات, واستهلاك أجهزة وبرامج حساب آلي, واستهلاك أثاث ومفروشات, وإطفاءات موجودات غير ملموسة:

تم توزيع هذه المصارييف بناءً على أعداد المديرين التنفيذيين والموظفين الإداريين في البنك باعتبار أن هذه المصارييف تستهلك من قبلهم, حيث يبلغ عدد المديرين التنفيذيين والموظفين الإداريين في البنك (199) موظفاً, منهم (94) مديراً تنفيذياً وموظفاً إدارياً في الإدارة العامة, و(15) موظفاً إدارياً في فرع الحريقة.

- **مصارييف الصيانة:**

بلغت تكاليف الصيانة لعام 2008 مبلغ (2,057,792) ل.س, وزعت على الفروع العاملة لعام 2008 البالغة ثمانية فروع, بالإضافة إلى الإدارة العامة, وتم تحميل كل من الإدارة العامة وفرع الحريقة بمبلغ (228,644) ل.س (2,057,792 ÷ 9).

- **مصارييف التأمين واستهلاكات المباني وتحسينات المباني:**

تمثل مصارييف التأمين مصارييف تأمين على الأبنية, وزعت حسب قيمة المباني المملوكة للبنك عام 2008 كما في الجدول التالي:

جدول رقم /22/: توزيع مصارييف التأمين واستهلاك المباني وتحسينات المباني.

اسم الفرع	قيمة المباني	النسبة المئوية	توزيع التأمين	توزيع الاستهلاك
مزة	137,120,000	34%	730,307.42	6,678,685.96
روضة	130,064,865	32%	687,348.16	6,285,822.08
حريقة	71,003,400	17%	365,153.71	3,339,342.98
حماة	67,712,075	17%	365,153.71	3,339,342.98
المجموع	405,900,340	100%	2,147,963	19,643,194

المصدر: من إعداد الباحثة.

• **مصارييف النظافة والضيافة وأخرى:**

تم توزيعها حسب إجمالي عدد الموظفين في البنك باختلاف فئاتهم, حيث إن جميع الموظفين يستفيدون منها (209 موظفين: 12 مديراً تنفيذياً, 190 موظفاً إدارياً, 7 موظفي ضيافة ونظافة). حيث بلغ معدل تحميل مصارييف النظافة والضيافة للموظف الواحد مبلغ (19,035.9) ل.س, وبلغ معدل تحميل المصارييف الأخرى للموظف الواحد مبلغ (7,419.74) ل.س.

• **رواتب الإدارة التنفيذية العليا:**

بلغ عدد المديرين التنفيذيين (12) مديراً, وبلغت رواتب الإدارة التنفيذية العليا لعام 2008 مبلغ (46,600,000) ل.س تحمل على الإدارة العامة.

• **رواتب ونفقات الموظفين:**

بلغت رواتب ونفقات الموظفين لعام 2008 مبلغ (97,120,874) ل.س, قامت الباحثة بتوزيعها حسب عدد الموظفين. حيث يبلغ عدد الموظفين (194) موظفاً منهم (84) موظفاً في الإدارة العامة, و(16) موظفاً في فرع الحريقة. وبلغ معدل التحميل مبلغ (500,623.06) ل.س (194 ÷ 97,120,874).

• **استهلاك السيارات:**

بلغ استهلاك السيارات لعام 2008 مبلغ (1,871,672) ل.س, وبما أن السيارات خاصة بالمديرين التنفيذيين تحمل المصارييف على الإدارة العامة.

3- فصل تكاليف الإدارة إلى تكاليف مباشرة لموظفي الإدارة، وتكاليف مباشرة لمديري الإدارة التنفيذية، وتكاليف للإدارة كلاًها.

4- حساب الوقت العملي لموظفي الإدارة، و مديري الإدارة، والوقت العملي للإدارة كاملة.

جدول رقم /23/: توزيع تكاليف الإدارة -حساب الوقت العملي.

تكاليف الإدارة العامة	تكاليف مباشرة للمدير التنفيذي	تكاليف مباشرة للموظف	المبالغ (ل.س)	
23,153,427			23,153,427	إيجارات
7,910,320			7,910,320	مصارييف سفر
0		25,161	1,610,283	مصارييف تدريب
2,746,459			2,746,459	قرطاسية ومطبوعات
1,026,531			1,026,531	اشتركاكات
1,818,536			1,818,536	بريد وبرق وهاتف
5,997,968			5,997,968	أنظمة معلومات
0			-	مصارييف تأمين
228.644			228.644	صيانة
1,827,447			1,827,447	مصارييف نظافة وضيافة
712,295			712,295	مصارييف أخرى
0	3,883,333.33		46,600,000	رواتب إدارة تنفيذية عليا
0		500,623.06	42,052,337	رواتب ونفقات الموظفين
0			-	استهلاك مباني وتحسينات
9,657,313			9,657,313	استهلاك أجهزة وبرامج حاسب آلي
1,385,100			1,385,100	استهلاك أثاث ومفروشات
0	155,972.67	0	1,871,672	استهلاك سيارات
3,825,405			3,825,405	إطفاءات موجودات غير ملموسة
60,289,445	4,039,306	525,784.06	152,423,737	المجموع
5,024,120.442	336,608.83	43,815.34		المجموع الشهري

عدد الموظفين				94 ⁽¹⁾
الساعات الشهرية ⁽²⁾	187	187		17,578
الدقائق الشهرية	11,220	11,220		1,054,680
الطاقة العملية 80%	8,976	8,976		843,744
تكلفة الدقيقة	37.50098411	4.88138796		5.95455546

المصدر: من إعداد الباحثة.

5- حساب تكلفة دقيقة موظف الإدارة (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).

$$\text{تكلفة دقيقة موظف الإدارة} = 4.88 + 5.96 = 10.84 \text{ ل.س}$$

6- حساب تكلفة دقيقة مدير الإدارة التنفيذية (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).

$$\text{تكلفة دقيقة المدير التنفيذي} = 37.5 + 5.96 = 43.46 \text{ ل.س}$$

(1) تم اعتماد عدد الموظفين الإداريين فقط، لتجنب إعادة توزيع تكاليف موظفي الضيافة والنظافة باعتبار أن كل الإدارة تستفيد من خدماتهم.

(2) دوام موظفي الإدارة 8.5 ساعة يومياً، لمدة 22 يوماً شهرياً.

7- فصل تكاليف الفرع إلى تكلفة مباشرة للموظفين، وتكلفة مباشرة لمدير الفرع، وتكاليف الفرع ككل.

8- حساب الوقت العملي لموظفي الفرع، ومدير الفرع، والوقت العملي للفرع ككل.

جدول رقم /24/: توزيع تكاليف فرع الحريقة - حساب الوقت العملي.

تكاليف الفرع	تكلفة مباشرة للمدير	تكلفة مباشرة للموظف	المبالغ (ل.س)	
1,000,000			1,000,000	رسوم وأعباء حكومية
			-	إيجارات
			-	مصاريف سفر
0		25,161	352,250	مصاريف تدريب
438,265			438,265	قرطاسية و مطبوعات
163,808			163,808	اشتراكات
290,192			290,192	بريد وبرق وهاتف
957,122			957,122	أنظمة معلومات
365,153.71			365,153.71	مصاريف تأمين
228,644			228,644	صيانة
304,574			304,574	مصاريف نظافة وضيافة
118,716			118,716	مصاريف أخرى
0			-	رواتب إدارة تنفيذية عليا
0	500,624	500,623	8,009,969	رواتب ونفقات الموظفين
3,339,342.98			3,339,342.98	استهلاك مباني وتحسينات
1,541,061			1,541,061	استهلاك أجهزة وبرامج حاسب آلي
221,027			221,027	استهلاك أثاث ومفروشات
0	0	0	0	استهلاك سيارات
610,437			610,437	إطفاءات موجودات غير ملموسة

9,578,342.69	500,624	525,784	17,940,561.7	المجموع
798,195.1224	41,718.67	43,815.33		المجموع الشهري
⁽¹⁾ 15				عدد الموظفين
2,970	198	198		الساعات الشهرية ⁽²⁾
178,200	11,880	11,880		الدقائق الشهرية
142,560	9,504	9,504		الطاقة العملية 80%
5.599012222	4.3895906	4.610199214		تكلفة الدقيقة

المصدر: من إعداد الباحثة.

9- حساب تكلفة دقيقة موظف الفرع (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).

تكلفة دقيقة موظف الفرع = 4.61 + 5.6 = 10.21 ل.س

10- حساب تكلفة دقيقة مدير الفرع (تكلفة مباشرة + تكلفة غير مباشرة).

تكلفة دقيقة مدير الفرع = 4.39 + 5.6 = 9.99 ل.س

(1) تم اعتماد عدد الموظفين الإداريين فقط، لتجنب إعادة توزيع تكلفة موظف الضيافة والنظافة باعتبار أن كل الفرع يستفيد من خدماته.

(2) دوام موظفي الفروع 9 ساعات يومياً، 22 يوماً في الشهر.

المرحلة الرابعة: إضافة تكلفة الدقيقة والتكاليف المباشرة على معادلات الزمن للحصول على معادلات تكلفة.

اظهر تحديد تكلفة الدقيقة وجود أربعة أنواع من الموظفين لكل منهم تكلفة مختلفة, (وهم موظف الإدارة, والمدير التنفيذي, وموظف الفرع, ومدير الفرع), مما يتطلب قبل إدخال التكلفة على معادلات الزمن تعديل معادلات الزمن لتظهر الزمن المستغرق من قبل كل نوع من أنواع الموظفين.

تعديل معادلات الزمن:

سنقوم بالتعديل بإضافة الرمز (ص) كآتي:

ص1: تكلفة دقيقة موظف الفرع.

ص2: تكلفة دقيقة موظف الإدارة.

ص3: تكلفة دقيقة مدير الفرع.

ص4: تكلفة دقيقة مدير الإدارة التنفيذية.

فتصبح المعادلات كآتي:

1 - معادلة زمن مرابحة العقارات:

$$\text{معادلة الزمن} = 2921 \text{ (ص1)} + 317 \text{ (ص2)} + 6 \text{ (ص1)} + 5 \text{ (ص1)} + 270 \text{ (ص3)} + 270 \text{ (ص2)} + 1080 \text{ (ص4)} + 5 \text{ (ص5)}.$$

2 - معادلة زمن مرابحة السيارات:

$$\text{معادلة الزمن} = 75 \text{ (ص1)} + 137 \text{ (ص2)} + 2846 \text{ (ص1)} + 60 \text{ (ص2)} + 5 \text{ (ص1)} + 5 \text{ (ص2)} + 265 \text{ (ص3)} + 210 \text{ (ص2)} + 60 \text{ (ص2)} + 1020 \text{ (ص4)} + 5 \text{ (ص5)}.$$

3 - معادلة زمن مرابحة الاعتمادات:

$$\text{معادلة الزمن} = 2893 \text{ (ص1)} + 382 \text{ (ص2)} + 5 \text{ (ص1)} + 270 \text{ (ص3)} + 270 \text{ (ص2)} + 1080 \text{ (ص4)} + 5 \text{ (ص4)}.$$

4- معادلة زمن مرابحة الأنواع الأخرى:

$$\text{معادلة الزمن} = 2917 \text{ (ص1)} + 197 \text{ (ص2)} + 5 \text{ (ص1)} + 270 \text{ (ص3)} + 270 \text{ (ص2)} + 1080 \text{ (ص4)} + 4 \text{ (ص4)}.$$

حيث أن:

$$\text{ص1} = 10.21 \text{ ل.س} \quad \text{ص2} = 10.84 \text{ ل.س} \quad \text{ص3} = 9.99 \text{ ل.س} \quad \text{ص4} = 43.46 \text{ ل.س}$$

التكلفة المباشرة لنشاط المرابحة = حصة طلب المرابحة من الإعلانات + حصة طلب المرابحة من الأتعاب الاستشارية.

$$\text{التكلفة المباشرة} = 4462 + 359 = 4821 \text{ ل.س}$$

تصبح المعادلات كالتالي:

1- معادلة تكلفة مرابحة العقارات:

$$\text{معادلة التكلفة} = 38,080.69 + 61.26 \text{ (ص1)} + 51.05 \text{ (ص2)} + 2,697.3 \text{ (ص3)} + 2,926.8 \text{ (ص4)} + 46,936.8 \text{ (ص5)}$$

2- معادلة تكلفة مرابحة السيارات:

$$\text{معادلة التكلفة} = 7,071.83 + 29,708.06 \text{ (ص1)} + 51.05 \text{ (ص2)} + 49.95 \text{ (ص3)} + 2,647.35 \text{ (ص1*3)} + 650.4 \text{ (ص4)} + 2,276.4 \text{ (ص1*4)} + 2,607.6 \text{ (ص5)} + 44,329.2 \text{ (ص1*5)}$$

3- معادلة تكلفة مرابحة الاعتمادات:

$$\text{معادلة التكلفة} = 38,499.41 + 51.05 \text{ (ص1)} + 2,697.3 \text{ (ص2)} + 2,926.8 \text{ (ص3)} + 46,936.8 \text{ (ص4)}$$

4- معادلة تكلفة مرابحة الأنواع الأخرى:

$$\text{معادلة التكلفة} = 36,739.05 + 51.05 \text{ (ص1)} + 2,697.3 \text{ (ص2)} + 2,926.89 \text{ (ص3)} + 46,936.8 \text{ (ص4)}$$

ثانياً - نتائج النموذج:

بعد عرض النموذج المقترح تطبيقه من قبل الباحثة, نبين فيما يأتي نتائجه التي تم التوصل إليها:

1- استطاع النموذج المقترح التعبير عن نشاط المراجعة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي المؤلف من خمسة أنواع مختلفة من خلال أربعة معادلات تكلفة فعالة ومرنة تتميز بسهولة التحديث لتعكس واقع التكاليف:

فتكاليف فرع الحريقة في العام القادم لن تتضمن مبلغ (1,000,000) ل.س المقابل لتكلفة افتتاح الفرع, فبفرض ثبات باقي التكاليف نستطيع بسهولة تعديل النموذج والمعادلات:
معادلة تكلفة مراجعة العقارات = 36,357.3 + 57.72 س1 + 48.1 س2 + 2538 س3 + 2926.8 س4 + 46936.8 س5 .

2- يلقي النموذج المقترح الضوء على الأنشطة ذات التكلفة المرتفعة, ويساعد الإدارة على التحكم بهذه التكلفة من خلال التأثير على العامل المحرك لها, مما يدعم جهود تخفيض التكلفة:
حيث نجد أن تكلفة الموافقة على التمويل الذي يتجاوز مبلغ (3,000,000) ل.س من نائب المدير العام تبلغ (46,936.8) ل.س لكل أنشطة التمويل عن طريق المراجعة, ماعدا شراء السيارات من الشركات المعتمدة, وهي تشكل قسماً كبيراً من تكلفة التمويل.
فيساهم النموذج بلفت نظر الإدارة إليها, ويسمح لها بالتحكم بهذه التكلفة من خلال التأثير على العامل المحرك لها, ألا وهو الزمن المستغرق من قبل نائب المدير العام في دراسة طلب التمويل والبالغ (1080) دقيقة, فمن خلال تخفيض هذا الوقت تنخفض التكلفة وتزداد القدرة التنافسية للبنك.

3- يسمح النموذج المقترح بتحديد تكلفة وربحية كل عميل على حدة:

فإذا كان هناك عميل يرغب بشراء عقار عن طريق التمويل بطريقة المراجعة, وكان مبلغ التمويل المطلوب من البنك (2,500,000) ل.س لمدة 4 سنوات, مع قيام العميل بعملية الرهن العقاري وتسليم إشارة الرهن العقاري لضابط التمويل بنفسه. تكون تكلفة العميل والإيرادات المتأتية من العملية كالتالي:

جدول /25/: تكلفة العميل الأول وربحيته.

النسبة لمبلغ التمويل	المبالغ (ل.س.)	
1.74 %	43,519.15	تكلفة العميل حسب معادلة التكلفة
		<u>الإيرادات:</u>
	20,000	عمولة دراسة الملف الائتماني
	500,000	ربح البنك 5%, 4 سنوات
20.8 %	520,000	مجموع الإيرادات
19.06 %	476,480.85	ربحية العميل

بافتراض أن هناك عميلاً آخر يرغب بشراء عقار عن طريق التمويل بطريقة المرابحة مبلغ التمويل المطلوب من البنك (2,500,000) ل.س لمدة 10 سنوات, مع قيام العميل بعملية الرهن العقاري وتسليم إشارة الرهن العقاري لضابط التمويل بنفسه, فتكون تكلفة العميل والإيرادات المتأتية من العملية على البنك هي:

جدول /26/: تكلفة العميل الثاني وربحيته.

النسبة لمبلغ التمويل	المبالغ (ل.س.)	
1.89 %	47,194.75	تكلفة العميل حسب معادلة التكلفة
		<u>الإيرادات:</u>
	20,000	عمولة دراسة الملف الائتماني
	1,375,000	ربح البنك 5.5%, 10 سنوات
55.8 %	1,395,000	مجموع الإيرادات
53.91 %	1,347,805.25	ربحية العميل

٤- يسمح النموذج المقترح بمقابلة تكاليف وإيرادات كل سنة من سنين التمويل:

بافتراض أن هناك عمليات كالتالي:

العميل الأول: يطلب تمويل مقداره (2,500,000) ل.س , وعدد سنوات التمويل 4 سنوات, تكون

تكلفة طلب المراجعة وإيراداته كالتالي:

جدول /27/: تكاليف طلب مراجعة مدته 4 سنوات وإيراداته.

السنة	التكلفة (ل.س)	الإيراد (ل.س)	الإيراد الصافي (ل.س)	المبلغ المتبقي في ذمة العميل في بداية كل عام (ل.س)	نسبة الإيراد الصافي للمبلغ المتبقي في ذمة العميل
1	41,681.35	145,000	103,318.65	3,000,000	3.4%
2	612.6	125,000	124,387.4	2,250,000	5.5%
3	612.6	125,000	124,387.4	1,500,000	8.3%
4	612.6	125,000	124,387.4	750,000	16.6%
المجموع	43,519.15	520,000	476,480.85	0	

العميل الثاني: يطلب تمويل مقداره (2,500,000) ل.س , وعدد سنوات التمويل 10 سنوات,

تكون تكلفة طلب المراجعة وإيراداته كالتالي:

جدول /28/: تكاليف طلب مراجعة مدته 10 سنوات وإيراداته.

السنة	التكلفة (ل.س)	الإيراد (ل.س)	الإيراد الصافي (ل.س)	المبلغ المتبقي في ذمة العميل في بداية كل عام (ل.س)	نسبة الإيراد الصافي للمبلغ المتبقي في ذمة العميل
1	41,681.35	157,500	115,818.65	3,875,000	3%
2	612.6	137,500	136,887.4	3,487,500	3.9%
3	612.6	137,500	136,887.4	3,100,000	4.4%
4	612.6	137,500	136,887.4	2,712,500	5%
5	612.6	137,500	136,887.4	2,325,000	5.9%
6	612.6	137,500	136,887.4	1,937,500	7.1%
7	612.6	137,500	136,887.4	1,550,000	8.8%
8	612.6	137,500	136,887.4	1,162,500	11.8%
9	612.6	137,500	136,887.4	775,000	17.7%
10	612.6	137,500	136,887.4	387,500	35.3%
المجموع	47,194.75	1,395,000	1,347,805.25	0	

تظهر الجداول السابقة ثبات الإيراد المتقاضى عن كل سنة من سنين التمويل رغم أن مبلغ التمويل يتناقص كل عام بقيمة الأقساط المسددة, فنجد أن النموذج قد ساعد الإدارة على اكتشاف ثغرة في نظام حساب الأرباح, فالبنك يتقاضى في هذه الحالة ربحاً مقداره 5.5% من قيمة التمويل الأساسي عن كل سنة, دون مراعاة لتناقص قيمة المبلغ المتبقي في ذمة العميل في كل سنة.

5- يسمح النموذج المقترح بتحميل الزبون تكلفة الطاقة المستغلة فقط مما يحقق عدالة في التسعير, فتكلفة الزمن الفعلي المستغرق في أداء الخدمة هو ما يدفع ثمنه الزبون فقط, أما تكلفة الزمن غير المستغل فلا يتحملها:

فبفرض وجود زبون يقدم طلب تمويل عن طريق المراجعة لشراء مواد إكساء يستهلك الطلب مدة 60 دقيقة من وقت مسؤول خدمة الزبائن, فإذا كان هذا الطلب الوحيد الذي تمت دراسته في هذا اليوم, فمدة 60 دقيقة هي الطاقة المستغلة, ومدة 372 دقيقة هي الطاقة غير المستغلة (9 ساعات * 60 دقيقة * 80% - 60 دقيقة).

النتائج والنوصيات

نبين فيما يأتي نتائج هذه الدراسة، والتوصيات التي تراها الباحثة:

أولاً: النتائج.

- 1- أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف من أجل تحديد وحدة النشاط المصرفي، وقياس تكلفة الخدمات المقدمة، وتحقيق الرقابة على التكلفة، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 2- أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف في المصارف الإسلامية، حيث أنه يشكل خطوة ضرورية لإيجاد مؤشر إسلامي لتحديد ربحية التمويل، كبديل لسعر الفائدة المستخدم أحياناً، ولتحديد تكلفة الخدمات المقدمة، وضرورة الربط بين تكلفة تقديم الخدمة والعائد.
- 3- رافق تطبيق نظام ABC التقليدي العديد من المشكلات، منها: الجهد والتكلفة، وتعقيد النظام، وصعوبة التحديث، لذلك ظهر نظام ABC الزمني تعديلاً لهذا النظام.
- 4- تميز نظام ABC الزمني بسهولة التطبيق مقارنة بنظام ABC التقليدي، والقدرة على استخدام مسببات زمن مختلفة وإدخالها في معادلة الزمن، وسهولة التحديث.
- 5- يساعد النموذج المقترح من قبل الباحثة على دقة تحديد التكلفة ودعم جهود تخفيض التكلفة وتحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وإلقاء الضوء على الأنشطة ذات التكلفة المرتفعة، محققاً بذلك فرضيات البحث.
- 6- استطاع النموذج المقترح التعبير عن أنواع نشاط التمويل عن طريق المربحة الخمسة المقدمة من بنك سورية الدولي الإسلامي من خلال أربع معادلات تكلفة فعالة، احتوت ببساطتها تعقيدات المراحل المختلفة مع قدرة عالية على التحديث بسهولة لتبقى معبرة عن الواقع الفعلي.
- 7- يسمح النموذج المقترح بتحديد تكلفة كل عميل على حدة وربحيته، ومقابلة تكاليف كل سنة من سنين التمويل وإيراداتها.
- 8- إن النموذج المقترح يضمن دقة توزيع التكاليف، واستقراراً في التسعير على المدى القصير، ويحقق عدالة التسعير، حيث يسمح بتحميل الزبون تكلفة الطاقة المستغلة فقط.

9- إن النموذج المقترح هو أكثر ملاءمة للمؤسسات المالية، من حيث ملاءمته لطبيعة النشاط وسرعة الاستجابة للمتغيرات، وإن معدلات التكلفة المصممة قادرة على التوسع واستيعاب متغيرات جديدة دون الحاجة إلى إعادة بناء المعادلات من جديد وذلك من خلال محركات الزمن المضاعفة.

10- لم يلتزم بنك سورية الدولي الإسلامي بمتطلبات الإفصاح عن معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) والمتعلقة بذكر الطريقة المتبعة من قبله فيما يتعلق بالإلزام بالوعد أو عدم الإلزام بالوعد، وذلك في بيانات الإفصاح المرافقة للبيانات المنشورة من قبله لعام /2008/.

ثانياً: التوصيات

- 1- توصي الباحثة بنك سورية الدولي الإسلامي باعتماد تطبيق نظام محاسبة التكلفة حسب الأنشطة الزمني على نشاط المرابحة، وتوسيعه ليشمل أعمال البنك كافة.
- 2- توصي الباحثة بإجراء المزيد من البحوث المتعلقة بتطبيق نظام محاسبة التكلفة الزمني على البنوك الإسلامية والمنشآت المالية الأخرى، لتأكيد النتائج وإجراء المقارنات.
- 3- نظراً لعدم القدرة على الوصول للمعلومات اللازمة لإجراء مقارنة بين نتائج النموذج ونتائج نظام المحاسبة المتبع في بنك سورية الدولي الإسلامي لأسباب تتعلق بالسرية، توصي الباحثة بنك سورية الدولي الإسلامي بإجراء المقارنة مع تضمينها مقارنة بين الزمن المستغرق لحساب التكلفة وفق النموذج ووفق برنامج المحاسبة المتبع من قبلهم، والزمن المستغرق للتحديث، ونشر النتيجة لتعم الفائدة وخدمة المجتمع العلمي.

- هذا والله أعلم -

□

□

□

المراجع العربية:

الكتب:

القرآن الكريم.

- 1- الإمام أبو زهرة، محمد، أبو حنيفة حياته وعصره - آراؤه وفقهه, الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، شعبان 1369هـ - يوليه 1947م.
- 2- جعفر، عبد الإله نعمه، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية, جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2002م.
- 3- حسن، محمود محمد، العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية "المرابحة، المضاربة" دراسة مقارنة, مطبوعات جامعة الكويت، 1997م.
- 4- خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية, الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، إربد، 2006م.
- 5- سفر، أحمد، المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية, اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005م.
- 6- الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي, 2005م.
- 7- عبد الهادي، أحمد متولي، استخدام محاسبة التكاليف في المصارف, 1977م.
- 8- مابرلي، جولي، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية: كيف تدعم الإدارة على أساس النشاط وتدير مواردك بفعالية. ترجمة أحمد محمد زامل، منشورات معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ، 2004 م.
- 9- المصري، رفيق يونس، النظام المصرفي الإسلامي, الطبعة الأولى، دار المكتبي، دمشق، 2001 م.
- 10- ناصر، الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها, الطبعة الثانية، اتحاد المصارف العربية، 2006م.
- 11- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية, المنامة، البحرين، 1425هـ، 2004م.

الدوريات:

- 1- الشقاحين, رياض مصلح ضيف الله, الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام التكاليف المبني على تكاليف الأنشطة في الشركات الصناعية الأردنية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة, العدد الثالث, يوليو, 2005م, ص (159 - 209).
- 2- صالح حسن, سيد عبد الفتاح, مدخل مقترح لمراجعة تكاليف النشاط, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة, ملحق العدد الثاني, 1996م, ص (1165 - 1191).
- 3- عطية, جمال الدين, الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة, مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي, (1410 هـ - 1990 م), مجلد 2 ص (131 - 155).
- 4- عيسى, حسين محمد, دراسة تحليلية لمشاكل تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, القاهرة, العدد الثالث, يوليو, 1997م, ص (122 - 212).

بحوث ومحاضرات مقدمة في مؤتمرات:

- 1- أبو غدة, عبد الستار, المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطويرها, المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية, خلال الفترة 13-14 / 3 / 2006 م, دمشق, سورية,
- 2- البلتاجي, محمد, صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك, بحث قدم في المؤتمر الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, خلال الفترة 29 - 31/5/2005م, عمان, المملكة الأردنية الهاشمية, (2005 - أ).
- 3- البلتاجي, محمد, نحو إيجاد مؤشرات إسلامية للتعاملات الآجلة. بحث قدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول", دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري, خلال الفترة 31 مايو - 3 يونيو 2009 م, دبي, الإمارات العربية المتحدة, (2009 - أ).

4- البلتاجي, محمد, نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المربحة، المضاربة، المشاركة), بحث قدم في الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية), خلال الفترة 3-5 سبتمبر 2005 م, دبي, دولة الإمارات العربية المتحدة, (2005- ب).

5- الشرع, مجيد, النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية, دراسة تطبيقية بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة العلوم التطبيقية (اقتصاديات الأعمال في عالم متغير). خلال الفترة 12-14 / 5 / 2003 م, الأردن.

6- العتوم, عامر, دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية, بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية بعنوان: "مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية", المنعقد في جامعة اليرموك خلال الفترة من 28-29 نيسان 2010م, اربد - الأردن.

7- فرحان, حسن ثابت, أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية, بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية (الواقع وتحديات المستقبل), خلال الفترة من 20-21 مارس 2010م, صنعاء, اليمن.

8- المومني, رياض, دور الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية, بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية بعنوان: "مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية", المنعقد في جامعة اليرموك يومي 28-29 نيسان 2010م, اربد - الأردن.

رسائل ماجستير ودكتوراه:

1- أحمد, عماد الدين أحمد السندي, أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصارف السودانية خلال الفترة من 2000 م-2005 م, رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, السودان, 2007 م.

2- فرحات, منى خالد, نظام التكلفة حسب الأنشطة ABC: دراسة تطبيقية على إحدى الوحدات الاقتصادية العاملة في سورية, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, 2004م.

3- قنطجى, سامر, دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبى, رسالة دكتوراه, جامعة حلب, سورية, 2003م, (نشرت فيما بعد باسم فقه المحاسبة الإسلامية: المنهجية العامة, من قبل مؤسسة ناشرون).

مقالات ومحاضرات منشورة على شبكة الانترنت:

- 1- أبو زيد, عبد العظيم, بيع المرابحة للأمر بالشراء, كتاب منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com.
- 2- أحمد, مجذوب أحمد, تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية, 2006م, مقال منشور على موقع المشكاة الإسلامية www.almeshkat.net.
- 3- الأمين, فكري كباشي, مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق, 2006م, مقال منشور على موقع المشكاة الإسلامية www.almeshkat.net.
- 4- البلتاجي, محمد, الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية, (2009 - ب), مقال منشور على موقع www.bltagi.com.
- 5 - البلتاجي, محمد, صيغ التمويل الإسلامي: بيع المرابحة للأمر بالشراء, (2009 - ج) مقال منشور على موقع www.bltagi.com.
- 6- البلتاجي, محمد, المصارف الإسلامية, (2009 - د), محاضرة منشورة على موقع www.bltagi.com.
- 7- حافظ, عمر زهير, البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة, 1424هـ, بحث منشور على موقع رابطة العالم الإسلامي www.themwl.com.
- 8- الشبيلي, يوسف بن عبد الله, فقه المعاملات المصرفية, سلسلة محاضرات منشورة على موقع www.shubily.com.
- 9- عطية, جمال الدين, نحو فهم نظام البنوك الإسلامية, مقال منشور على موقع الموسوعة الإسلامية www.balogh.com.
- 10- عفانة, حسام الدين, بيع المرابحة للأمر بالشراء, دراسة معدة من قبل شركة بيت المال الفلسطيني العربي, 1996 م, منشورة على موقع الموسوعة الشاملة www.islamport.com.

- 11- قنطجى, سامر, المصارف الإسلامية وآليات عملها محاضرة أقيمت بغرفة تجارة حماة, منشورة على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com.
- 12- المركز الاقتصادي السوري, "القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق", 2007م, منشور على موقع المركز الاقتصادي السوري www.sec96.com.
- 13- الوثائق عطا المنان, محمد أحمد, عقد المرابحة ضوابطه الشرعية: صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية, بحث منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com.

القرارات والتعليمات الرسمية:

- 1- دليل المصارف الخاصة المرخصة في سورية, منشور على موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy.
- 2- تعليمات الرقابة المصرفية رقم 3 تاريخ 27-8-2003, الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (21/م ن / ب4) تاريخ 27-8-2003, "نفقات التحقيق والدراسة والتسجيل التي تترتب لقاء افتتاح فروع جديدة للمصارف العامة والخاصة", منشور على موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy.
- 3- قرار رقم (3394) تا 13-8-2007 "اعتماد معايير المحاسبية الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية", صادر عن رئاسة مجلس الوزراء, منشور على موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy.
- 4- منشور بنك السودان المركزي رقم (10-2001) (معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء), تا 16 رجب 1422 هـ - 3 أكتوبر 2001 م, منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com.

مراجع أخرى:

- 1- تعليمات دائرة الرقابة الشرعية في بنك سورية الدولي الإسلامي لعام 2008.
- 2- عقد بيع المرابحة المعتمد في بنك سورية الدولي الإسلامي لعام 2008.
- 3- نموذج طلب الشراء المعتمد في بنك سورية الدولي الإسلامي لعام 2008.
- 4- التقرير السنوي الأول, 2008, الصادر عن بنك سورية الدولي الإسلامي, منشور على موقع البنك www.siib.sy.

1- Bruggeman. W.; Everaert. P.; Anderson. S.R; and Levant, Y, *Modeling Logistics Costs Using Time-Diven Abc: A Case In A Distribution Company*, Faculty Of Economics And Business Administration, Ghent University, Belgium, September 2005.

2- Garg, A., *Activity Based Costing And Financial Institutions*. The Journal of Bank Cost & Management Accounting, January 2002.

3- Kaplan, R. S; Anderson, S.R. *Time-Driven Activity-Based Costing* November. 2003. Social Science Research Network. <[Http://Ssrn.Com/Abstract=485443](http://Ssrn.Com/Abstract=485443)> .

4- Kocakulah, M.C., *Using Activity-Based Costing (ABC) To Measure Profitability on a Commercial Loan Portfolio*. Journal of Performance Management. VOL 1 SEPTEMBER. 2007.

5- Max, M., *Leveraging Process Documentation For Time-Driven Activity Based Costing*. Journal of Performance Management. VOL 2007.

6- McGuire, B.L, Kocakulah, M.C, Wagers, L.G., *Implementing Activity-Based Management In The Banking Industry*. Journal Of Bank Cost & Management Accounting.VOL 1998.

7- Rebischke, S.A., *Activity-Based Information For Financial Institutions*. Journal of Performance Management, Vol 1, May, 2005, U.S.A.

8- Stout, D.E. Bedenis, G.P., *Cost-System Redesign at a Medium-Sized Company: Getting the Right Number to Drive Improvements in Business Performance*. Management Accounting, Quarterly Summer, Vol 8, No 4, 2007.

9- Thomson, J; Gurowka, J., *Sorting Out The Clutter*, Strategic Finance, August 2005, Institute Of Management Accountants, <http://Imanet.Org/Pdf/3252.Pdf>.

10- Weetman, P., *Management Accounting an Introduction* .Second Edition, Pearson Education Limited, 1999.

The Importance Of Applying The Activity Based Cost System
On Murabaha Activity In Islamic Banks.
(Implementing Study)

Prepared By:
OLA ALSHA'RANI

SUPERVISED BY DOCTOR:
MONA FARHAT

ABSTRACT

Islamic Banks appeared in the banking arena in the year 1974, based on different ideas and basis, and tried to introduce several services and activities, some of which are similar to those of traditional banks, others are different. As the numbers of banks were increasing and competition was growing more and more, there was great and instant need for a new cost system. A system which is capable not only to define the cost and profitability of each bank service, but also to define the cost and profitability of each client.

Since the traditional cost system was not able to manage this task, most of the international financial institutes headed to use the activity based costing system (ABC). But the system couldn't stand in front of the urgent need for modernization in this arena. So, the need for a new system which has all the benefit of the Activity Based costing System but without its faults emerged, and the result was the born of The Time Driven Activity Based Costing System (TDABC).

The researcher aimed through this study to apply The Time Driven Activity Based Costing System on Al Murabaha Service in the Syria International Islamic Bank through a suggested pattern which depends on a cost time equations and a multiple time driven. The study was done on Al Harika branch.

The researcher was able to express the five kinds of Al Murabaha Service, which introduced by Syria International Islamic Bank, through four active cost equations, that, in spite of their simplicity, they are able to deal with the complexity of the different stages. At the same time they have flexibility to contain the appearance of new changes in the future. And also they are capable to define the cost and the profitability of each client alone, as well as that of each year of the contract alone, with the possibility to have

instant updating without the need to wait for the schedule update. Also it can help the administration to identify the high cost activities, and to control them by identifying the most influential item that makes the activities cost rise and work to decrease it.

The researcher has reached a conclusion that the appliance of the Time Driven Activity Based Costing System is important on Al Murabaha system in The Syria International Islamic Bank, and that its appliance supports the efforts to decrease the cost. It can also support the administration decisions process.

The researcher recommended The Syria International Islamic Bank to apply the Time Driven Activity Based Costing System on Al Murabaha service, and to expand it to cover all the bank activities. She also recommended for more studies aiming to apply the system on other banks and financial institutes.